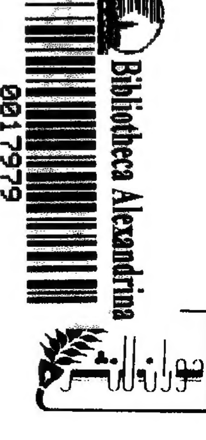
حزب الرفاه

الرهان على السلطة

الإسلام السياسي ٢



يوسف ابراهيم الجهماني

حزب الرفاه - نجم الدين أربكان

الإسلام السياسي الجديد

«الرهان على السلطة»

• حزب الرفاه - أرباكان
الإسلام السياسي الجديد
«الرهان على السلطة»
• يوسف ابراهيم الجهماني
• الطبعة الأولى: 1997

• دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع
سورية - دمشق - ص.ب. 32105
☎ 6713079

حزب الرفاه - نجم الدين أرباكان
الإسلام السياسي الجديد
«الرهان على السلطة»

يوسف ابراهيم الجهماني

توطئة

لم يكن الأتراك، قبل الإسلام، ذوي حضارة أو امبراطورية، تستحق الدفاع عنها، إلا أنهم استطاعوا بعد الإسلام وبسببه أن يكوّنوا واحدةً، ساهم انتماؤهم أثناءها إلى أكثرية الإسلام السني في أن يصل حضورهم إلى كل زاوية في العالم الإسلامي، وأن يكون هذا الوجود مقبولاً دينياً، وإن رُفض سياسياً عند نشوء القوميات فيما بعد. انتصر الأتراك بالإسلام، وظلوا إلى هذا اليوم يتغنون بأمجاده، وإن تخلوا عنه سياسياً.

وعندما جاء الإسلام إلى الأتراك وَحدَهم وأهَّلَهُمْ ليحكموا شعوب الإسلام المتعددة. ولقد كانت تركيا جزءاً متداخلاً في الكيان العربي الإسلامي. كما كانت متداخلة في الجغرافيا السياسية العربية، وفي الحركات العربية الوطنية والقومية والدينية وفي الإرث الإسلامي العربي بشقيه التاريخي والسياسي.

بعد انهيار الدولة العثمانية وانتصار الدولة التركية وإقامة جمهوريتها بزعامة مصطفى كمال "أتاتورك"، قام في تركيا نظام الحزب الواحد "حزب الشعب الجمهوري" وألغيت الخلافة الإسلامية، ومعها تطبيق الشريعة الإسلامية (شريعت عتيقت) وأغلقت المدارس والمحاكم الدينية (1924)، واستبدلت بالقانون

المدني السويسري والقانون الجنائي الإيطالي والقانون التجاري الألماني، كما بدلت أحكام الإرث الإسلامي وحرم تعدد الزوجات وأُبيح زواج المسلمة بغير المسلم وزواج الرجل من أخته في الرضاعة . ومن ثم تم في تركيا إقفال الأضرحة ومنع ارتداء الطربوش (1925)، واستبدلت الحروف العربية باللاتينية في الاستخدام الرسمي (1928). وأخيراً أجبر الشعب التركي على تغيير الأحرف العربية في الكتابة بأحرف لاتينية جديدة، مما أدى إلى قطع أواصر تركيا مع إنتاجها الفكري والفقهي السابق، وحدوث اضطراب ثقافي هائل عجزت عن وقفه القواميس الجديدة التي خرجت في تلك الفترة لترجمة اللغة الجديدة، أو حتى الكتب القديمة التي أُعيد كتابة بعضها بالأحرف اللاتينية الجديدة ـ العجيبة في نظر غالبية الأتراك. وبعد أتاتورك وفي عام 1946 صدر ما سمي بقانون "إقرار السكون" وهو القانون الذي يحاكم كل من ينادي بعودة الدين أو بإقامة حكومة تعتمد على الشريعة الإسلامية.

مثلت هذه التحولات وضعاً نادراً في تاريخ التجارب "التحديثية" التي عرفها العالم الإسلامي وأيضاً باقي بلدان العالم التي لا تنتمي للثقافة الغربية.

وفي عام 1945، أصبح النظام السياسي في تركيا نظاماً تعددياً، وذلك بعد مجيء عصمت اينونو خلفاً لمصطفى كمال "أتاتورك"، حيث سمح بتشكيل الأحزاب السياسية وأدخل الحياة البرلمانية إلى البلاد. وكانت المحطة الأولى لهذه الحياة في فوز الحزب

الديمقراطي كحزب معارض في إطار قيم العلمانية الأتاتوركية للحكم، وذلك في عام 1950، حيث حصل على 408 مقاعد مقابل 69 مقعداً حصل عليها حزب الشعب الجمهوري الأتاتوركي. وكان هذا الفوز الكبير للحزب الديمقراطي، الذي تزعمه عدنان مندريس (أحد مهندسي حلف بغداد 1955) هو أول التعابير عن المشاعر الدينية الكامنة لدى شرائح واسعة من الشعب التركي، على الرغم من أن الحزب الديمقراطي لم يكن حزباً إسلامياً، لكن لأن جزءاً كبيراً من قواعده وقياداته الوسيطة عرف بميوله الإسلامية. دفعت هذه الحقائق، على أرض الواقع، هذا الحزب الحاكم الجديد إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لم تمس المشروع الأتاتوركي من أساسه، إلا أنه كان لها تأثير كبير عليه. ومن هذه الإجراءات استئناف الأذان باللغة العربية وإقامة شعائر الصلاة أيضاً. كما سمح بإذاعة القرآن الكريم من راديو أنقرة (العاصمة التي اتخذها أتاتورك بدلاً من اسطانبول). وتم بناء ما يقرب من 15 ألف مسجد في مرحلة الخمسينيات، وفتحت معاهد تعليم الأئمة والخطباء. ومنذ تلك المرحلة أصبح النشاط الإسلامي ممكناً.

أثارت هذه الإجراءات وسواها حفيظة المؤسسة العسكرية، مما دفعها إلى القيام بالانقلاب العسكري الأول في تاريخ الجمهورية التركية. نفذ الجيش الانقلاب في 27 أيار/ مايو 1960، وأعدم كلاً من عدنان مندريس رئيس الحكومة ووزيري المالية والخارجية.

تحت هذه الظلال كان يتبلور الوعي السياسي لنجم الدين أرباكان الشاب، الذي كان يتابع تحصيله العلمي.

ابتدأ نجم الدين أرباكان بعمله السياسي من خلال "جبهة الشرق الأعظم" بزعامة نسيب فاضل، إلا أن أرباكان سرعان ما انشق عن الأخير ليتخذ نهجاً خاصاً به.

في الستينات، كان نجم الدين أرباكان، من نشطاء حزب العدالة، إلى تلك الدرجة التي تم فيها تعيينه أميناً عاماً لاتحاد مجالس الصناعة والتجارة التركية، وذلك بقرار من الحزب، الذي كان على رأس السلطة آنذاك. إلا أن أرباكان كان على الدوام ينتقد النهج السياسي والاقتصادي لهذا الاتحاد، الذي كان يعتبر من أهم ركائز تركيا الاقتصادية، وكان يعتقد أي "أرباكان" أن ميكانيزم هذا الاتحاد يعمل على الدوام لتنفيذ مصالح الرأسمالية التجارية الكبرى، بينما يشعر تاجر الأناضول بأنه يسير حافياً. وأن "اتحاد المجالس يعمل كهيئة كومبرادورية ـ ماسونية للأقلية". كما كان يدافع عن ضرورة تمثيل تجار الأناضول وصناعييه في اتحاد المجالس، لكي تصبح هذه المنظمة مدافعاً عن مصالحهم. أدت هذه التصريحات وسواها إلى استثارة حفيظة قيادة حزب العدالة، لأنها لا تصب في مصالحها. لذا أقدم الحزب (كحزب حاكم) على عزل أرباكان من منصبه كأمين عام لهذا الاتحاد. وعندما حاول هذا الأخير أن يرشح نفسه ضمن قائمة الحزب في انتخابات حزيران / يونيو 1968 الجزئية لمجلس الشيوخ، باءت محاولته

بالفشل. ولكنه تمكن، في عام 1969، من الفوز بمنصبه السابق كـ (أمين عام لاتحاد بجالس الصناعة والتجارة التركية) انتخابياً، إلا أن دوائر الحكم لم تعترف بنتائج الانتخابات واستخدمت الشرطة لإبعاده عن هذا المنصب.

وفي أيلول/ سبتمبر 1969، ألقى نجم الدين أرباكان خطاباً انتقد فيه سياسة سليمان دميريل. وفي الانتخابات البرلمانية في ذات العام استطاع أن يفوز بعضوية البرلمان كمستقل وذلك عن منطقة قونيه. وبعد فوزه هذا، صرح أرباكان عن نواياه لتأسيس حزب جديد "مؤسس على المبادئ الإسلامية". وفي كانون الثاني/ يناير من عام 1970، أسس حزب النظام الوطني، الذي أعطى اهتماماً خاصاً في برنامجه لحرية المعتقد، وإقامة الطقوس الدينية والتعليم الديني. وأشار البرنامج إلى أن "الحزب يقف ضد استخدام مبادئ العلمانية كأسلوب من أساليب الضغط على الدين والمؤمنين". كما تميز برنامج الحزب الجديد بالرغبة في توطيد العلاقات مع الدول "التي تعتبر قريبة من تركيا تاريخياً وثقافياً". وفي المرحلة الواقعة بين نهاية الستينات وبداية السبعينات بدأ أرباكان يحرك فكرة توطيد التعاون الاقتصادي والسياسي لتركيا مع الدول الإسلامية، في مواجهة الحلف الذي وقف مع "الغرب والسوق الأوروبية المشتركة".

بُعيد تأسيس الحزب، ألقى أرباكان خطاباً في اجتماع أمام إحدى منظمات حزب النظام الوطني في مدينة سامسون، قدم فيه نقداً لاذعاً لكلا الحزبين، اللذان كانا يتناوبان على السلطة ـ

حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري، معلناً بأنهما لا يعبران عن المصالح الوطنية، وأنهما "يعتبران سلاحاً للصهيونية العالمية". كما دعا أرباكان جميع المؤمنين لـ "الاتحاد تحت الشعارات الإسلامية التي يرفعها حزبه". وفي الفترة الواقعة بين 1970 وبداية 1971، توسعت أنشطة حزب النظام الوطني تحت ظلال التنشيط السياسي الذي جرى في البلاد للتيارات الإسلامية.

وفي تصريح له في نيسان/ ابريل 1970 قال: «إذا أصبحت تركيا عضواً كاملاً في السوق المشتركة، ستتحول إلى مستعمرة، لذا وتأسيساً على ذلك يجب القيام بتأسيس سوق مشتركة لدول الشرق». وعلى التوازي مع ذلك كانت تصدر عنه تصريحات موجهة ضد مبدأ العلمانية.

في كانون الثاني/ يناير 1971 انعقد المؤتمر الأول لحزب النظام الوطني، الذي انتخب نجم الدين أرباكان أميناً عاماً له. وفي 5 آذار/ مارس 1971، جرَّم المدعي العام التركي الحزب بخرق قانون الأحزاب، الذي يقضي بالالتزام بمبادئ العلمانية التركية (الأتاتوركية)، وفي 20 من الشهر ذاته قررت المحكمة الدستورية منع نشاطات الحزب وإغلاق مقراته.

بعد منع نشاطات حزب النظام الوطني في عام 1971، ترك قادة الحزب ونهجه، خلال عام واحد من وجوده، جذوراً عميقة في الأناضول، حيث كان قد تمكن من تشكيل منظمات حزبية مناطقية. وفي 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1972 أعلن هذا الاتجاه عن

تأسيس حزبه الخاص ـ حزب السلامة الوطني، غير أن نجم الدين أرباكان بقي في الظل خوفاً من البطش الذي قد يتعرض له الحزب (كما جرى في المرة السابقة). أما الحزب فتزعمه سليمان عارف ايمري. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نجم الدين أرباكان كان قد أُدخل السجن وفصل من البرلمان عدة مرات كلما كان يطرح في حملاته الانتخابية شعارات ذات طابع ديني لأن تصرفاته تقع تحت طائلة المادة 63 من قانون العقوبات التركي التي تنص على ما يلي: "كل من يحرض الشعب على أعمال مُخلة بأمن الدولة أو يدفع المواطنين إلى عصيان القوانين والأنظمة العلمانية بحجة أن النظام العلماني يسيء إلى المقدسات الدينية، يعاقب وفقاً للقوانين المرعية".

كان برنامج هذا الحزب مشابهاً لبرنامج نظيره السابق (حزب النظام الوطني)، حيث أكد من جديد على هدفه الرئيس "النهوض بالسوية الروحية والمادية للأمة". إلا أن الحزب الجديد كان أكثر تحفظاً في النقد المباشر للعلمانية والتصريح العلني عن التوجه الديني، أي سار على نهج "التقية". أما في مجال السياسة الخارجية فتم التأكيد على "مبادئ الالتزام بالواجبات وبالتعامل على قدم المساواة" وتوطيد العلاقات مع الجوار.

في عام 1973، دخل حزب السلامة الوطني الانتخابات البرلمانية وحصل على 49 مقعداً (12٪ من أصوات الناخبين) ليصبح ثالث حزب سياسي في تركيا.

في 26 كانون الثاني/ يناير عام 1974، دخل حزب السلامة الوطني الحكومة مؤتلفاً مع حزب الشعب الجمهوري في حكومة بولند أجاويد وتولى أرباكان منصب نائب رئيس الحكومة وشغل أنصاره ست حقائب وزارية هامة من أصل 23 حقيبة، بينها حقائب أساسية كالعدل والداخلية والتجارة والثروة الغذائية والحيوانية والصناعة والتكنولوجيا وإحدى وزارات الدولة.

وفيما بين عامي 1975 و1978 ائتلف حزب السلامة الوطني مع حزب العدالة في اثنتين من الحكومات برئاسة سليمان ديميريل، وكان يشغل نجم الدين أرباكان فيهما منصب نائب رئيس مجلس الوزراء (آذار / مارس 1975 - حزيران / يونيو 1977، تموز / يوليو 1977 - كانون ثاني / يناير 1978). وفي كلا الحكومتين كان لأنصار نجم الدين أرباكان "السلامة الوطني" حقائب وزارية هامة، سبع حقائب في الأولى من أصل 23 (العدل، الداخلية، الإسكان، الثروة الغذائية والحيوانية، الصناعة، العمل وإحدى وزارات الدولة)، وست حقائب في الثانية (الداخلية، العمل، الصناعة والتكنولوجيا، الإعمار والإسكان ووزارة الغابات). ولم يشارك أرباكان بحزبه " السلامة الوطني " في هذه الحكومات الثلاث لكونه حزباً رئيسياً، إذ أن نسبة الأصوات التي نالها عام 1973 لم تتعد الـ 11,8 في المائة، وعام 1977 الـ 8,6 في المائة، بل لأنه تحول، رغم قلة عدد نوابه، إلى مفتاح ضروري للحزبين المتنافسين آنذاك، الشعب الجمهوري (اليساري) والعدالة (اليميني) ليتمكن أحدهما من نيل الثقة في البرلمان.

وتجدر الإشارة إلى أن الائتلاف الأخير حصل بعد أن تراجعت شعبية حزب السلامة الوطني، حيث لم يحصل في انتخابات 1977 إلا على 8,6٪ من أصوات الناخبين.

لكن نجم الدين أرباكان لم يشترك في حكومة سليمان ديميريل الثالثة (تشرن الثاني / نوفمبر 1979 – 12 آذار / مارس 1980)، إلا أنه كان يدعمها من الخارج.

في أيار / مايو 1980 وقف نجم الدين أرباكان (السلامة الوطني) ضد اتفاقية جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الدفاع المشترك "لأنه لم يتم إبلاغ المجلس النيابي مسبقاً عن مضمون الاتفاقية، فقد تكون (حسب أرباكان) موادها متعارضة مع مصالح تركيا الوطنية وموجهة ضد العالم الإسلامي". كما كان حزب السلامة الوطني يدعو مراراً إلى تشكيل "منظمة الأمم المتحدة الإسلامية"، وإلى توطيد التعاون الاقتصادي فيما بينها للوقوف في وجه سياسات الغرب وضغوطاته الاقتصادية.

في حزيران / يونيو 1980 حاز حزب السلامة الوطني على انتباه العالم عندما عقد اجتماعاً جماهيرياً كبيراً تحت شعار "انقذوا القدس"، رفع فيه المشاركون الأعلام الخضراء ودعوا إلى إقامة دولة إسلامية. وأثار هذا الحشد قلقاً كبيراً لدى الأوساط العلمانية والمؤسسة العسكرية في تركيا، الأمر الذي اعتبره المراقبون أنه أحد الأسباب الرئيسة للانقلاب اللاحق.

بعد انقلاب 12 أيلول / سبتمبر 1980 العسكري، اتُخذت إجراءات قمع شديدة ضد الأحزاب، وكان أشدها ذلك الذي وجه ضد حزب السلامة الوطني والحركة القومية، حيث اقتيد كل من نجم الدين أرباكان وألب أصلان توركيش (الأمين العام لحزب العمل القومي) من إزمير إلى أنقرة تحت الحراسة المشددة، ووجها مباشرة إلى سجن ماماك، لا كما عاد الزعماء الآخرون إلى بيوتهم. وفي نيسان/ ابريل 1981، باشرت محكمة الأحكام العرفية في أنقرة محاكمة نجم الدين أرباكان مع 24 شخصية من حزبه، وانحصرت التهم الموجهة ضدهم في استخدام الدين لتحقيق مآرب سياسية. فقد كان قد سبب النقد اللاذع الذي وجهه حزب السلامة الوطني لمبادئ العلمانية ردود فعل غاضبة من قبل القيادة العسكرية، ذلك النقد الذي ارتفعت وتائره منذ عام 1980، إلى جانب قيام الحزب السابق الذكر برفع وتائر نشاطاته إلى ذلك الحد الذي قام به بأعمال فعلية للدفاع عن الإسلام. وتشير الصحافة التركية إلى قيام فرع من فروع الحزب، في 6 أيلول / سبتمبر 1980، بعقد اجتماع جماهيري شارك فيه زهاء 50 ألفاً من مناصري الإسلام، الأمر الذي أدى إلى إثارة ذعر وجزع العسكريين، وكان هذا الاجتماع أحد الأسباب المباشرة لتوجه العسكريين إلى تنفيذ انقلابهم.

وفي النتيجة أقدمت السلطات العسكرية بعد الانقلاب إلى حظر نشاطات حزب السلامة الوطني وبقية الأحزاب.

حزب الرفـــاه

تأسس حزب الرفاه الإسلامي في 19 تموز/ يوليو عـام 1983، وهو امتداد طبيعي لحزب السلامة الوطني الذي حظـرت نشـاطاته إثـر انقـلاب 12 أيلـول/ سـبتمبر 1980، مـع غـيره مـن الأحـزاب. وبينما كانت قيادات حزب "السلامة الوطني" وعلـى رأسـها نجـم الدين أرباكان وشوكت قازان وياسين خطيـب أوغلـو وسـواهم، قيد الإقامة الجبرية أو النفي أو في السجون، تداعى مـن بقـي حـراً طليقاً من كوادر الحزب إلى جمع الشمل والسعي لتأسـيس حـزب جديد على أنقاض حزب السلامة الوطني المحظور رسميـاً والممنـوع من ممارسة النشاط السياسي. وهكذا ولد الحزب الجديد ــ حـزب الرفاه ـ بقيـادة أحمـد تقـدال. وتجـدر الإشـارة إلى أن هـذا العمـل التأسيسي تم بالتشاور مع زعامة حزب السلامة الوطني وبالتنسـيق معها. ومع رفع الحظر عن نشاط زعماء حـزب السـلامة الوطـني، إلى جانب زعماء الأحزاب السياسية الأخرى مثـل بولنـد أجـاويد وسليمان ديميريل وألب أصلان توركيش، في استفتاء وطني جـرى

عام 1986، عاد نجم الدين أرباكان إلى زعامة حزب الرفاه في شهر تشرين الأول/ أوكتوبر 1987.

يعتبر حزب الرفاه الامتداد الشرعي لحزب السلامة الوطني، حيث جاء برنامج هذا الحزب تحت عنوان عام هو " النظام العادل"، وهي تسمية لها دلالة "تقية" لـ"النظام الإسلامي"، الذي لايرد مصطلحه في مستندات الحزب الرسمية ولا في أيٍ من وثائقه أو أدبياته، بسبب ما يفرضه الدستور وبعض القوانين من حظر النشاطات ذات النزعات الدينية أو العرقية أو المسببة للتفرقة الاجتماعية.

كان المهندس الأول لأيديولوجيا "النظام العادل" هو الدكتور سليمان قرة غوله الذي استفاد كثيراً من طروحات وضعها رفاهيان آخران، هما الدكتوران عارف ارصوي وسليمان اقديمير. نالت مساندة أطروحة "النظام العادل" على موافقة أرباكان في العام 1985. لكن مشروع النظام العادل لم يتبلور و لم يعرف انتشاراً واسعاً سوى في عام 1991، وذلك أثناء الحملة الانتخابية التي جرت في خريف ذلك العام. إن "روح" النظام المذكور تختصر مجمل فلسفة أرباكان السياسية منذ بدء حياته السياسية ذات التوجه الإسلامي في عام 1969. يقول سليمان قرة غوله في تعريفه للنظام العادل أنه "نظام يستند إلى الحق لا إلى القوة" ويشرح ذلك بقوله: "في العالم هناك نظرتان: نظرة القوي ونظرة الضعيف. القوي يسود فيما يجب أن يُمحى الضعيف. ومقابل نظرة القوة

التي تتخذ من الانتخابات صيغة متطورة لسيطرة القوي، هنالك نظرة الرسالات السماوية، التي هي عبارة عن نظام يستند على الحق. وهذا يعني أن هناك نظامان، أحدهما يستند إلى القوة والاحتكار والقانون المركزي، وآخر يستند إلى الحق ونظام الاجتهاد".ويرى أرباكان أن النظام الإسلامي نظام كلي لا يتحقق عبر تغيير جزئي، فيما يدعو إلى موافقة الاجتهاد لشروط العصر: "إن القواعد الرئيسة للاجتهاد لا تتغير لكنها تتطلب علوماً متطابقة مع شروط اليوم الجديدة، وهي تتطلب اختصاصاً عالياً".

كان الهدف الرئيس لإسلامية حزب الرفاه هي المبادئ التي أتى بها مصطفى كمال والتي تدعى بـ"الأتاتوركية" أو بـ"الكمالية". ويأتي في طليعة المبادئ الكمالية التي تَنْصَبُّ عليها انتقادات الرفاه، مبدأ علمنة النظام الذي أقره حزب الشعب الجمهوري في مطلع الثلاثينات وأصبح مع مبادئ الكمالية الأخرى جزءاً من دستور 1937. ومن وجهة نظر أرباكان أن العلمانية التركية تختلف اختلافاً جوهرياً عن نظيرتها الغربية. فالأخيرة هي فصل الدين عن الدولة وعدم تدخل الدولة بشؤون الكنيسة ولا الكنيسة بشؤون الدولة. أما في تركيا فإن الدولة من خلال الدستور والقوانين تتدخل في الشؤون الدينية وتمارس حظراً على النشاطات الدينية، بل إنها تحت اسم العلمانية تمارس النظام القمعي و العداء للإسلام. "كل واحد في الغرب يمتلك الحرية

الدينية ولا أحد يجبر الآخرين على قبــول اعتقــاده". أمـا في تركيـا فباسم العلمانيـة يمـارس مـا هـو مخـالف للعلمانيـة، لذلـك يطـالب أرباكـان بإلغـاء كلمـة العلمانيـة مـن الدسـتور الـتركي لأن هــذه الكلمة "غير التركية" لا تؤدي المعنى المراد به حقيقة من العلمانية. ومن الأمثلة على هذه الممارسات:

ـ عدم منح جواز سفر للمرأة المحجبة.

ـ وضع عراقيل أمام من يريد أن يؤدي فريضة الحج.

ـ حظر انتساب المتدينين إلى صفوف القوات المسلحة.

ـ حظر ارتداء نساء العسكريين الحجاب.

ـ حظر تأسيس أي حزب سياسي على أساس ديني.

أما الأطروحة الأهـم مـن أطروحـات "النظـام العـادل" فهـي الديمقراطية ، الذي يقول فيها مهندس هذا النظـام سـليمان غولـه: في النظام العادل، الديمقراطية ليست نظام انتخابات تجري مرة كل 5 سنوات (كما هو عليه الحال الآن في تركيا) ويتكئ علـى نظـام الأكثريـة. لا نظـام أكثريـة في النظـام العـادل، بـل ائتـلاف وطـني يعترف بحق غنمة واحدة إلى جانب حق 99 غنمة من أصل مئة... الشخص يسـتطيع أن يختـار مـا يريـد مـن أنظمـة تشـكل شـراكة تضامن علمية ودينية ومهنية أو سياسية، ويستطيع أن يأخذ مكانـاً في الحق العام الذي يريد. ويستطيع الشخص دون التعرض لـلأذى أن يغير، بحرية، بمجموعته أو مكانه. وإذا كان صاحب قـوة كافيـة

يستطيع أن يؤسس مجموعة أو موقعاً. ويتحدث غوله في مناسبة أخرى فيقول أن الانتخابات "صيغة متطورة لسيطرة القوي (الغني) الذي تخافه الناس فتنتخبه". أما أرباكان نفسه فيذهب بعيداً جداً ــ وبتناقض ظاهري ــ حينما يعتبر الديمقراطية مجرد "واسطة" لا "غاية" ، أما الغاية فهي إقامة "نظام السعادة". يقول زعيم حزب الرفاه: "يجب أن لا ننسى أبداً أن الديمقراطية واسطة وليست غاية. الغاية هي إقامة (نظام السعادة). فتحت اسم الديمقراطية يختار هذا فلاناً وذاك فلاناً. لكن إذا كانت النتيجة بعد الانتخابات قيام (نظام الظلم) فلا تبقى قيمة لهذه الانتخابات والأشكال المنبثقة عنها".

إلا أن حزب الرفاه، على الرغم من جميع أطروحاته هذه، لم يستطع كسب نسبة الـ 10٪ اللازمة لدخوله البرلمان في انتخابات 1984 و1987. وفي انتخابات 1989 المحلية استطاع حزب الرفاه الفوز في /5/ بلديات و تخطى عقبة الـ 10٪ لدخول البرلمان. وفي عام 1991 حصل الحزب على 17٪ من الأصوات بعد تحالفه مع أحزاب اليمين الوطنية تحت اسم "الحلف المقدس".

وفي الانتخابات البلدية التي أجريت في بعض دوائر اسطانبول وإزمير والأناضول في تشرين الثاني/ نوفمبر 1992، فاز حزب الرفاه "الإسلامي" فوزاً كاسحاً، الأمر الذي اعتبر من المفاجآت الكبيرة في الوسط السياسي التركي، والذي أحدث

صدمةً كبيرة في أوساط أحزاب اليمين واليسار على حد سواء. أسفرت هذه الانتخابات عن فوز مرشحو حزب الرفاه بنسبة 24,5٪ من مجموع الأصوات، أي بزيادة.7,5٪ عن النسبة التي نالها الحزب في انتخابات 1991 عن نفس الدوائر. وكان هذا الفوز على حساب الأحزاب الأخرى (الحزب الديمقراطي الشعبي ـ أردال أينونو، حزب الطريق القويم ـ سليمان ديميريل، حزب الوطن الأم ـ طورغوت أوزال، حزب العمل القومي "اليميني المتطرف" ـ ألب أصلان توركيش). وهكذا دفعت نتائج الانتخابات حزب الرفاه إلى الواجهة، حيث أصبح أحد الأحزاب الرئيسية في تركيا، بعدما مكث طويلاً في الظل، ينظر إليه طوال سنوات على أنه حزب هامشي. وفاز حزب الرفاه بمجالس /4/ بلديات من أصل /6/ في منطقة اسطانبول.

وعلى الفور دعا أرباكان إلى استقالة حكومة سليمان ديميريل، وإحلال النظام العادل "المصطلح الذي يستخدمه الرفاه للإشارة إلى النظام الإسلامي" مكان "النظام المفلس"، ووصف الخمسين سنة الأخيرة من عمر تركيا بـ "السنوات المريضة" معتبراً أن الحل الوحيد لمشاكل تركيا هو حزب الرفاه. من جهته، رفض سليمان ديميريل هذه الدعوة لأنه "لا يرى سبباً موجباً لذلك"، حسب تعبيره.

بعد هذا الفوز الكاسح لحزبه أخذ أرباكان يشدد من اللهجة التي يقدم فيها نفسه وحزبه لناخبيه في تركيا والعالم. ففي إحدى

المقابلات الصحفية صرح قائلاً: «نحن لسنا حراس تلفونات، ولسنا أطفال لبوش وكلينتون. إن تركيا ستكون دولة تامة الاستقلال. وسوف يحل النظام العادل، الذي سيحمل السعادة للجميع. وستتأسس تركيا جديدة ناهضة مادياً ومعنوياً. وسوف يتأسس اتحاد إسلامي في كل العالم و عالم جديد أيضاً وستكون تركيا قطبه، وليس أمريكا. إن الأحزاب الأخرى ورئيس الجمهورية يحاولون إظهار الرفاه على أنه حزب الممنوعات. إننا لسنا حزب الممنوعات. إننا نريد سعادة /60/ مليون تركي. نحن في الأصل نريد سعادة /6/ مليارات إنسان».

أما عن موقفه من الإرهاب والعنف فيقول: «الإرهاب والعنف يقتلان حياة أناس أبرياء. وهؤلاء الذين يقومون به باسم الإسلام، لا يفهمون طبيعة الإسلام جيداً».

أما فيما يخص موقف الرفاه من الفن فأردف قائلاً: «إن الفن شيء ذو قيمة كبيرة. سوف نشجع الفن. وفي تركيا اليوم لا يمكن القيام بفن، لأنه لا فن في النظام التقليدي. فليأت الرفاه إلى السلطة لكي تقدم مسرحية "فتح مكة" أو "فتح اسطانبول" لنرى كيف يكون الفن، لأن ذلك هو الإنسانية».

أما في معرض تعرضه للتدخل الأمريكي في المنطقة وفي تركيا خاصة فيقول: «إن الهدف الرئيس لوجود "قوة المطرقة" (التي تأسست بعد حرب الخليج الثانية) هو تأسيس أرمينيا الكبرى: إن هذه القوة تحمي إمدادات السلاح، من كل نوع، والمساعدات

الغذائية لأرمينيا، تماماً مثل تلك القوة الأمريكية التي ذهبت إلى الصومال. إن جميع أنواع السلاح ترسل من قاعدة إنجيرليك إلى أرمينيا. كما أن هذه القوة تدعم الإرهاب وحزب العمال الكردستاني (PKK). وأعرب عن اعتقاده أن هذه القوة مخالفة للدستور والقوانين "إنها قوة احتلال"».

ويرى أرباكان أن مصلحة أمريكا تقضي تخريب علاقات تركيا بصورة دائمة مع اليونان وأرمينيا والعراق وإيران. وإن قدر تركيا أن تعي حقائق الحاضر وأن تدرك أن لا فكاك لها عن جيرانها. وعند ذلك سوف يتحول المثلث الشيطاني (دوائر الدول المحيطة بتركيا) إلى ملاك الرحمة. وذلك ليس متعلقاً بتركيا وحدها، بل بإثني عشر جاراً بالكمال والتمام، (سوريا ، العراق، إيران، أرمينيا، جيورجيا، أوكراينيا، بلغاريا، اليونان) ، هذه هي جيران تركيا الحدودية وعددها ثمان، فمن يقصد إذاً بالأربعة جيران الأُخر، وهل هو لا يعني جيران الحدود، بل جيران الدين؟.

وهذا يأتي رداً على علمانيي ما بعد أتاتورك، الذين يعتبرون أن تركيا محاطة بمثلث شيطاني، ضلعه الأول "الاتحاد السوفييتي وبعده تلك الدول التي انبثقت عنه، والتي تجاور تركيا" وضلعه الآخر البلقان، لاسيما اليونان منه، لما لهذه الدولة من عداء مع تركيا، بسبب المشكلة القبرصية وسواها من المشاكل التاريخية المستعصية، والضلع الثالث والأخير هو (العراق ـ إيران)، وفي الآونة الأخيرة، دخلت في عداد هذا الضلع سوريا.

إلا أن أرباكان، على الرغم من التصريحات المجلجلة التي تصدر عنه إثر أي انتصار يحرزه وحزبه، يبقى يحاول أن يبدي للعيان أن حزبه والظاهرة الإسلامية في تركيا متكيفان مع أسس جمهورية أتاتورك ونظامها "الديمقراطي" العلماني. وهو أي أرباكان (ابن السياسة المحنك) كان يحاول أن يقترب بحزبه من السلطة ببطء وهدوء، عالماً أن طريقه تحوفه الأشواك من كل جانب. فمن جهة هنالك مجلس الأمن القومي* و المؤسسة العسكرية التي حسب الدستور: «إن الجيش هو الذي تقع على

---

* مجلس الأمن القومي ـ المادة 118 من الدستور التركي: يتألف مجلس الأمن القومي، الذي ينعقد برئاسة رئيس الجمهورية من رئيس الحكومة ورئيس أركان الجيش ووزراء الدفاع الوطني والداخلية والخارجية، وقادة القوات البرية والبحرية والجوية والقائد العام للدرك.

يمكن أن يستدعى لاجتماعات المجلس، وفقاً لخصوصية جدول الأعمال، وزراء وأشخاص، لأخذ وجهات نظرهم.

إن مجلس الأمن القومي يبلغ مجلس الوزراء وجهات نظره حول تحديد السياسة الأمنية الوطنية للدولة وتشخيصها وتطبيقها، واتخاذ ما يلزم من قرارات وضمان التنسيق الضروري. وإن القرارات العائدة للتدابير التي يرى المجلس حتمية اتخاذها بخصوص حماية وجود الدولة واستقلالها وتمامية البلاد ووحدتها التي لا تتجزأ، وسعادة المجتمع وأمنه، لها أولوية الأخذ في عين الاعتبار من جانب مجلس الوزراء.

إن جدول أعمال مجلس الأمن القومي، ينظم من جانب رئيس الجمهورية آخذاً بعين الاعتبار اقتراحات رئيس الحكومة ورئيس أركان الجيش.

وفي حال غياب رئيس الجمهورية ينعقد مجلس الأمن القومي برئاسة رئيس الحكومة.

عاتقه مسؤولية الحفاظ على الدولة التركية، وأفكار مؤسسها كمال أتاتورك». ومن جهة أخرى هنالك حزبي الائتلاف الحكومي ـ الوطن الأم والطريق القويم ـ اللذان يعتبران أنه ليس من مصلحتهما تنامي الظاهرة الإسلامية في تركيا، واشتداد أزرها، في محاولة لإقناع الدول بقبول تركيا كعضو كامل الأهلية في الجسم الأوروبي، والانضمام إلى مؤسساته، لا سيما السوق الأوروبية المشتركة، أي غربنة تركيا عملياً، قبل أن يصل التيار الإسلامي إلى السلطة ويؤسلمها قلباً وقالباً. وأيضاً يبدو أن الغرب، أمريكا خاصة، ليس مرتاحاً من نمو الظاهرة الإسلامية في تركيا، بعد الذي عاناه من آيات الله في إيران. إلا أن أوروبا لا تزال إلى الآن غير مقتنعة بأن هذا المبرر كافي لقبول تركيا في الجسم الأوروبي، لأنها، أي أوروبا، تعتبر أن هنالك بوناً شاسعاً بين المستويات التي وصلت إليها دول السوق المشتركة وتركيا، إن كان من حيث الاقتصاد أو الدمقرطة أو آفاق التفكير العلماني.

ونورد هنا مثالاً قريباً، ففي شتاء 1993 ألقى أمير ويلز البريطاني تشارلز محاضرة في مجموعة أوكسفورد في بريطانيا، حاول فيها تصويب نظرة الغرب إلى الظاهرة الإسلامية، حيث أشار في محاضرته إلى الإسلام المعتدل الذي تمثله تركيا، ومن نهج نهجها العلماني من الدول الإسلامية وإلى ظاهرة الإسلام المتطرف. إلا أن ما لفت النظر في محاضرته هو إشارته إلى أن الغرب كان قد هزم الإسلام في القسطنطينية في مستهل هذا

القرن! أي يمكن الاستنتاج من كلام أمير ويلز أن انقلاب أتاتورك على الإمبراطورية العثمانية الإسلامية في تركيا في العشرينات من هذا القرن، والاتجاه نحو "أوروبا"، يعني بخلفيات كلامه هو هزيمة للإسلام في عقر داره في تركيا!.

فهل يعتبر هذا مؤشر على أن الغرب، متمثلاً بأوروبا لن يقبل أن تسود الظاهرة الإسلامية في بلد، كان قد دحر فيها الإسلام في بداية هذا القرن؟ طبعاً يبقى السؤال مفتوحاً، إلا أنه لا يبدو إلى الآن أن هذا الغرب، قد عزم أمره واتخذ قراره.

وهكذا نرى أن أرباكان وحزب الرفاه والظاهرة الإسلامية التركية بشكل عام تنمو بين الأشواك. لذا كان لا بد لحزب الرفاه بزعامة أرباكان، إلا أن يعمل بهدوء وبتقية، لما لهذه الكلمة من معنى. فها هو هذا الحزب يستمر في خلق مؤسساته وبناء قاعدة اجتماعية واسعة له في داخل المجتمع التركي، ويعتمد الأساليب نفسها المعتمدة لدى الحركات الإسلامية في الخارج (ويبدو أن هذه السمة هي سمة عامة تتصف بها جميع الحركات الإسلامية في العالم، والمثال الأكثر دلالة هو تلك المؤسسات الاجتماعية والركائز المدنية التي خلقاها حزب الله وحركة أمل في لبنان). وأخذ حزب الرفاه يقيم قواعده الشعبية في الأحياء والمناطق المحرومة والفقيرة وبين الأوساط الغاضبة والمحافظة أساساً. فقد أنجز هذا الحزب بناء مدارس ومؤسسات اجتماعية وصحية ومؤسسات ضمان ورعاية اجتماعية كثيرة العدد. وكان الحزب في كل مناسبة

وتجنباً للاصطدام بالسلطة وفي معرض الاستفادة من الفسح الديمقراطية، والتعددية السياسية، كان يؤكد على أنه كحزب في نشاطاته ونظامه السياسي لن يخرج عن خط الدولة، كما أرساه مصطفى كمال "أتاتورك". والذي ساعد هذا الحزب على النمو، هو انشغال المؤسسة العسكرية والائتلاف الحكومي في المرحلة السابقة بالخطر الكردي، لا سيما ذلك الذي يشكله حزب العمال الكردستاني "PKK" بزعامة عبد الله أوجلان. حيث حينها كان يرى العسكريون والسياسيون الأتراك أن الخطر الداهم ينبع من الحركة الكردية، أما خطر الظاهرة الإسلامية فيأتي في المقام الثاني، لذا كان يجري غض الطرف عنها وعن نشاطاتها أحياناً، الأمر الذي مكنها من اختراق النسيج الاجتماعي التركي، الذي يحمل إرثاً إسلامياً متديناً، بصورة عنكبوتية فاقعة الذكاء. والأمر الذي ساهم في عدم اعتبار الظاهرة الإسلامية تشكل خطراً داهماً هو سلوك حزب الرفاه المتمثل برفض العنف وعدم طرح مسألة حكم الشريعة الإسلامية على السلطات القائمة. وحسب قول زعماء هذا الحزب فإن المسلم لا يقتل المسلم. وقد حرص أرباكان التأكيد على رفضه وحزبه للعنف داخل مجلس النواب مراراً وتكراراً.

كما ساعدت سياسات طورغوت أوزال في الثمانينات في الإنفتاح الاقتصادي بإعطاء فرصة لظهور ما يُسمى بالاقتصاد الإسلامي، الذي اشتمل على شركات ومصانع واستثمارات

أسسها رجال أعمال إسلاميون كانوا محرومين ، في ظل الاقتصاد الكمالي المركزي، من العثور على فرص الانطلاق اقتصادياً. وشكل الاقتصاد الإسلامي قوة دعم أساسية لنمو الحالة الإسلامية في تركيا، اجتماعياً وتربوياً وإنمائياً، وساعد على ذلك الانفتاح على دول النفط العربية، الخليجية منها خصوصاً. وما لبثت الشركات والمصانع التي يديرها إسلاميون أن احتلت، في السنوات الأخيرة مكاناً مهماً وحيوياً في الاقتصاد التركي. كما احتل بعض هذه الشركات موقعاً مهماً في الساحتين التركية والعالمية، بل أن بعضها كشركة "اولكر" يعتبر رمزاً في الخارج للصناعات التركية، والأمر نفسه ينسحب على شركات ضخمة، مثل : إخلاص، اتفاق، يمباش، كومباسان، وغيرها الكثير المنتشر في طول البلاد وعرضها ويُطلق عليها اسم "النمور الخضر"، التي تُقدر صادراتها إلى الدول الإسلامية بثمانمائة مليون دولار سنوياً.

أما في مجال تحالفات أرباكان وحزبه السياسية فإنها منذ قبيل انقلاب 1980، كانت مع التطرف القومي الطوراني الهوية، أي مع حزب العمل القومي بزعامة ألب أصلان توركيش، الذي كما نوهنا سابقاً أقتيد مع أرباكان إلى السجن أثر انقلاب 1980. وإذا تساءلنا عن الأسس المشتركة بين هذين الحزبين، فنجدها عند توركيش، العمل لاستعادة العظمة التركية المتمثلة بالإمبراطورية العثمانية وعودة الإسلام اسماً، واستخدامه أداةً فقط لهيمنة العنصر

التركي. أما لدى أرباكان وحزبه فهنالك اتفاق ضمني مع توركيش بشأن ضرورة عودة الإمبراطورية العثمانية، لكن لا من أجل هيمنة العنصر التركي، بل من أجل هيمنة الإسلام على السياسة والإمبراطورية. وهما، أي توركيش وأرباكان، يختلفان بأن الأول من محبذي استخدام العنف، لكنه لا يدعو إليه علناً، بينما الآخر ينبذه قولاً وعملاً إلى الآن. ففي إحدى المرات نُقل عن توركيش أنه مستعد لجلب رأس عبد الله اوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني.

في عام 1991 كان حزبا الرفاه والعمل القومي متحالفين، ودخلا الانتخابات البرلمانية في قائمة واحدة، واستحوذ هذا التحالف على 60 مقعداً. إلا أن هذا التحالف لم يسلم لاحقاً من الانشقاقات، كما هي السمة البارزة في الحياة السياسية والحزبية التركية، فقد انفصل عن التحالف 20 نائباً من أتباع توركيش وشكلوا حزبين، كما انفصل عن الرفاه ايكوت أديب عالي ومعه نائب آخر.

أما فيما يتعلق بالعامل الاقتصادي، فإن له أثر كبير في انتشار الظاهرة الإسلامية، لا سيما حينما يقترب التجار الصغار والفلاحون وصغار الكسبة من خط الفقر. وأخذ هذا الأمر يبدو جلياً للعيان بعد مجيء تشيللر إلى السلطة خالفةً سليمان ديميريل، الذي أصبح رئيساً للجمهورية بعد موت أوزال الذي هيمن على الساحة السياسية التركية قرابة عقد من الزمن، لما تحلى به من

حنكة سياسية وجرأة على التصدي لمشاكل تركيا الداخلية منها والخارجية. وهو أي طورغوت أوزال الذي اتخذ سلسلة من تدابير داخلية ليبرالية وإصلاحية، أهمها القضاء على السوق السوداء الداخلية وإغراق الأسواق بالسلع الأمريكية، وفسح المجال أمام رؤوس الأموال والاستثمارات للعمل في تركيا، مما جعل البلاد تبدو على أبواب نهضة اقتصادية وسياسية في آن، كما أنه كان العراب الأول لمشروع "غاب"* ولفكرة "مقايضة المياه بالنفط العربي"** .

---

* غاب: هي خطة شاملة لإقامة مجموعة سدود يبلغ عددها 21 سداً، سعتها التخزينية نحو 186 بليون متر مكعب، وأكبرها سد أتاتورك الضخم، الذي يتسع وحده لـ 48 بليون متر مكعب، والذي تم إنجازه. وسيروي هذا المشروع نحو 1,7 مليون هكتار من الأراضي الزراعية كذلك يتضمن المشروع إقامة 19 محطة لتوليد الطاقة، تبلغ طاقتها الكاملة نحو 26 بليون كيلوواط ساعي. وتقام جميع هذه المشاريع على نهري دجلة والفرات.

** مشروع مياه «أنابيب السلام»: يقضي ببيع 6 بليون متر مكعب من حجم التدفق السنوي لنهري سيحان وجيحان إلى دول الشرق الأوسط العربي عبر خطي أنابيب. يبلغ طول الخط الأول 2650 كم ويصل إلى السعودية والثاني بطول 3900 كم ويصل إلى دول الخليج. وقدرت كلفة الأنبوب الأول 8,5 مليار دولار وأنبوب الخليج 12,5 مليار دولار. وتكلفة الحصول على المتر المكعب الواحد من مياه الخط الأول 0,84 دولار والخليجي 1,07 دولار. ويمر الأنبوب الأول بسوريا والأردن والسعودية، أما الخليجي فيمر عبر العراق والكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.

وعلى أثر مجيء تشيللر إلى السلطة بعد وفاة أوزال في مطلع عام 1993 ، عادت الأوضاع للتدهور الشديد وإلى ما كانت عليه في السبعينات، نتيجة لعوامل عديدة، أهمها أن الطبقة السياسية الجديدة كانت تفتقر للخبرات (مثل طانسو تشيللر) ومعظم أفرادها ضعفاء، حيث أظهروا خضوعاً للمؤسسة العسكرية، التي عادت لممارسة نفوذها المطلق، مستفيدة من انبعاث الأزمات والمشكلات البنيوية، وعادت لاختبار الطرق الأمنية وفرضها بالقوة، بدلاً من البحث عن معالجات سياسية تُلائم روح العصر وطبيعة المشاكل. لذا بدأت تبرز المصاعب الداخلية وارتفعت حجوم ديون تركيا الخارجية، وأخذ التضخم يأكل الأخضر واليابس، الأمر الذي انعكس على المستوى المعيشي للطبقات الوسطى والدنيا، وخلق تربة جعلت الظروف مهيئة لانتشار الفقر والبطالة. كما ساد إرهاب منظم من قبل الدولة، من ممارسة الشرطة السرية لعمليات إغتيال إلى اعتقال المئات من الصحفيين والكتاب والسياسيين والناشرين لمجرد ابداء آراء تتعارض ومواقف الحكومة من بعض القضايا المحلية. وكمحصلة لذلك أُحصيت ألف جريمة إغتيال بمجهولة الفاعل وقعت بين عامي 1993 و1994 فقط. وهنالك 5000 سجيناً حوكموا بتهم تتعلق بالرأي أو بحرّية التعبير. وهناك 200 كاتباً ومفكر سياسي سجناء في هذه الفترة، بينهم 65 صحفياً. وفي عام 1994 دخلت قوات الشرطة إلى داخل البرلمان

لتعتقل عدداً من النواب ثم قدمتهم إلى المحاكمة، بعد رفع الحصانة البرلمانية عنهم، حيث صدرت بحقهم احكام بالسجن لفترات طويلة (10 إلى 15 سنة)، بتهم تتعلق بالدعوة لإستقلال الأكراد. وكان الإسلاميون، لا سيما أرباكان وحزبه، بالمرصاد لهذه الأوضاع الاقتصادية السيئة، مستغلين استخفاف حكم تشيللر كما معارضها يلماز بظاهرتهم، حيث كان كل منهما يستخدم الظاهرة الإسلامية كبعبع لتخويف الآخر فحسب. وكان للسلطة أيضاً إسلامها الخاص الرسمي، الذي كانت تحارب به، وتظهره في وسائل الإعلام في نقل وقائع الصلوات الخمس اليومية عبر شاشات التلفزيون، وخطب رجال الدين الإسلامي ومواعظهم وترتيل القرآن، وكل ذلك كان ينتهي بالدعاء لأتاتورك، كما كان الدعاء على منابر المساجد، أيام الإمبراطورية العثمانية، ينتهي بالدعاء لسلاطين آل عثمان، في الوقت الذي تكون فيها محطات التلفزة الأخرى مهتمة بالعالم الدنيوي الآخر، الأكثر رفاهية ومتعة وعنفاً وجنساً! وتجد في الشوارع المزدحمة بالمارة في مدن تركيا الكبرى، اسطانبول، أنقرة، وإزمير، تجد تعايشاً بين الحجاب الإسلامي وحالات السفور السافر. وهكذا نجد أن تركيا تعيش حالتها الخاصة التي تخلط بين الأوربة والأسلمة بشكل لا يسبقها إليه أي من بلدان العالم. فبعدما تسلمت تشيللر رئاسة الحكومة على أثر وفاة طورغوت أوزال في 17 نيسان/ ابريل 1993 وانتقال

سليمان ديميريل لتسلم منصب الأخير في رئاسة الجمهورية، شن حزب الرفاه حملة عنيفة ضدها حول جنسيتها. وأصبح السؤال المطروح في الساحة السياسية التركية هو: هل تحكم تركيا رئيسة وزراء أمريكية؟ وهل يجوز ذلك دستورياً؟ واعتمد حزب الرفاه في اتهامه لتشيللر هذا على طلب الجنسية الذي تقدمت به طانسو تشيللر بتاريخ 23 نيسان/ ابريل 1973 تحت رقم 44 — 23 — 74 .D 0 ورمزه الكودي ORT. S 1 /017 — 284 F. M. E إلى إدارة الجنسية الأمريكية. وعبر عن ذلك إبراهيم خليل تشاليك، نائب رئيس حزب الرفاه، في مجلس النواب التركي عن مدينة أورفة بقوله: «في الماضي كان يتم اختيار رؤساء وزراء تركيا من الذين حصلوا على شهادات جامعية من الولايات المتحدة الأمريكية، أما اليوم فأصبح الشرط أن يكونوا من المواطنين الأمريكيين. وبالتالي فلا يمكن إعطاء الثقة لرئيسة الوزراء التي كانت قد فتحت بيتها الذي يقع في مدينة بورصة للرئيس الأمريكي السابق جورج بوش. وكان هذا البيت مقر اتصالات السي. آي. ايه. في تركيا».

وبين هذا وذاك كان أرباكان وحزبه يتربصان ليجدا الفرصة المناسبة لقلب الطاولة على رؤوس المتربعين حولها.

وكلما كان موعد انتخابات آذار / مارس 1994 على حلبة بلدية اسطانبول يقترب، كلما أصبحت الصحافة أكثر تطرقاً لاحتمالات هذه الانتخابات ولتحليلات مختلفة الأوجه والصور،

وكانت أغلب المقالات تناقش مقدار حظوظ حزب الرفاه بالتربع على كرسي البلدية. فهذا هو مانشيت إحدى الصحف التركية يقول: اسطانبول تبحث عن رئيس بلدية، ما هو حظ "حزب الرفاه" الإسلامي؟ وتستنتج الصحيفة ذاتها بلغة الجزم قائلة: من الممكن أن يصبح رؤساء بلديات اسطانبول الكبرى من حزب الرفاه. وقال كاتب آخر، من المستحيل أن يحدث ذلك، مستحيل، ويجب أن نقول مستحيل، مستحيل وأنه احتمال بعيد جداً. وتساءل، كيف ستدير الأحزاب الكبيرة حملاتها الانتخابية المحلية المقبلة، أي الطريق القويم والوطن الأم والاشتراكي. وتساءل أيضاً، ما هي الطروحات التي ستواجه بها الشعب، حيث يزف موعد الانتخابات والتي ستكون أكبر ورقة بيد حزب الرفاه الإسلامي. ويتابع قائلاً: إن الشعب قد يلجأ إلى انتخاب رئيس بلدية اسطانبول من الرفاه لإعطاء درس لأحزاب السلطة. وينهي تساؤلاته إلى آفاق أوسع، حيث يتساءل: هل سيحول حزب الرفاه في الانتخابات القادمة قدر تركيا إلى يده ويحول السلطة إلى جانبه؟ وهل ستبقى تشيللر ويبقى ومسعود يجعلان من حزب الرفاه مجرد بعبع وأنه البلاء القادم على تركيا، لإخافة الناس منه؟.

ويستطرد الكاتب قائلاً: أما اليمين فإنه سيحاول وضع حواجز أمام الإسلاميين، ومنها اللجوء إلى استخدام القوة خلال هذه المرحلة، ولكن حزب الرفاه يتحرك بالخفاء وبعمق، دون أن يحدث جلبة، والأمر الذي لا بديل له عنده هو فرض الشريعة الإسلامية.

وتساءل الكاتب نفسه عن وضع حزب الرفاه في هذه الانتخابات المحلية المقبلة، كيف سيدخلها؟ هل سيدخلها كعادته بمرشحين مستقلين أو بنساء بلا حجاب لعدم إثارة شبهة الناخبين؟ أم سيدخلها برجال ذوي لحى ونساء محجبات؟ مَنْ سيطرح الرفاه على الانتخابات؟.

وينهي هذا الكاتب تساؤلاته الكثيرة بالقول: أنه أمام هذه الخارطة السياسية في تركيا، من حزب الوطن الأم والحزب الاشتراكي الشعبي والحزب الديمقراطي اليساري وحزب الرفاه، لا بد أن يحصد حزب الرفاه الأسهم ويفوز بالانتخابات البلدية القادمة في آذار/ مارس 1994.

كما سيلعب العامل الكردي دوراً هاماً(عدد الأكراد في تركيا أكثر من 12 مليون نسمة)، فلحزب الرفاه شرعيته في هذا المجال، طالما بإمكانه التحدث إلى الجميع، بما فيهم الأكراد، بلغة الشريعة الإسلامية، فلا الأتراك يستطيعون صم آذانهم عن سماع ما يأمر به الله، ولا الأكراد بإمكانهم عصيان أمر الله، لا سيما أن المنادي إليه أقرب إلى الأخيرين من أي طرف سياسي آخر في البلاد. وهكذا نستطيع القول أن نجم الدين أرباكان وحزبه حاضران في كل مكان للتأثير على الرأي العام في الدولة التركية من أتراكه وكرده، فكلاهما ينتمي إلى الإسلام إرثاً وحاضراً. وعندما ينادي حزب الرفاه بأنه لا يجوز على المسلم قتل أخيه

المسلم، في أروقة البرلمان، فإن كلامه هذا يكون موجهاً إلى السلطة من جهة أنه لا يحبذ استخدام العنف، وإلى الأكراد من جهة أخرى على أنه مع استقرار واستمرار الأخوة الإسلامية وبالتالي يزيد من قناعاتهم بأن الإسلام هو أفضل الحلول للمسألة الكردية في تركيا. فعندما يصوت الشعب التركي، كما الكردي الثائر في الانتخابات المقبلة على ما تلزمه به الشريعة الإسلامية من نبذٍ للعنف ولوذٍ إلى الأخوة الإسلامية، التي حالت دونها علمانية تركيا وأحزابها، هذا الأمر سيجعل حزب الرفاه المنتصر الوحيد على الساحة السياسية التركية. وهذه الورقة لم يلعبها أرباكان من أجل هدف تكتيكي فقط وهو التربع على بلدية اسطانبول، بل من أجل هدف استراتيجي وهو التربع على عرش السلطة في المستقبل القريب.

الرفاه وزعامة البلديات

جرت الانتخابات البلدية الدورية في تركيا في 27 آذار/ مارس 1994، وتبين بعد فرز نتائج الأصوات أن الفائز الأكبر فيها كان حزب الرفاه الإسلامي بزعامة نجم الدين أرباكان. إذ ارتفعت نسبة الأصوات التي حصل عليها من 9,8 عام 1989 و16,9٪ عام 1991 إلى 19,7٪ عام 1994. ولم يكتف هذا الحزب بهذا التقدم الذي خوله احتلال المركز الثالث، بل أنه فاز في اثنتين من المدن الكبرى في تركيا، وهما اسطانبول وأنقرة، وبأربع من المدن الكبرى الاثنتي عشرة المتبقية وبمجموع قدره 28 من أصل 76 محافظة، في حين أنه لم يفز الحزب الذي سبقه وهو الوطن الأم سوى في 11 محافظة.

وبهذه النتيجة اعتبر حزب الرفاه المنتصر الوحيد في الانتخابات البلدية. ويعود هذا النصر بالدرجة الأولى إلى انقسامات اليمين واليسار، وإلى ميكانيزم الانتخابات النشيط، الذي تميزت به حملة الرفاه وزعيمه نجم الدين أرباكان، وإلى

ازدياد الشعور الإسلامي في تركيا، لا سيما بعد حرب الخليج الثانية، وأحداث البوسنة، التي لم تتخذ السلطات العلمانية أي إجراء عملي بصدد دعم الشعب المسلم فيها، الذي تعرض لحملة من التصفيات العرقية والدينية لم يشهد مثيلها العالم منذ أمد طويل. وحينها أخذت دوائر السياسة التركية الحاكمة تخشى أن يشكل تسلم حزب الرفاه بلديات اسطانبول وأنقرة والمدن الكبرى الأخرى أمراً يحتم وضع الطابع الإسلامي قيد التنفيذ، مما سيضمن له رصيداً هاماً إلى حين إجراء الانتخابات النيابية، التي ستجري في نهاية عام 1995. لهذا أخذت تنطلق دعوات لتوحيد أحزاب اليمين وأخرى لتوحيد أحزاب اليسار، هذا من جهة، وإقرار نظام انتخابي من دورتين، يحول دون انتصار أي مرشح رفاهي قد ينتقل إلى الدورة الثانية فيها، من جهةٍ ثانية. إلا أن أرباكان لم يخش من هذه الدعوات وكان يرى أن ذلك سوف يقوي حزب الرفاه بدلاً من إضعافه، لأن الناخب (حسب أرباكان) في الدورة الثانية سيغلب الاعتبارات الأيديولوجية على التزاماته الحزبية.

أخذت تحظى سيطرة الرفاه على العاصمتين القديمة والجديدة لتركيا بنقاشات واسعة. فإذا كانت أنقرة هي "مدينة أتاتورك" بامتياز فإن اسطانبول هي نافذة تركيا على الغرب. ومن هنا يتوقع أن تثير مشاريع حزب الرفاه فيهما خضات اجتماعية وثقافية واقتصادية واسعة.

ومن جهة ثانية تتخوف الأوساط الحاكمة من التأثير السلبي لفوز حزب الرفاه على سياسة تركيا الخارجية وموقعها من العالم الغربي، وبالذات من محاولة تقاربها مع الاتحاد الأوروبي، لا سيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار طروحات أرباكان المعادية للغرب سياسةً وثقافةً وأحلافاً وكذلك الصهيونية والسوق الأوروبية المشتركة.

ومن جهة ثالثة يعتبر فوز حزب الرفاه في المناطق الجنوبية الشرقية حيث الأكثرية الكردية، هو مظهر من مظاهر الانقسام العمودي في المجتمع التركي، الأمر الذي قد يشير (حسب الأوساط الحاكمة) مرحلة من عدم الاستقرار الداخلي. إلا أن أرباكان حاول أن يمتص ردات الفعل السلبية على انتصاراته داخل تركيا وإدخال الطمأنينة إلى العديد من الأوساط بالقول أن تركيا ليست الجزائر وأنه يمثل حزباً يتحرك بعقلانية شديدة، ويذكر بمشاركته بأغلب حكومات السبعينات من خلال حزبي النظام الوطني والسلامة الوطني.

وهكذا أصبح الرفاه هو "فاتح" أو "جامع" العاصمتين. بهذا أصبحت تركيا أمام محطة فاصلة بين مرحلتين. وسيتعين على المركب التركي، الذي يتجه شرقاً بينما ربانه يجذف غرباً، أن يصارع العواصف والأنواء، والأمواج العاتية، قبل أن يستقر على برٍّ أمانٍ ما.

أما فيما يتعلق بموقف الجيش، الذي له الباع الأكبر في السياستين الداخلية والخارجية في تركيا، وهو المقرر، الأول و الأخير والذي يحمل دائماً شماعة أتاتورك مهدداً بها من يجرؤ على

تجاوز مبادئ جمهوريته الأولى أو حتى يتطرق من قريب أو بعيد ماساً شخصيته أو ناقداً أفكاره، فكان موقفه بعد انتخابات 1994 البلدية يعبر عنه استفتاء نادر من نوعه أجرته مؤسسة (Verso) ضمن الجيش التركي وذلك لحساب مجلة "نقطة" الأسبوعية التركية.

جرى الاستفتاء بعد أسبوعين فقط من انتخابات 27 أيار / مايو 1994، وشمل هذا الاستفتاء عينة عشوائية بلغ عددها 478 عسكرياً، بين ضباط الجيش المتواجدين في أنقرة.

تمحورت موضوعات الأسئلة التي طرحت على العسكريين حول الموقف من حزب الرفاه والوضع الحكومي ومشكلات تركيا الكبرى.

والذي يهمنا هنا هو موقف الجيش "الضباط" من حزب الرفاه. فتبعاً للاستطلاع الذي نشرته المجلة في عددها التاسع عشر (1-7 أيار /مايو 1994) فإن 27,2٪ لا يعتبرون نتائج الانتخابات جيدة، لكنهم لا يرون أنها تشكل خطراً على تركيا، وهنالك 26,6٪ يعتبرون هذه النتائج وخيمة جداً و13٪ وخيمة، فيما رأى 9,6٪ أنها جيدة لتركيا.

ورأي 51,9٪ أن النتائج جاءت ضد العلمانية مقابل 39,9٪ لا يرون أنها كذلك. ورفض 37,7٪ ضرورة أن يتخذ الجيش إجراءً عسكرياً ضد "الرفاه"، فيما كان الرفض قاطعاً جداً لدى 4,6٪، في حين أيد 43,1٪ اتخاذ هذا الإجراء و21,3٪ مع حتمية اتخاذه. ولم يحدد 15,9٪ رأيهم بهذا الخصوص.

وبلغت نسبة الذين يؤيدون اتخاذ "إجراء مدني" ضد "الرفاه" 74,9٪، في حين عارض 18,4٪ ذلك.

وحول النتائج التي قد يسفر عنها وصول "الرفاه" إلى السلطة، اعتبر 14٪ أنها ستكون "وخيمة" و15,3٪ أنها ستسفر عن تمردات وفوضى، ورأى 11,7٪ أنها ستؤدي إلى قيام انقلاب عسكري، ورأى 10,5٪ أن وصول "الرفاه" غير ممكن، فبحسب رأى 11,5٪ أن شيئاً لن يتغير بوصول "الرفاه" إلى السلطة.

وعلى أثر انتهاء الانتخابات أعلن نجم الدين أرباكان رئيس حزب الرفاه الإسلامي (1 نيسان / ابريل 1994) في اسطانبول أن حزبه سيكوّن "اتحاداً عالمياً للإسلام" عندما يتولى السلطة في تركيا. وقد أدلى أرباكان بهذا التصريح أمام حوالي عشرة آلاف من أنصار حزبه اجتمعوا بعد صلاة الجمعة في ساحة مسجد أيوب سلطان. وأكد أرباكان قائلاً: «لقد تولينا السلطة في ثلثي تركيا، والآن نسير نحو تولي السلطة المركزية، وهذا سيحدث في القريب العاجل». وأردف قائلاً: «إذا لم يصل حزب الرفاه إلى السلطة فإن السلام والاستقرار سيستحيل تحقيقهما في تركيا». وقال: «إن تركيا في سبيلها للعثور على نفسها». وأن «حزب الرفاه في الانتخابات البلدية صعد إلى السماء كالصاروخ، بينما أحزاب الوسط - مقلدو الغرب - فقد هبطت من السماء».

وفي مجال آخر وفي ذات اليوم (1 نيسان/ ابريل 1994) نقلت صحيفة "الصباح" التركية عن محافظ مدينة اسطانبول "خيري

قازاقنشي أوغلو" قوله أن أي محاولة فرض تغييرات بالقوة في الحياة الاجتماعية لسكان المدينة، سوف تجابه بالقوة.

وفي 14 نيسان / ابريل 1994، أي بعد ثلاثة أسابيع تقريباً من الانتخابات وُضع نجم الدين أرباكان قيد التحقيق "للاشتباه" في إثارته اضطرابات أهلية وتشجيع الأصولية الدينية، وذلك بمقتضى المادة 63 من قانون العقوبات التركي. وادعى مدعي عام أنقرة نظمي سرفان أن السبب في فتح هذا التحقيق القانوني هو الخطاب الذي ألقاه أرباكان أمام الكتلة البرلمانية لحزبه. وكان أرباكان قد أبلغ الكتلة بأن حزبه "سيصل إلى السلطة بالطبع". ولكن في رده على سؤال حول هل سيحصل هذا الانتقال دموياً، أم لا؟ قال: «علينا أن ننتظر لنرى كيف سيحصل». ويتمتع أرباكان بحصانة قانونية لأنه عضو في البرلمان، لكن مدعي عام أنقرة قال أنه إذا توصل التحقيق إلى دليل على جريمة محتملة فإن مكتبه سيطلب رفع الحصانة عنه.

ومع انتهاء الانتخابات البلدية في آذار / مارس 1994، يكون قد مر عام تقريباً على موت طورغوت أوزال، ذلك الزعيم الذي كان متميزاً عن غيره من زعماء تركيا، ومن الذين تركوا بصمات واضحة على سياسات تركيا الداخلية والخارجية، على الرغم من فترة حكمه القصيرة. وعلى الأثر حل سليمان ديميريل مكانه في رئاسة الجمهورية، مما أدى إلى فراغ في كرسي رئاسة الحكومة.

وهكذا تولت طانسو تشيللر رئاسة الحكومـة، تلـك المـرأة الفاتنـة الجمال، التي لم تتجاوز الخامسة والأربعين عمـراً، وكـأني بتركيـا أخذت تقلد الصرعـات الأمريكيـة باختيـار الزعمـاء منـذ كنـدي وأخيراً كلينتون، الذي يرى المراقبون أن صغـر سـنه وجمالـه كانـا عاملين هامين في انتخابه من قبل الشعب الأمريكي في مسار جريه وراء الصرعات، التي اشتهر بها.

ومنذ مجيء تشيللر (من حزب الطريق القويم) إلى السلطة توقـع المراقبون طوي صفحة الزعامات التقليديـة في تركيـا ووصـول موجـة الساسة الشـباب، أمـلاً بـإحداث موجـة مـن التغييرات الجذريـة الـتي ستمس البنى التحتية والفوقية في المجتمع التركي على مختلف الأصعدة.

إلا أنه وبعد مـرور عـام واحـد تقريبـاً علـى استلام تشـيللر رئاسة الحكومة، أصبحت تركيا على شفا الانهيار الكامل، حيـث تراجـع احتيـاط العملـة الصعبـة في البنـك المركـزي إلى أقـل مـن ملياري دولار (البعـض يذكـر رقـم 600 مليـون دولار). وتدهـور سعر صرف الليرة من 14 ألف ليرة مقابل الـدولار في مطلـع 1994 إلى 30 و40 ألف ليرة في ربيع العام ذاته. واتسـع العجـز في ميـزان التجارة الخارجية، وتعدت نسبة التضخم الثلاثـة أرقـام فبلغـت في نهاية أيار / مايو 1994 - 138,6٪ لأسعار الجملة و117,8٪ لأسـعار المفرق، وانخفضت مكانة تركيا الائتمانية لجهة قدرتها على تسديد الديـون الطويلـة الأجـل وبالتـالي صعوبـة حصولهـا علـى قـروض

جديدة، وعرف عدد من البنوك حالات إفلاس، كما تفشت حالات الفساد الوظيفي في مختلف قطاعات الدولة.

يضاف إلى ذلك الذعر الذي دب في أوساط الأحزاب العلمانية بعد انتصار حزب "الرفاه" الإسلامي في الانتخابات الأخيرة، وما تلا ذلك في 10 نيسان / إبريل، من تظاهرات تأييد للبوسنة في المدن التركية الكبرى، اعتبرها العلمانيون "بروفة" لما يخطط له حزب الرفاه وأرباكان للاستيلاء بالعنف على السلطة، والشائعات التي دارت حول احتمال قيام الجيش بانقلاب عسكري لدرء الخطر الإسلامي الجديد.

وهكذا نجد، أنه على الرغم من إصلاحات أتاتورك وممارساته، التي أصابت الإسلام كنظام عبادة وثقافة وحياة بضربة قاسية، إلا أن تاريخ تركيا الحديثة يشهد للسلطة، لاحقاً، تعاطياً مع التيارات الإسلامية، اتسم بالتذبذب، تارة انفتاحاً، لا سيما في عهدي عدنان مندريس (في الخمسينات) الذي أعدم إثر انقلاب 1960 العسكري وطورغوت أوزال (في الثمانينات)، وطوراً تضييقاً ومطاردة.

لكن يجدر هنا ملاحظة أن الصورة التي يعكسها "الرفاه" خارج تركيا، على أنه الحركة الإسلامية التركية، أو اختزال لها، ليست هي في حقيقة الأمر بتلك الدقة. فالحركات الإسلامية الأخرى في تركيا متعددة، منها الأصولي التقليدي، الذي يتميز بابتعاده عن الحياة السياسية، مثل النوريون والسليمانيون

والقادريون والإيشكتشيون وسواهم، ومنها الأصولي الراديكالي، الذي نشط في السنوات الأخيرة بتأثير قيام الثورة الإيرانية وأحداث البوسنة وحرب الخليج الثانية، ويصنف رسمياً، في خانة الحركات "الإرهابية". انطلاقاً من ذلك اقتصر الحضور السياسي للحركات الإسلامية في لعبة السلطة على حزب "الرفاه"، الذي يجسد في برامجه وسلوكه وتحالفاته صورة "الإسلام السياسي" أكثر منه الإسلام الأصولي، الذي يمكن أن يطلق على جبهة الانقاذ الإسلامية في الجزائر أو الجماعات الإسلامية في مصر أو "حزب الله" في لبنان. ولقد توافر عاملان فرضا على حزب "الرفاه" منذ كان "حزب النظام الوطني" عند تأسيسه عام 1970، على يد نجم الدين أرباكان ورفاقه، أن يلتزم اللعبة السياسية في البلد، وفقاً للقواعد التي سنتها الأحزاب العلمانية. العامل الأول هو الحضور الطاغي للجيش، أكان مباشراً أم من خلف الستار، في الحياة السياسية واعتبار نفسه حامي النظام والجمهورية، الأمر الذي تجد له تأسيساً في دستور تركيا. وهذا ما كان واضحاً منذ انقلاب 27 أيار / مايو 1960 ضد نظام عدنان مندريس، وصولاً إلى انقلاب 1980 ، الذي أطاح بنظام سليمان ديميريل. أما العامل الثاني، فهو التجربة الديمقراطية الرائدة المتعددة الأحزاب التي بدأت بانتخابات 1946 وانهت في عام 1950 سلطة حزب الشعب الجمهوري /حزب أتاتورك/، والتي مازالت مستمرة إلى الآن، على الرغم من

تدخل الجيش المتكرر بالسياسة وقيامه بثلاث انقلابات عسكرية (1960، 1971، 1980). وانطلاقاً من هذه الثوابت كان أرباكان يشترك بأحزابه الثلاث (النظام الوطني، السلامة الوطني والرفاه أخيراً) في جميع الانتخابات، أكانت برلمانية أم محلية "بلدية"، ويأخذ نصيبه، تارة فشلاً، وتارات أخرى انتصاراً.

وإذا تتبعنا مسيرة حزب الرفاه منذ تأسيسه عام 1983 وحتى الانتخابات الأخيرة (27 آذار/ مارس 1994)، نلاحظ صعوداً مطرداً له في كل انتخابات جرت. من نسبة 4,4٪ من مجموع الأصوات في عام 1984، إلى 7,1٪ عام 1987، إلى 8,9٪ عام 1989، و16,9٪ عام 1991، وصولاً إلى 19,7٪ في الانتخابات البلدية الأخيرة، وهي ظاهرة لم تتوفر لأي حزب آخر.

ويرى المفكر الإسلامي التركي علي بولاج أن المواقف العلمانية للنخب الحاكمة في تركيا، التي احتكرت المجتمع السياسي في ظروف ما قبل السبعينات، كانت عاملاً أساسياً في دفع القسم المحافظ المتدين من الجماهير العريضة، الذي يريد أن يأخذ دوره في المجتمع، إلى تأييد التيارات الإسلامية وفي مقدمتها حزب الرفاه بزعامة نجم الدين أرباكان. كما كان هنالك سبب آخر، هو اقتصادي، خلف اتساع شعبية حزب الرفاه، يكمن في اندفاع الشرائح المحافظة والمتدينة من أصحاب الحرف الصغيرة والتجار الجدد، الوافدين من الأرياف إلى المدن للدفاع عن مصالحهم في

وجه طاغوت "طبقة الأغنياء"، التي كانت تلقى أوسع أنواع الدعم من قبل حكومات الأحزاب البرجوازية العلمانية على امتداد التاريخ التركي الحديث، منذ أتاتورك إلى الآن.

إلى جانب انبثاق رغبة شديدة لدى شرائح واسعة من الشعب التركي، تريد المشاركة بالحياة السياسية، مع الحفاظ على إرثها وشخصيتها الإسلامية المحافظة، ترى في الإسلام عاملاً محركاً أساسياً للتنمية. وتؤكد الكاتبة الإسلامية أمينة شينليك على هذا الأمر، حينما تقول: «هذه الدولة لنا أيضاً. ولنا حق المشاركة فيها»، متهمة كل العهود، باستثناء عهد أوزال، بعدم التسامح واغتصاب حقوق الفئات الإسلامية.

مقابل ذلك، هنالك من يحمل الأحزاب البرجوازية في تركيا. جزءاً من المسؤولية عن انتشار المد الإسلامي، لأنها بهدف كسب أصوات الشارع الإسلامي لاعتبارات انتخابية، سمحت بفتح معاهد لتدريب أئمة المساجد، ومعاهد ودورات لتدريس القرآن وعلومه، بحيث تجاوز عدد طلابها اليوم الـ 400 ألف، وبالشهادة التي تعطى لهم استطاعوا "التسلل" إلى وظائف الدولة، كأفراد جيش وشرطة وقضاة ومهندسين ومدرسين ....إلخ، الأمر الذي مكنهم من لعب دور مؤثر جداً في محيطهم.

إضافة لذلك، تجدر الإشارة إلى أن هنالك علاقة طردية بين انتشار المد الإسلامي ومقدار المخاطر التي يتعرض لها الوطن

التركي، إن كانت داخلية أم خارجية، اقتصادية أم سياسية. فحينما يجرب المجتمع المؤمن خيارات سياسية مختلفة، لا يقوده أحدها إلى بر الأمان والطمأنينة والكرامة الوطنية، تجده يلجأ إلى خيار الدين كملاذ أخير. هذا ما يحدث في تركيا، وحدث ويحدث في عالمنا العربي الإسلامي. فالجزائر ومصر والسودان أمثلة فاقعة على ذلك. وفي تركيا بالذات، مركز الإمبراطورية العثمانية التي يفخر شعبها بأنه كان يحكم بقاعاً شاسعة من العالم باسم الإسلام، لا بد أن يعود لاجئاً إلى الإسلام، أملاً منه في إمكانية استعادة مجد غابر.

وهكذا نرى أن أرباكان وحزبه بعد انتخابات 1994 يسبحان في حقل ألغام، بعض ألغامه كُسحت والأخرى تنتظر من يستطيع كسحها أو الاصطدام بها. فالجيش من جهة، والأحزاب البرجوازية العلمانية من جهة اخرى، وأوروبا وأمريكا، المجتمع العلماني المدني، المجتمع المتدين المسلم، الأكراد، التيارات الإسلامية الأخرى، التي لا ترى بحزب أرباكان حزباً إسلامياً، الوضع الاقتصادي المترهل، مشاكل تركيا مع جيرانها، موقفه من علاقات تركيا مع الدولة العبرية، الوعود التي قدمها في برنامجه الانتخابي لجمهوره المسلم (بناء الجوامع في ساحة "التقسيم" بالذات في قلب أنقرة، منع بيع المشروبات الكحولية، إغلاق مراكز الدعارة الرسمية ...إلخ). فهل يا ترى سيجيد أرباكان وحزبه السباحة في هذا الموج العاتي؟.

وفي مجرى السياسـات اليوميـة لحـزب الرفـاه، بعـد فـوزه في الانتخابات البلدية، لا سيما ببلديتي اسطانبول وأنقرة، اللتان أصبح رئيسا بلديتيهما رفاهيين، أكد هذا الحزب بالممارسة العمليـة، مـن خلال رجاله، على أنه حزب مستقيم يقـدم الخدمـات دون تفرقـة وتمييز بين مناصر ومناوئ، إلى تلك الدرجة التي لم تجـد الصحافـة في هاتين المدينتين الرئيسيتين أية ثغرة تنفذ منها لمحـاربتهم وإظهـار عيوبهم ونواقصهم أو تقصيرهم. فرجـال الصحافـة حينمـا كـانوا يقفون أمـام ذلـك الشـاب الوسيم طيـب أردوغـان رئيـس بلديـة اسطانبول، أو مليح غوشكار رئيس بلديـة أنقـرة، وهمـا يرتديـان آخر ما أنتجته أفخـم بيـوت الأزيـاء الرجاليـة وأحدثهـا في تركيـا وأوروبا، وهما مع ذقون حليقة وشـعر رأس مصفـف وابتسـامات لا تضاهيها ضحكات وتبسمات جاك شيراك عندمـا كـان عمـدة لمدينة باريس، رجال الصحافة هؤلاء يقفون مشدوهين أمـام هـذه الظاهرة التي لم يكونوا يحلمون بها مـن رجـال ينتمـون إلى حـزب الرفاه "الإسلامي". وفي الآونة الأخيرة أشارت استطلاعات الـرأي في هاتين المدينتين إلى أن شعبية كلا الرجلـين قـد ازدادت بشـكل ملحـوظ، الأمـر الـذي جعـل الغـرب يقتنـع بـأن أصـوات أقـدام الوافديـن الجـدد هـؤلاء، ليـس هدفهـا غـزو أو تحريـر فيينـا أو كوبنهاغن أو المضي لحرق مكتبات بـاريس ولنـدن أو نقمـة على أوروبا لا يخمدها إلا فتح برلين أو ستوكهولم من الداخل.

ومـن جهـة أخـرى حصـل مراسـل إيتـار تـاس علـى رصـد لإحدى المدن التركيـة الهامـة الـتي فـاز فيهـا حـزب الرفـاه، والـتي كانت ولا زالت معقل نجم الدين أرباكان، هي مدينة قونيه. جـاء في هذا الرصد:

«عندنا كل الأمور يقررها الشـعب، ونحـن بدورنـا لا نلجـأ للضغط عليه. فـإذا رغـب سنُقْدِم علـى إغـلاق دور الدعـارة أو محلات الاتجار بالمشروبات الكحولية. فنحن لا نقوم إلا بمـا يريـده المواطنون». هذه هي كلمات خليل يوردن ـ رئيـس بلديـة مدينـة قونيه التركية، الذي يعتبر من أحـد الشـخصيات الهامـة في حـزب الرفاه الإسلامي الحاكم في تركيا.

تقع هذه المدينـة علـى بعـد 300 كـم مـن أنقـرة، يبلـغ عـدد سكانها 2,5 مليون، وهي من المدن الـتي اعتـادت علـى التصويـت لصالح الإسلاميين في الانتخابـات ـ ففـي هـذه المدينـة بـالذات تم انتخاب نجم الدين أرباكان عـن حـزب الرفـاه، الـذي أعلـن عـن تأسيس "النظام الإسلامي العادل"، والـذي لاقـى في مدينـة قونيـه تأييداً عارماً لبرنامجه، لا سيما ذلك البنـد المتعلـق بتشـكيل "النـاتو الإسلامي" وإنقاذ العالم من كازاخستان حتـى المغـرب. وفي هـذه المدينة تتركز أضخم الشركات الصناعية والمؤسسات المالية، الـتي تعود ملكيتها لرجـال الديـن. وبشـكل عـام فـإن الحيـاة في قونيـه تختلف اختلافاً جوهرياً عنها في المدن التركية الأخرى.

فهنالك 80٪ من السكان، إذا احتكمنا إلى الانتخابات، يؤمنون بسيادة القيم الدينية على القيم الدنيوية، في تحقيق العدالة. وعلى التوازي مع ذلك، لا أحد من النساء يتعرض في هذه المدينة إلى أية عقوبة أو لوم إذا لم يرتد الحجاب، كما هي عليه الأمور لدى الجارة أفغانستان. وكشهادة على ذلك نورد ما قالته ديفيز الطالبة الوحيدة في الجامعة المحلية التي ترتدي ثياباً سافرة (دون إشارب) ـ لن أتعرض في يوم من الأيام إلى أية مضايقة فيزيائية، لكن لا أحد يرغب في صداقتي أو الحديث معي.

وفي قونية لا تستغرب حينما ترى أن المحلات التجارية والبقاليات والمقاهي جميعها تغلق أبوابها أثناء أداء صلاة الجمعة، وغالبية محطات الإذاعة في هذه المدينة تقوم ببث التراتيل الدينية، وذلك خلافاً لمحطات العاصمة واسطانبول الإذاعية، التي تبث بدلاً من ذلك الموسيقى المعاصرة. وهنا، في هذه المدينة، لا يضطر الزبون الذي يبتاع قنينة من المشروبات الكحولية، أن يطلب من البائع وضعها في كيس من النايلون قاتم اللون، بل هذا ما يقوم به البائع بصورة أوتوماتيكية. وقبل أن يدخل أي شخص إلى أي بار في المدينة، تجده ينظر بصورة عفوية يمنة ويسرة، وذلك خشية أن يراه أحد من المعارف.

«لم يطرق باب مكتبي أي مواطن طالباً الترخيص بفتح مخزن لبيع المشروبات الكحولية» ـ هذا ما صرح به رئيس بلدية قونيه.

لكن رئيس البلدية هـذا لا يقـول الحقيقـة، إذ هنـالك العديـد مـن المواطنين ممن حاول الحصول على مثـل هكـذا تصريـح، وبعـد أن كلَّ من التسويف، توقف عن المطالبة. أما مـن اسـتطاع الحصـول على ترخيص بذلك، فلم يتسن له ذلك إلا بعد دفع مبلغ 4 آلاف دولار كضمان أولي.

«في قونيه، صاحب القرار الوحيد هو الشعب» ـ كما يؤكد رئيس مجلس هـذه المدينـة. فمنـذ 3 سـنوات وبـأمر مـن الأخـير تم إغلاق دار الدعـارة. في بـادئ الأمـر، ربـح أصحـاب هـذه الـدار القضية في المحاكم المحلية، التي قضت بإعادة فتح هذه الـدار. إلا أن المجلس البلدي لم يكن على عجلة من أمره في تنفيـذ هـذا الحكـم. فقبل أن تذهب إلى تنفيذ هذا القرار، كانت السلطة تريـد التـأكد من نسبة النساء اللواتي يعملـن في دار الدعـارة هـذه انطلاقـاً مـن رغبة ذاتية وأولائي اللواتي يعملن مكرهات.

«إن غالبية سكان قونيه لا يتعاطون المشروبات الكحولية» ـ هذا ما أكده رئيس المجلـس البلـدي للمدينـة. إلا أنـه إذا عدنـا إلى الإحصائيات نجد أن تعاطي الكحول في هـذه المدينـة وضواحيهـا، هو في أعلى مستوياته، إذا ما قورن بالمناطق الأخرى من تركيا.

وفي معرض التعليق على مثل هذه الحالات المتشـابهة، يقـول أحد الإيرانيين جواباً على سـؤال مشـابه، إننـا، قبـل الثـورة، كنـا نمارس تعاطي المشروبات الروحية خارج بيوتنا، وكنا نصلـي فيهـا

وخارجها، أما اليوم، في عهد آيات الله، فإننا نمارس هذا التعاطي داخل المنازل ونصلي خارجها، على ذات السوية. وهذا ما يحدث في قونيه بالذات، على الرغم من أن العديد من ممارسي هذا التعاطي لم يتوصلوا إلى الآن، إلى درجة التقية بما لهذه الكلمة من معنى.

تجار المشروبات الكحولية ـ هم الشريحة الوحيدة التي تعلم حقيقة مجرى الأمور. ـ في البداية نلف قنينة الكحول بصفحة من صفحات جريدة مستهلكة، بعدها نضعها في كيس قاتم، وليس لدينا أي مشاكل بهذا الخصوص.

كما يرى بعض المطلعين على الشأن التركي، أن علاقة أرباكان بالغرب علاقة ممتازة، حيث عاش الأخير في ألمانيا مدة طويلة، وكان يعمل مديراً لأحد المصانع هناك ... ولا يزال يتقاضى راتباً شهرياً من هذا المصنع. ومن خلال إقامته في أوروبا، نسج أرباكان علاقات خاصة مع العديد من سياسيي ومثقفي دولها وأصحاب القرار فيها. وهو، أي أرباكان، يرى أنه «طالما هنالك علاقات طبيعية مع الغرب، فلماذا لا تكون هنالك علاقات طبيعية مع الشرق أيضاً». كما تجدر الإشارة إلى أن حزب الرفاه يضم بالإضافة إلى المتدينين كل من يظهر اهتماماً به، حتى ولو كان غير متدين. بل إن أرباكان نفسه حرص، بعد الهالة التي أحيطت بها تشيللر كامرأة جميلة، على أن يضم إلى صفوفه، وسط همروجة إعلامية، إحدى الطبيبات الجميلات السافرات

ويقدمها على أنها نسخة "تشيللر الرفـاه". وتجـدر الإشـارة إلى أن أرباكان وحزبه استطاعا استمالة جمهور واسـع مـن النـاخبين مـن مختلف المشـارب، تجمعهـم قناعـة واحـدة وهـي التخلـص مـن الأحزاب اليمينية الفاسدة ،حيث أن هنالك 80 في المئة من سـكان البلاد فقراء وقادة الأحـزاب الحاكمـة لايقومـون بـأي شـيء مـن أجلهم، فالفساد والرشوة هنا تعديا كل حدود (هذا حسب أحد الشباب الأتراك العلمانيين، جواباً على سؤال طرحه عليـه مراسـل صحيفة نيويورك تايمز في أنقرة).أردف هذا الشـاب الـذي يدعـى أردال نرغيز وعمره 23، يعمل في دكان ويعيل أمه الأرملة، قولـه: "صديقتي مسيحية. أحب السفر إلى أوروبا. وفي المساء أذهـب إلى الملاهي وأشرب الكحول. كـل هـذا يعني أنـه يجـب أن لا أحـب الرفـاه، إلا أنـي أعطيتهـم صوتـي. فصوتـي لم يكـن للإسـلام وإنمـا لحكومة أنظف وأفضل. وما يقولـه نرغـيز يـردده معظـم أبنـاء الطبقـة المسحوقة في تركيا. فقد اشمأز الناس من روائـح الفسـاد الـتي أزكـت الأنوف. فحزب الرفاه اليوم يُعتبر حزباً جماهيرياً، بما لهذه الكلمـة مـن معنى، فهو يعرف حاجات المواطنين ومطالبهم ويشـاركهم أفراحهـم وأتراحهـم، وهـو بهـذا يختلـف عـن الحركـات الإسـلامية التركيـة الأخرى، التي تنظر في أحيان كثيرة إلى الآخرين نظرة شفقة فحسب.

إن الغرب حينمـا يتخـوف مـن الإسـلام السياسـي الـتركي، ينطلق من اعتبـار أنـه بالإضافـة إلى أبعـاد هـذا الإسـلام السياسـية

والاجتماعية والاقتصادية الداخلية، يمتد تأثيره الجيو ـ سياسي إلى مناطق ودول خارج الحدود التركية، ويتجاوز منطقة الشرق الأوسط ليصل إلى أبعد مناطق أوروبا والولايات المتحدة، أي إلى الجاليات الإسلامية المتواجدة فيها.

إلى جانب أن حزب الرفاه وأرباكان، بصورة خاصة، يعلمان تماماً أنهما لا يستطيعان تطبيق الشريعة الإسلامية دون الأخذ بنظر الاعتبار وجود كتلة تقدر بـ 20 مليوناً تقريباً من العلويين (ثلث عدد السكان) وبأنهم (أي العلويون) يشكلون قاعدة قوية للأحزاب العلمانية، وهم محرومون، بضغط من رئاسة الشؤون الدينية (السنية) من التمثل والاعتراف بهم كمذهب أو كدين. ومن هنا يرى أرباكان أن الأزمة في تركيا ليست اقتصادية بحتة، بل متصلة بمسائل سياسية واجتماعية أخرى.

وهؤلاء العلويون الأتراك يقولون كما يقول الأكراد الذين يزيد عددهم على 12 مليون نسمة، أنهم لا يتمتعون بحقوق مساوية لتلك التي يتمتع بها أبناء الأغلبية. وانطلاقاً من إحساسهم بالظلم بدأ العلويون خلال العقد الماضي في تصعيد حملتهم الرامية إلى تثبيت هويتهم التاريخية. ويدعون أنهم محرومون من حقوقهم الدينية الأساسية ويتعرضون إلى حملة "اضطهاد خفية" من أجل دمجهم في هوية الأغلبية. ومن هذا المنطلق أخذوا يناضلون في الآونة الأخيرة للحصول على عدد من المطالب، من أهمها، ما

يتعلق بمديرية الشؤون الدينية التي تديرها الحكومة. إذ أن العلويين يعترضون بشدة على إشراف "الدولة العلمانية" على هذه المديرية وعلى تخصيص ميزانية ضخمة لها، على الرغم من أنه ليس للعلويين أي تمثيل فيها برغم عددهم الكبير. وهم يحاججون بأنهم لا يريدون تمويل هذه المديرية كدافعي ضرائب لأنها مقصورة على أبناء الأغلبية التي يدعون أنها تسعى لصهرهم فيها. كذلك يطالب العلويون بإلغاء دروس الثقافة الدينية الإجبارية في المدارس، ويعترضون على تعيين أئمة وخطباء من السُنة في مساجدهم. ويعترضون أيضاً على الطريقة التي يصنفهم الأتراك السنة وهي أنهم إما "ليبراليون" أو "يساريون". ويتهم العلويون الدولة بأنها تسعى إلى تصفية مذهبهم. وتجدر الإشارة إلى أنه في نهاية الثمانينات وقعت اضطرابات عنيفة بين السنة والعلويين. ففي عام 1979 وصلت البلاد إلى شفا حرب أهلية عقب الاشتباكات التي وقعت بين الطرفين في مدينة خرامانماراش، مما أدى آنذاك إلى مقتل 117 شخصاً. وفي عام 1980 قتل 63 شخصاً في مدينة قوروم في أواسط تركيا وفي العام نفسه قتل 20 شخصاً في مدينتي مالاطيا وشيفاس العلويتين. ولم تنته الأزمة إلا بوقوع انقلاب 12 أيلول/ سبتمبر 1980. يضاف إلى ذلك الهجوم الذي شنه (آذار / مارس 1995) مسلحون مجهولون على أحد المقاهي التي يرتادها أبناء الطائفة العلوية في مدينة اسطانبول، الذي أدى إلى اندلاع

اضطرابات عنيفة على نطاق واسع في المدينة وإلى اشتباكات بين أبناء الطائفة العلوية ورجال الشرطة، خلفت وراءها أكثر من 20 قتيلاً و120 جريحاً.

إلى جانب ذلك، تجدر الإشارة أن في تركيا 24 مجموعة عرقية مختلفة، أكبرها الأكراد ويتبعها الأرمن ثم العرب ثم اليونان والبلغار والفرس ...إلخ.

وبعيداً عن المظاهر البراقة والخارجية، نجد أن تجربة الإدارات المحلية "البلديات" التي يترأسها الرفاه اليوم، في المدن التي فاز فيها، ومع مرور الزمن تؤكد أن هذا الحزب تكيف ويتكيف مع ما يجري من حوله، أكثر مما يحاول هو تعميمه ونشره وفرضه. فهو لم يتدخل في الكثير من المسائل الحياتية والاجتماعية والتربوية والثقافية، باستثناء بعض الحالات الخاصة أو حملات التغيير أو التعديل البسيطة التي فرضتها قاعدة الرفاه العريضة في بعض الأماكن كقونيه وقيصرى، أو أنها أتت عن قناعة كاملة بأنها تتعارض كلياً مع مبادئه الإسلامية ونهجه العقائدي. فالبلديات التي يترأسها الرفاهيون لم تفصل بين حافلات النقل العام المخصصة للنساء والرجال، كما كان يروج عنهم بعض مزاحميهم في الانتخابات السابقة، ولم تغلق الأندية والمطاعم الليلية ودور السينما وأماكن تسلية الشباب. ولم تتدخل البلديات أيضاً في طريقة لباس أو تصرفات أو عادات وتقاليد أحد. وكل ذلك يثبت أن السياسة

الرفاهية القائمة، ليست سياسة تطمح إلى تغيير جذري انقلابي لا تقبله الأكثرية ولا ترضاه الأرضية والقاعدة السياسية والمدنية.

ومن جهة أخرى، نعتبر أن شعارات توحيد العملة الإسلامية (الدينار الإسلامي) وبناء منظمة الدول الإسلامية، على غرار منظمة الناتو، ونشر المفهوم الإسلامي للفن والتوسع في بناء المساجد ...إلخ هي مسائل يطلقها حزب الرفاه، خصوصاً زعيمه نجم الدين أرباكان، للاستهلاك الداخلي والدعاية أمام ناخبيه وقواعده، أكثر مما يطرحها ويعمل على تحقيقها في برامجه السياسية. وهو بهذا يعبر عن براغماتية عالية المستوى، تعرف الحدود فتقف عندها، ولا تجتازها إلا في الوقت والمكان المناسبين. ومن الملاحظ على حزب الرفاه هو أن توجهاته وشعاراته أصبحت أكثر اعتدالاً وتكيفاً مع الحياة السياسية العامة، إذا ما قارناها بمرحلة الحملة الانتخابية الأخيرة. ولم يكتف حزب الرفاه بذلك، بل ذهب بعيداً في "إزاحة" الكثير من كوادره والأصوات والشخصيات المتطرفة، التي كانت تطالب بسياسة وتوجه أكثر جذرية في التعامل مع الآخرين. ومن هنا نرى أن حزب الرفاه وزعيمه أرباكان يسيران بخطى محسوبة، تنطلق وفق الحسابات الدقيقة لموازين القوى السياسية والاجتماعية في الداخل التركي. فالقوة التي يمتلكها حزب الرفاه الإسلامي لا تتجاوز الـ 20٪ من مجموع أصوات الناخبين (بما فيها أصوات علمانية وقفت إلى

جانب حزب الرفاه في الانتخابات البلدية الأخيرة لأسباب شتى) وهي كتلة، حتى لو أضيفت إليها أصوات بعض الحركات والجماعات الإسلامية القريبة من الرفاه فكرياً وعقائدياً، لن تتعدى بأحسن حالاتها الـ 30٪ من مجموع الأصوات. وبذلك فإن عملية أي تغيير في العمق الدستوري أو السياسي أو الأيديولوجي أو الحياتي اليومي في النهج التركي قد تطرحها هذه المجموعة فهي غير كافية لمواجهة الـ 70٪ الأخرى التي تمثلها المؤسسة الكمالية السياسية والمدنية والعسكرية المتمركزة منذ العشرينات في البلاد، بالإضافة إلى الشرائح العلمانية الأخرى من المجتمع التركي، زائداً الحركة القومية التركية.

وانطلاقاً من ذلك نجد أن حزب الرفاه يحاول أن لا يهدم ويهدر ما توصل إليه، ولا يزال يعمل بصبر وتأن ويحاول أن لا يرتكب أي هفوة ولا يقوم بأية فورة أو هبة تحول دون حلمه الرئيس في الوصول إلى السلطة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن حزب الرفاه هو أكثر قرباً من الاعتبار أنه حزب إسلامي تركي، عنه أن يكون حركة إسلامية عالمية، على الرغم من أن نقطة انطلاق الرفاه هي نفسها نقطة انطلاق الحركات الإسلامية العالمية المتطرفة الأخرى أو الأصولية، أما الفرق بينهما فقد ظهر فيما بعد عندما تحولت الجماعات الأصولية أو المتطرفة أو كلاهما معاً، إلى كتابات ومؤلفات كبار الكتاب في هذا الشأن كحسن البنا وسيد

قطب وابو الحسن المودودي وعلى شريعتي وعلي مداري فيما بعد، وأخذت تعتمدهما كمراجع وتطلعات وأهداف، بينما اختارت جماعات وقواعد الرفاه التتلمذ على أيدي أساتذة وكتاب أتراك بالدرجة الأولى، أعطوا للحالة الإسلامية في تركيا وصفاً خاصاً مميزاً ونهجاً كلاسيكياً مختلفاً عن بقية الجماعات. فللحركات الإسلامية المتطرفة أو الأصولية أهدافها الأكثر شمولية وعمومية، فهي تخاطب العالم الإسلامي بأسره وتعطيه الأولوية على السياسات المحلية أو الوطنية، بينما حزب الرفاه على النقيض من ذلك تماماً، فهو يخاطب المواطن التركي، لما لهذه الكلمة من معنى. وتجدر الإشارة هنا إلى بعض الفرق والجماعات والأحزاب السياسية الإسلامية التي تنشط في تركيا إلى جانب حزب الرفاه:

- حزب الإبداع: وهو عبارة عن عناصر تحمل شعار "النضال الإسلامي في تركيا"، وتدعي أنها الحركة الإسلامية النضالية الوحيدة.

- حزب الانبعاث (حزب ديزيليش)، يتزعمه سنراني كاركوتش وهو شاعر شعبي إسلامي، تأسس هذا الحزب عام 1990، وهو أشبه بناد ثقافي إسلامي.

- المسلمون العلمانيون: وهم عبارة عن جماعة صغيرة تعيش في غيتو خاص بها في إزمير، أعضاؤها من أصحاب المهن الحرة وأساتذة جامعات وبعض الطلاب، ويطلقون على أنفسهم أيضاً "المسلمون الاشتراكيون".

ـ حزب الله: وهو حزب متأثر بالثورة الإسلامية في إيران، وجد له انتشاراً واسعاً بين الأكراد والشيعة. وفي السنوات الأخيرة ذاع صيته عندما نسبت إليه عمليات عسكرية تمت ضد المصالح الصهيونية والأمريكية.

ـ حزب الوحدة التركي: ويمثل هذا الحزب مذهب الشيعة الإثنى عشرية في تركيا.

ـ حزب الاتحاد الكبير: رئيسه محسن يازجي، وهو من القوميين الأتراك سابقاً.

ـ النقشبندية: تأسست في بخارى على يد محمد بهاء الدين النقشبندي. انتقلت إلى الدولة العثمانية عن طريق الشيخ أحمد الهندي في القرن العاشر الهجري وهي تعتمد على تربية الروح وتهذيب النفس والإخلاص لله سبحانه وتعالى. ومنذ عام 1986 اتجهت لتأييد حزب الرفاه.

التيجانية: تعود إلى العام 1801 ومصدرها شمال أفريقيا، تتركز نشاطاتها في أنقرة والأناضول الأوسط. وهي شيعة تنتمي أصلاً إلى النقشبندية.

ـ السليمانية: سميت بالسليمانية نسبة إلى مؤسسها سليمان حلمي تونهان. وتعتبر أن القوانين المطبقة في تركيا هي قوانين الشيطان المستوردة. تنتشر هذه الشيعة في المحافظات الجنوبية من تركيا، لا سيما في أضنة، ومعظم أعضائها من التجار الكبار.

وهنا نستطيع القول أن نجم الدين أرباكان من خلال الأحزاب الإسلامية الثلاثة التي شكلها (النظام الوطني، السلامة الوطني، الرفاه) كان سياسياً أقرب منه إلى رجل الدين المسيس، كما هو الحال عليه في زعماء الأحزاب والجماعات والشيع الإسلامية، إن كان في تركيا أو في العالمين العربي والإسلامي. ونعتقد أن أرباكان أراد ولا يزال يريد إلى الآن أن يلعب اللعبة السياسية الديمقراطية، جنباً إلى جنب مع الأحزاب العلمانية التي تزاحمه على كسب ود الجماهير التركية المختلفة المشارب والمذاهب والمتنوعة طبقياً. فهو وأحزابه الثلاث تخلوا عن الذهنية الانقلابية والثورية و عملوا ويعملون على التحويل السلمي للمجتمع بما يؤدي في نهاية المطاف إلى السيطرة على الدولة، أو على الأقل المشاركة بالحكم، بالإضافة إلى الإيمان بالتحويل الإصلاحي للمجتمع ونبذ المواجهة الأيديولوجية المباشرة ونبذ التطرف والعنف والإرهاب. وأخيراً التحول نحو الانفتاح النسبي على الساحة السياسية الأوسع، بما ينطوي عليه ذلك من قبول ضمني وصريح بالتعددية ودعوة الآخرين إلى ممارستها. هذه الأطروحات الثلاث هي التي تطورت على يد أرباكان وأحزابه، لا سيما حزبه الأخير حزب الرفاه في تركيا. وهي التي تفسر إلى الآن الانتقال من حركة على هامش الحياة السياسية في الثمانينات إلى حزب سياسي له دور هام ومميز في الساحة السياسية التركية. فقد حسم حزب الرفاه، حسماً كاملاً لا لبس فيه، أن طريقه هو

التحويل السلمي والسلمي المنظم، جنباً إلى جنب مع العمل على مستوى قواعد الحياة الاجتماعية والسياسية. كما أن "إصلاحية" الرفاه صارت أكثر من واضحة من خلال تأكيده على العمل من داخل النظام العلماني التركي وليس من خارجه أو ضده. وهو بذلك يأمل في إحداث تغييرات تراكمية وليست قطعية مع التراث السياسي الحديث في تركيا، كما أنه من المعروف عنه تركيزه على المسائل الثقافية والدينية والشخصية.

وهنالك أسباب أخرى أدت إلى تقوية الرفاه وعززت من دوره ونفوذه وموقعه السياسي ورفعت من شأنه. فالرفاه استفاد من حركة النزوح السكاني الداخلي من الجنوب الشرقي ومناطقه الفقيرة تحديداً، نحو الشمال الغربي بالدرجة الأولى. حركة النزوح هذه، كان سببها الأساسي التدهور الأمني والاقتصادي الاجتماعي في تلك المناطق. هؤلاء الذين نجح الرفاه في مخاطبتهم وكسب ودهم لصالحه. استفاد الرفاه أيضاً من كون الإسلام يُعتبر عامل توحيد حياتي وثقافي واجتماعي وأخلاقي، يحدد هوية معظم الأتراك (90٪ من الشعب التركي وفي مصادر أخرى 99٪) وانتماءاتهم. وهو، أي الرفاه، بضربته المحكمة على هذا الوتر الحساس جمع حوله كتلة جديدة لا يعجبها النهج السياسي والاقتصادي في تركيا بمواضيع داخلية وخارجية شتى.

وانطلاقاً من جميع الأمور والحقائق التي ذكرناها آنفاً والتي وصمت الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي(الإثني

والطبقي) في تركيا، دفع حزب الرفاه برنامجاً لحملته الانتخابية النيابية لعام 1995، تميز فيه عن برامج الأحزاب الأخرى، رفع فيه شعارات وطنية مناوئة مباشرة لكل الخيارات التي تُجمع عليها أحزاب النخبة الحاكمة في تركيا: رفض اتفاق الاتحاد الجمركي مع أوروبا واعتباره مثالاً على خيانة النخبة الحاكمة لمصالح تركيا وتهديداً لأمنها الاجتماعي والاقتصادي، بما سوف يقود لا محالة إلى إغلاق المصانع وتزايد البطالة والفقر، الذي بدأ يتغلغل الآن في صفوف الطبقات الوسطى ذاتها. ومن مظاهر التناقض بين برنامج حزب الرفاه وبرامج الأحزاب التقليدية القومية، ما يتعلق بقضايا تقليدية أخرى، في مقدمتها الحرب المشتعلة في المناطق الكردية، فمن دون أدنى شك، بدأ قسم كبير من الرأي العام يرى في تأكيد أرباكان على أهمية الإسلام وضرورة الابتعاد عن التمييز بين شعوب الدولة، والعمل على حذف كل ما يتعلق بالتفرقة والتمييز بين هذه الشعوب في الدستور التركي، والبحث عن حل سلمي للنزاع الكردي التركي الراهن، إمكانية مقاربة جديدة لمشكلة تركيا الرئيسية، أي القضية الكردية، مختلفة عن المقاربة العسكرية التقليدية للحكومات ذات النزعة القومية. ومن النقاط الأخرى التي تميزه عن أحزاب اليمين الأخرى مناداته بإنشاء سوق بين الدول التي تعيش فيها أغلبية إسلامية، وكذلك إلغاء نظام القروض بالفائدة والربا.

الرفاه - أرباكان والقفز إلى السلطة

في 24 كانون الأول / ديسمبر 1995 خاض حزب الرفاه الإنتخابات البرلمانية، حيث جاءت بنصر مؤزر له على بقية الأحزاب، وحصل على نسبة 21,3٪ من إجمالي أصوات الناخبين الأتراك وعلى 158 مقعداً في البرلمان، بينما حصل حزب الطريق القويم على 135 مقعداً، أما حزب الوطن الأم فعلى 133. فعلى جبهة اليمين لم تحسم الانتخابات الزعامة حيث كان الفارق هنا ضئيلاً. وبخلاف التعادل في جبهة اليمين، خرج بولند أجاويد زعيم حزب "اليسار الديمقراطي" بنصر كبير هو الأول من نوعه منذ أكثر من 15 سنة، حاسماً زعامة اليسار الديمقراطي على حساب تراجع كبير في شعبية حزب "الشعب الجمهوري". وشكل حزب "الديمقراطية الشعبي" الكردي، الذي يرفع شعار الخبز والحرية والسلام، ظاهرة مثيرة للاهتمام، حينما حل بالمركز الأول في المحافظات الكردية، وحصل على نسبة 40-50٪ من أصوات الناخبين فيها، إلا أنه لم ينل إلا نسبة 4.7٪ على مستوى

تركيا، الأمر الذي لم يمكنه دخول البرلمان. وعلى الجبهة القومية، شاهدنا خروجاً تاريخياً من البرلمان لشخصية تركية بارزة وهو ألب أصلان توركيش، زعيم حزب الحركة القومية، الذي فشل في تخطي نسبة الـ 10٪، حيث حصل على 8,18٪، الذي علل أحد أسباب فشله بتضخيم الإعلام لدعوة أحد مرشحي حزبه برفع الأذان باللغة التركية عوضاً عن العربية، الأمر الذي أفقده جزءاً من أصوات الإسلاميين في قاعدته. أما الأحزاب الصغيرة الأخرى، فلم تستطع تجاوز نسبة الـ 1٪ من الأصوات. وفازت 12 امرأة في هذه الانتخابات، بالإضافة إلى فوز أول نائب غير مسلم منذ العام 1960، وهو رجل الأعمال اليهودي جيفي قمحي. أما بالنسبة لعدد الأصوات فقد حصل حزب الرفاه على تأييد 6 ملايين ناخب وحصل حزب الوطن الأم على 5,5 مليون صوت، أما الحزب الحاكم "الطريق القويم" فقد انخفضت نسبة تأييده 20٪. وبذلك أصبح حزب الرفاه الحزب الرقم واحد في الخارطة السياسية التركية، حيث احتل 158 مقعداً من مقاعد البرلمان من أصل 550. ولا يزال أرباكان، وهو في الواحدة والستين من العمر يقود حزبه بشكل مباشر، حتى في اختيار الشعارات الانتخابية. ويبدو حريصاً على أناقته إذ يرتدي سترات "شبابية" بألوان زاهية وربطات عنق ثمينة من الحرير الصافي، كما يحرص على صحته في تناول وجبات الغذاء عبر حمية مميزة، فيرش قمح الشوفان على

الفاكهة ليشكل مادة غذائية كاملة، تكفيه نهاره كاملاً. ويقول أحد مساعديه «إنه طبيب نفسه وقلما يستخدم الأدوية».

في حملته الانتخابية، كان أرباكان يتحدث في مدينتين أو ثلاث مدن يومياً، ينتقل بينها بطائرة هليوكبتر أو طائرة نقلٍ خاصة. فالرفاه لا يعاني من مشاكل مادية، ذلك أنه قاد واحدة من أقوى الحملات الانتخابية في أكثر من ألف مركز انتخابي في كل منها جهاز كومبيوتر على الأقل، يتضمن أسماء الناخبين وعناوينهم وأي معلومات يحتاجها متطوعو ومتطوعات الحزب، الذين بلغ عددهم 90 ألفاً. ومن طرائفه أنه كان أثناء هذه الحملة الانتخابية يقلد رئيسة الوزراء طانسو تشيللر زعيمة حزب "الطريق القويم"، إذ كان يقول: «اتصلت تشيللر بالرئيس الأمريكي كلينتون وأخذت تشكو له وتقول: يا بيل إن أرباكان قادم وسيقيم دولة إسلامية في تركيا، إن "الرفاه" قادم ليقيم جيشاً إسلامياً قوياً في تركيا. إنه قادم ليقيم وحدة إسلامية بين الدول الإسلامية». ويستطرد بطريقة خطابية مميزة: «لكن كلينتون لا يجديها نفعاً بشيء لأنه يعلم أنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً، فهو لا يملك حق التصويت في تركيا... وأنتم الذين تملكون هذا الحق، استعملوه بما يرضي ضمائركم». هذه هي الطريقة الحذرة التي يخاطب بها أرباكان جمهور الناخبين وذلك حرصاً منه على عدم الوقوع تحت فك المحاسبة الدستورية لمؤسسة أتاتورك العسكرية،

أملاً منه البقاء لخوض انتخابات نيابية قادمة يحقق فيها الأغلبية، التي تخوله تشكيل الحكومة منفرداً. وإذا تمعنا في منظومة أفكاره بعد الانتخابات نجده لايعترف بأن حزبه حزبٌ إسلاميٌ، بل يقول عنه أنه حركة سياسية .وبخصوص الديمقراطية، يعلن أن حركته تفهمها جيداً وتريد تطبيقها بصدق، فهي تعطي الحرية للجميع في المعتقد الديني والفكر «نحن سنأتي بالحرية الكاملة لكل فرد والديمقراطية تعني احترام عقائد الناس».

وفي معرض إجابته عن سؤال عن سوريا، الجارة الجنوبية لتركيا وموضوع المياه. قال أرباكان: «هدفنا الأساسي الذي أعلناه في الانتخابات الأخيرة هو تطوير علاقاتنا مع الدول الإسلامية عموماً والمجاورة خصوصاً، ولتحقيق هدفنا الأسمى وهو تأسيس وحدة إسلامية أو اتحاد للدول الإسلامية، لا نجد أي موانع حقيقية للعمل المشترك بين الدول الإسلامية. أما مشكلة المياه فهي من المشاكل التي زرعها الغرب بيننا وكذلك مشاكل الحدود والأقليات وغير ذلك، ليفسدوا العلاقات بين الدول الإسلامية بشكل دائم. والمشاكل بين سوريا وتركيا تأتي في الإطار نفسه، بينما حلها سهل. أما فيما يتعلق بالعراق «هذه مأساة أخرى في العلاقات بين الدول الإسلامية. ونحن في تركيا نتضرر من الحظر المفروض على العراق بملايين الدولارات يومياً، ناهيك عن الضرر الواقع على الشعب العراقي المسلم. في بداية مشاركتنا في الحكم

عام 1976، كان حجم التبادل التجاري مع العراق لا يتجاوز مليوني دولار ورفعناه خلال وقت قصير إلى 200 مليون دولار. وعندما كنت في مدينة أورفة القريبة من الحدود السورية إبان الحملة الانتخابية، سألني الناس هناك إذا كنت سأفتح الباب مع سوريا والعراق، فقلت إننا لن نفتح الباب لأنه لن يكون هناك باب أصلاً. نحن سنلغي الحدود بين البلدين ولن نكتفي بفتح باب واحد فقط».

وفي جواب عن سؤال صحفي حول عملية السلام بين الدول العربية والدولة العبرية والسوق الشرق أوسطية، أجاب أرباكان: «نحن أولاً مع السلام والتفاهم مع الجميع وبين الجميع، ولكن لكي نصل إلى خير المسلمين، لا إلى بيع أراضيهم التي روتها دماء شهدائهم. ونحن غير مقتنعين بأعمال (الرئيس الفلسطيني) ياسر عرفات، فاتفاقاته لن تؤدي إلى السلام. ثم إننا، قبل كل شيء، لا نرضى بالقدس إلا مدينة للمسلمين. ولا يمكن أن نقبل بأن تكون يوماً عاصمة لليهود. وعلى هذه المبادئ ستتعامل حكومة "الرفاه" مع عملية السلام في الشرق الأوسط». وفيما يتعلق بإمكانية تكليفه بتشكيل الحكومة قال أرباكان: «أنا أعرف الرئيس ديميريل وهو رجل عاقل، وبالتالي يجب أن يكلف الرفاه ونستطيع بإذن الله تشكيل الحكومة، على رغم ما تقوله وسائل الإعلام وما تردده بعض الأحزاب. ودستورياً أمامنا مهلة 45 يوماً. وإذا فشلنا فليشكلوا حكومتهم عندئذٍ إذا استطاعوا».

وهنا تجدر الإشارة إلى الأسباب التي جعلت الرفاه ينتصر في الانتخابات الأخيرة، التي نستطيع أن نلخصها بالتالي:

1 ـ تركيز الرفاهيون في حملتهم الانتخابية على فساد أجهزة الدولة.

2 ـ الوعود التي قدمها الرفاهيون بتقديم خدمات اجتماعية واقتصادية للمناطق المتخلفة في تركيا، لا سيما الجنوبية الشرقية منها.

3 ـ انحسار قوة الأحزاب اليسارية في تركيا، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي واستيلاء أمريكا على الحكم العالمي.

4 ـ استشراء الفساد في حكومات اليمين المتعاقبة على تركيا، مما جعل الناخبون يبتعدون عنها.

5 ـ الانقسامات والانشطارات المتوالية في أحزاب اليمين واليسار على حدٍ سواء في العقد الأخير.

6 ـ مساهمة المرأة الرفاهية مساهمة فاعلة في الانتخابات.

7 ـ الوعود التي قدمها الرفاه بإقامة علاقات حسن جوار وأخوة مع الدول الإسلامية، التي كان لها صداها لدى الناخبين المتدينين خصوصاً.

وعلى الرغم من فوز حزب الرفاه بالمركز الأول في الانتخابات، إلا أن سليمان ديميريل (رئيس الجمهورية) لم يكلف زعيم حزب الرفاه نجم الدين أرباكان بتشكيل الحكومة، متعللاً بأن الدستور التركي لا يلزمه بذلك أبداً وبأن أرباكان لن يجد من يدعمه أو يأتلف معه من أحزاب اليمين، على الرغم من أن الأعراف كانت عكس ذلك تماماً.

كلف سليمان ديميريل زعيمة حزب الطريق القويم طانسو تشيللر بتشكيل الحكومة، إلا أن الأخيرة بعد مناورات طويلة مع أرباكان فشلت في تشكيلها. بعد ذلك رمى ديميريل الكرة في مرمى مسعود يلماز زعيم حزب الوطن الأم ليشكل الحكومة. وكان واضحاً أن الفرصة الوحيدة أمام الأخير لتشكيل الحكومة هو تحالفه مع حزب الرفاه، فهو بذلك يحقق جملة من الأهداف: أولها إبعاد منافسته اليمينية الرئيسة تشيللر عن رئاسة الحكومة، وثانيها إبعاد شبح خيار إجراء انتخابات برلمانية مبكرة، لأنه كان يعتقد أن الفائز الأكبر منهما ستكون تشيللر وحزبها. على التوازي مع ذلك كان أرباكان يقدم تنازلات إعلامية ويعرب عن استعداده لفتح صفحة بيضاء مع الجميع والانطلاق في كل القضايا من نقطة الصفر. وجسد هذا التحول في مواقفه من العديد من المسائل الهامة. وأعلن أنه ليس ضد اتفاقية الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، بل ضد بعض بنودها، بعدما كان يرى فيها "عبودية لأوروبا". ونفى أنه يريد إلغاء العلمانية في تركيا، بل قال إنه مع تطبيق العلمانية الموجودة في الغرب.

وهكذا التقت هذه اللغة الأرباكانية الجديدة البراغماتية مع براغماتية مسعود يلماز، الذي على الفور، متعللاً بذلك، مد يده لأرباكان. وفي مجرى المفاوضات بين الأخيرين لتشكيل حكومة ائتلافية، قدم أرباكان كل التنازلات الممكنة، وأهمها تخليه عن ترؤس الحكومة في سنتها الأولى، رغم أنه زعيم أكبر كتلة في

البرلمان (158 مقعداً مقابل 133 مقعداً للوطن الأم) وتخليه عن تخصيص بعض الوزارات المهمة لحزبه، لا سيما الخارجية والدفاع. وبعدما كانت كل الدلائل تشير إلى أن حكومة من الرفاه والوطن الأم ستبصر النور، أعلن يلماز في مؤتمر صحفي مشترك مع أرباكان أن لا مجال لمثل هذه الحكومة بسبب خلاف اقتصادي مفاده أن أرباكان لم يرض التخلي عن المشاركة في السياسة الاقتصادية على مدى السنوات الخمس المقبلة. لكن هذا التعليل لم يكن مقنعاً، ويبدو أنه كانت تدور أمور ما من وراء الكواليس بين حزبي الوطن الأم والطريق القويم من جهة ورئيس الجمهورية سليمان ديميريل والمؤسسة العسكرية من جهة أخرى. في معرض ذلك يبدو أن حدثين، قام بهما أرباكان أثارا حفيظة مراكز القوى السابقة الذكر في تركيا: أولهما إقدام أرباكان أثناء إفطار لسفراء الدول الإسلامية في أنقرة على عرض نموذج من "الدينار الإسلامي"، الذي يقترحه كعملة نقدية مشتركة بين الدول الإسلامية، وثانيهما: قوله للسفير الإيراني في الذكرى 16 للثورة الإيرانية «إن الثورة الإيرانية حدث فيه خير كثير، وإذ أشكر من قاموا بهذه الثورة فإنني، في الوقت ذاته، أهنئهم». وهذا ما اعتبر صوتاً نشازاً على آذان العلمانيين الأتراك، لاسيما العسكريين منهم.

ويمكننا القول أن جميع مراكز القوى في تركيا كانت مجتمعة على عدم ترك الطريق سالكة، أمام حزب الرفاه، وأن كل طرف

منها على حدة كان أحياناً يتقرب من هذا الحزب أملاً منه في الحصول على تنازلات من مراكز القوى الأخرى لصالحه.

وهكذا مد يلماز، نفس اليد التي مدها لأرباكان، إلى منافسته طانسو تشيللر، التي على ما يبدو تخلت عن مطلبها بتولي رئاسة الحكومة، بعد ضغوط مختلفة تعرضت لها.

بعد مباحثات ائتلافية مديدة، اتفق مسعود يلماز رئيس حزب الوطن الأم مع طانسو تشيللر نجمة حزب الطريق القويم على التناوب على رئاسة الحكومة ابتداءً من الأول، بدعم من حزب اليسار الديمقراطي من دون أن يتمثل فيها. وهكذا تم الإعلان عن تشكيل الحكومة الائتلافية بين حزبي الوطن الأم والطريق القويم في 12 آذار / مارس 1996. وقد امتنع نواب حزب اليسار الديمقراطي عن التصويت في البرلمان على نيل الثقة، متيحين بذلك لائتلاف الأقلية الجديد الحصول على أصوات أكثر من أصوات المعارضين وهو 257 مقابل 207، مع امتناع ثمانين نائباً عن التصويت. لكن مجموع أصوات المؤيدين لم يصل إلى نسبة 51٪ من المقترعين، الأمر الذي اعتبره حزب الرفاه مخالفاً للدستور. فتقدم بشكوى أمام المحكمة الدستورية العليا لنزع الثقة عن الحكومة.

لم تمض أيام معدودة على تشكيل الائتلاف الحاكم، حتى شبت الخلافات بين طرفيه. خلافات على كل شيء: على التعيينات الإدارية والسياسة الاقتصادية وما إلى ذلك، إلى درجة

أن أحداً من ركني الائتلاف لم يحاول التستر حتى بـ "ورقة التوت". ومن الأمثلة على ذلك أن يلماز رئيس الوزراء عندما أعلن عن "برنامج إصلاح اقتصادي"، بدا كبرنامج "حزب الوطن الأم" وليس برنامجاً لحكومة ائتلافية، الأمر الذي أدى إلى ردة فعل عكسية لدى الطرف الآخر، عُبر عنها بغياب جميع وزراء حزب "الطريق القويم" عن هذا المؤتمر. وسرعان ما أعلنت تشيللر أنه لا علم مسبق لها بمثل هذا البرنامج. وكانت تشيللر في كواليسها تعلن أنه لا بديل عن حكومة ائتلافية، يشارك فيها حزب الرفاه.

بعد مرور أربعين يوماً فقط على تشكيل الائتلاف العلماني الحاكم في تركيا بين حزب الطريق القويم والوطن الأم، وجه زعيم حزب الرفاه (الإسلامي) نجم الدين أرباكان ضربة انتقامية ضد (السيدة الحديدية) زعيمة حزب الطريق القويم، التي يعتبر الإسلاميون أنها وقفت حجر عثرة في طريقهم إلى الحكم بمشاركة حزب الوطن الأم بزعامة مسعود يلماز.

وكان واضحاً منذ البداية أن أرباكان يخطط للانتقام. وبسرعة انخرط حزبه في إعداد مشاريع قرارات تطالب بالتحقيق مع تشيللر في فضائح مالية وفساد في أثناء رئاستها للحكومة السابقة.

وهكذا باشر حزب الرفاه، الذي استبعد عن تشكيل الحكومة على الرغم من أنه أصبح الحزب الأول برلمانياً في تركيا، باشر إبراز ما لديه من أوراق على طاولة اللعبة السياسية في البلاد.

أولها ظهر نتيجته بالموافقة بعد التصويت في البرلمان (232 ضد 179 من مجموع 550 صوتاً)، على تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في مخالفات، يتهم "الرفاه" تشيللر فيها بأنها ارتكبتها في شأن منح مقاولات قيمتها 47 مليون دولار لتنفيذ مشاريع تتعلق بـ "الشركة التركية لتوزيع الكهرباء"، التي شملتها الخصخصة. وكان بين المصوتين إلى جانب القرار نحو 40 من نواب حزب الوطن الأم (شريكها في الائتلاف)، الأمر الذي اعتبره حزب الطريق القويم (تشيللر) "خيانة" وطعنة في الظهر. كما قدم حزب الرفاه لاحقاً مشروعي قرارين آخرين يتعلق أحدهما بمخالفات في منح مقاولات لشركة "توفاسي" التركية لانتاج السيارات والآخر بمصادر الثروة الشخصية لتشيللر.

وبلغ التأزم ذروته في العلاقات بين زعيمي الائتلاف الشابين "يلماز وتشيللر"، حينما كشف في هذه الأثناء، عن أن تشيللر وقبل يوم واحد من تخليها عن رئاسة الحكومة السابقة، سحبت مبلغ خمسمئة مليار ليرة تركية (نحو 7 ملايين دولار) من حساب "المدفوعات السرية"، الذي لا يمكن التصرف به إلا بأمر خطي من رئيس الجمهورية. وكان الاعتقاد الذي ساور يلماز أن تشيللر تصرفت بهذا المبلغ الكبير لغايات شخصية ومنافع حزبية وليس لتمويل عمليات خاصة بأمن الدولة. وصرح الأخير على أنه لا يمكن له أن يصمت عن هذه القضية إلا بعد أن تقدم تشيللر

تصريحاً حول طريقة إنفاق هذه الأموال أو اطلاعه أو رئيس الجمهورية على وجه هذا الإنفاق. وكان رد تشيللر أنها «لن تفشي أسرار الدولة». فيجيبها الأخير بأن «أسرار الدولة ليست ملكاً لأحد». وبدأ هذا الأمر يؤثر سلباً على قواعد حزب "الطريق القويم"، التي بدأت بدورها تطالب زعيمته بحسم هذه القضية، التي يقال أن يلماظ نفسه كان قد سرب الوثيقة الخاصة بذلك إلى صحيفة "حرييت" اليومية. وكان يلماز يهدف من وراء ذلك شق صفوف حزب الطريق القويم منافسه اليميني وانضمام المنشقين إليه، الأمر الذي اتسق مع رغبة المؤسسة العسكرية في رؤية حزب يميني يستطيع زعامة البلاد منفرداً، للحيلولة دون وصول حزب الرفاه إلى السلطة، ذلك الحزب الذي تكن له هذه المؤسسة عداءً مستميتاً. لكن حزب الرفاه لم يسمح بمرور هذه المسرحية على حسابه الخاص. لذا بدأ الأخير يلعب لعبته الخاصة في فتح ملفات يلماظ وحزبه، الممتلئة أيضاً بالفساد والتجاوزات. وفي هذه الأثناء حذر يلماز من إمكانية تدخل الجيش لإنهاء الأزمة السياسية، التي قال أنها مستمرة عملياً منذ الانتخابات التشريعية التي أجريت في تركيا في كانون الأول / ديسمبر 1995 ولم تسفر عن غالبية مطلقة لأي من الأحزاب الخمسة الممثلة في البرلمان وفي مقدمتها حزب الرفاه، الذي جاء أولاً. كما صدحت دعوات كي تقوم الأحزاب السياسية بتحمل مسؤولية هذه الفترة

العصبية من حياة تركيا منذ (تأسيس الجمهورية ــ 1923) والقيام بتشكيل حكومة وحدة وطنية لمدة 18 شهراً، تتبنى برنامجاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً محدداً، ثم بعد ذلك تجري انتخابات برلمانية مبكرة.

ومن جهة أخرى حضَّ عبد الله غيول نائب زعيم حزب الرفاه رئيس الوزراء مسعود يلماز على تقديم استقالة حكومته في ضوء قرار المحكمة الدستورية الذي اتخذ في 16 أيار / مايو 1996 والقاضي بعدم شرعية الاقتراع البرلماني بالثقة على الحكومة في آذار / مارس الماضي. و قال إن على يلماز أن «يعيد التفويض بتشكيل حكومة إلى رئيس الدولة، الذي عليه أن يكلف حزب الرفاه بمهمة تشكيلها».

وبدورها أعلنت تشيللر ــ استباقاً لأمور متوقعة ــ إثر اجتماع عقدته مع هيئة حزبها التنفيذية وذلك في 24 أيار / مايو أن الحزب سيسحب تأييده لحكومة الأقلية اليمينية. وهكذا أصبح يلماز أمام خيارين، إما الاستقالة أو انتظار سقوط حكومته في تصويت على الثقة.

وبينما كان الإئتلاف اليميني الحاكم يتخبط في أزمة سياسية لا مخرج منها سوى التسليم بضرورة رمي كرة لعبة الحكومة إلى حزب الرفاه، كان زعيم حزب الرفاه منشغلاً بأعمال المؤتمر الإسلامي ، الذي يُعقد سنوياً، في اسطانبول على ضفاف البوسفور، على هامش الإحتفال السنوي بفتح القسطنطينية. و في هذا المجال أصبحت تصدر تكهنات من الصحافة وسواها عن الهدف الذي يرمي إليه أرباكان من وراء عقد مثل هذه المؤتمرات

الإسلامية. وهل هذا المؤتمر هو على شاكلة المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي، الذي يُعقد سنوياً في الخرطوم ؟ وهل هنالك تشابه ما بين حسن الترابي وأرباكان، من حيث رغبة الأول ومحاولته تزعم الحركات الإسلامية في العالم أجمع، وأن يكون بالتالي هو المرجع الأول والأخير لها؟ ونحن نظن أن أرباكان كان من وراء ذلك يهدف إلى تنشيط القاعدة الإنتخابية لحزب الرفاه قبيل الإنتخابات التكميلية التي ستجري في 2 حزيران / يونيو القادم، وإجراء بروفة حقيقية على كيفية التعامل مع الحركات الإسلامية غداة تسلمه المتوقع للحكم، ومحاولة تصدير النمط الرفاهي في السياسة إلى تلك الحركات، وجس نبض وردة فعل المؤسسة العسكرية التركية على ذلك. أما الصحف التركية فقد اتهمته بأنه يريد نقل مشاكل تركيا إلى الخارج ومشاكل الخارج والإرهاب إلى تركيا. هذا وقد جرت أعمال المؤتمر في جو إحتفالي شارك فيه زهاء 100 ألف من الأتراك. وحضر المؤتمر محمد نزال ممثل حركة "حماس" الفلسطينية في الأردن وفتحي يكن زعيم الجماعة الإسلامية في لبنان "الإخوان"، وكان أرباكان حريصاً على دعوة ممثلين رسميين عن سوريا، فقد حضر المؤتمر الشيخ أحمد كفتارو مفتي الجمهورية والشيخ أحمد فرفورة، الذي أدلى بتصريح قال فيه أن الرئيس والحزب في سوريا كلها مع الإسلام. وفي ختام أعماله ناشد المؤتمر الحركات التي تعتمد العنف سبيلاً للتغيير، الإقلاع عن أسلوبها هذا الذي لا يفيد الإسلام بل يضره. وحسب تصريح فتحي يكن

المقرب من أرباكان وحزب الرفاه يكون أنـه ليس لـدى أرباكـان مشروع مستقل عـن "إخوانـه"، وأن هـذا المؤتمـر ومـا حولـه مـن لقاءات ونشـاطات يدخـل في إطـار التنسـيق بـين التنظيـم الـدولي للإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية في الباكستان وحزب الرفاه في تركيا، مؤكداً أن التنظيم الدولي للإخوان هو جزء من المشروع وليس خارجاً عنه. إلا أنه أُستشف من وراء الكواليس أن هنـالك مسافة شاسعة بين هذا التجمع الجديد والسودان. وفي هـذا المجـال يقول يكن أن مؤتمر الخرطوم "سوداني بطرحه وقراراتـه وإداراتـه، أما مؤتمرنا هذا فهو عالمي بطروحاته وقراراته وإداراته وليس تركياً تابعـاً للأستاذ أرباكـان". وتجـدر الإشـارة أن مؤتمـر التجمعـات الإسلامية "التركي" أفضل حالاً مالياً وبفارق كبير، ذلك أن لجانـه تعقد جلساتها في منتجعات جميلـة كدافـوس في سويسـرا أو علـى شواطئ البحر الأسود. كمـا أن الرفـاه يمتلـك آليـة قويـة وواسـعة الانتشار في تركيا وأوروبا. ففي ألمانيـا لوحدهـا يعيـش أكـثر مـن 700 ألف رفاهي.

في النهاية وأمام هذه المستجدات جميعها قـرر يلمـاز تقديـم استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية سليمان ديميريل.

في هذه الأثناء كان الرئيس التركي سليمان ديمـيريل يسـتقبل رئيس هيئة الأركـان في الجيـش الـتركي الجنرال إسمـاعيل حقـي. ويتشاور معه في الأزمة السياسية، لما للجيش من نفوذ وتأثير علـى الساحة السياسية في تركيـا. كمـا أجـرى ديمـيريل مشـاورات مـع

زعماء الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان وهي: الرفـاه والطريـق القويم ــ طانسو تشيللر، الوطـن الأم ـــ مسعود يلمـاز، الشـعب الجمهوري ــ دينيز بايكال، اليسار الديمقراطي ـــ بولنـد أجـاويد، وتبين لديميريل أنه لا أحد من الأحزاب العلمانية الأربعة قادرٌ على تشكيل حكومة إئتلافية تحظى بثقة البرلمان. وبالنتيجة أثمرت هـذه المشاورات، بعد جهـد جهيـد، عـن إقتنـاع الأحـزاب و المؤسسـة العسـكرية بتكليـف نجـم الديـن أرباكـان زعيـم "حـزب الرفـاه" الإسلامي بتشكيل الحكومة، بعدما كـان الجيـش يرفـض اسـتقدام الإسلاميين إلى السلطة، لما بينه وبينهم من حساسيات.

الرفاه ـ أرباكان على رأس السلطة

تم تكليف زعيم حزب الرفاه "نجم الدين أرباكان" بتشكيل الحكومة، وذلك إلتزاماً بالتقليد القاضي بتكليف زعيم أكبر كتلة برلمانية بتشكيل الحكومة، وبعدما تبين لديميريل أن حزب الرفاه هو اللاعب السياسي الأكبر في الساحة السياسية التركية وبدونه يكون أي ائتلاف مقلقزاً. بعد ذلك وجه أرباكان نداءً إلى الأحزاب البرلمانية في تركيا للائتلاف في تشكيل حكومته: «إنني الحزب الأكبر وأنا على استعداد للتفاهم معكم. فتعالوا من أجل خدمة البلاد». وكان جواب مسعود يلماز أنه لن يتفاهم مع الرفاه قبل أن يغير الرفاه أفكاره وبرامجه بشكل جذري. فرد عليه أرباكان: «الحكومة الائتلافية تعني التفاهم ما بين حزبين أو أكثر على ما يتفقون عليه، وتأجيل ما يختلفون عليه، شريطة أن لا يمس ذلك مصلحة البلاد. وهذه ليست المرة الأولى التي ائتلفنا فيها مع أحزاب أخرى. لقد تعاملنا مع اليسار واليمين في السبعينيات وخدمنا البلد قدر المستطاع. لم نتنازل عن أي شيء قد يضر بالبلد. وإن دفع المفاسد مقدم على جلب المصالح. و لله الحمد».

صرح نجم الدين أرباكان أن حزبه على استعداد لتشكيل حكومة جديدة بمهلةٍ أقصاها نهاية شهر حزيران / يونيو 1996، فيما حذر قيادي في حزب يلماز من إمكانية تدخل الجيش وأكد معلق سياسي آخر أن الجنرالات "غاضبون جداً". في هذه الأثناء صرح عبد الله غيول، نائب زعيم حزب "الرفاه" أن حزبه يرغب في تشكيل حكومة ثلاثية تضم حزبي الوسط، وهما الوطن الأم والطريق القويم، وكشف أن الوثائق، التي استخدمها حزبه في البرلمان لإثبات تهمة الفساد على تشيللر، حصل عليها من شريكها في الحكومة، حزب الوطن الأم. لكنه لم يستبعد في حال عدم تمكنه من تشكيل مثل هكذا حكومة، أن يلجأ إلى تشكيلها مع حزب الطريق القويم، على الرغم من تهمة الفساد الموجهة إلى تشيللر، وذلك وفق "شروط نحددها". كما صرح أن حزبه لن يتنازل هذه المرة عن منصب رئاسة الوزراء، كما فعل في المفاوضات التي سبقت تشكيل الحكومة الحالية، وأكد أن حزبه سيكون الأول في الانتخابات البلدية التكميلية الجارية الآن في 29 دائرة. وأضاف أن الرفاه سيسعى إلى الحصول على نسبة 30٪ من الأصوات في حال إجراء انتخابات تشريعية جديدة. وفي معرض إجابته عن سؤال حول هل لحزبه "علاقات خاصة" مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر والدول العربية، أجاب قائلاً: «يتعامل الرفاه مع مصر والدول العربية بشكل كامل، أي مع حكوماتها

وأحزابها وجميع قواها الوطنية الحية مثل "الإخوان المسلمون" وإن ما يهم الرفاه هو إصلاح ذات البين بين تلك الحكومات وشعوبها. ونحن من أجل مصلحتنا الاستراتيجية في تركيا، نحن بحاجة إلى مصر قوية وسودان قوية وسورية قوية. ونحن على اتصال مستمر بهذه الحكومات وبيننا وبينها حوار بناء». وأردف قائلاً: «إن من مصلحة الدول العربية وصول الرفاه إلى الحكم في تركيا، مؤكداً أن الرفاه سيلغي الاتفاق العسكري مع إسرائيل». واستبعد أن يؤدي ذلك إلى الاصطدام مع الجيش، معتبراً أنه إذا كانت الحكومة قوية فإن الجيش سيطيعها.

بعد رفض يلماز المشاركة بحكومةٍ ائتلافية مع حزب الرفاه، لجأ أرباكان إلى طانسو تشيللر زعيمة حزب الطريق القويم، التي رأت أن مشاركتها في الحكومة مع أرباكان تخلصها من الورطات القضائية التي تعرضت لها في الآونة الأخيرة، وتوقف الحملات الشعواء ضدها، سواءً من اليمين أو من حزب الرفاه ذاته. وهكذا أدت المفاوضات التي دارت بين الطرفين إلى الاتفاق على التوقيع على اتفاق بروتوكولي ائتلافي لتشكيل الحكومة التركية الرابعة والخمسينن على أن يتولى أرباكان رئاسة الحكومة مقابل أن تكون الوزارات السيادية من نصيب حزب الطريق القويم (الخارجية، الدفاع، الداخلية). كما اتفق الطرفان على أن يكون من نصيب حزب الطريق القويم 17 وزيراً من أصل 37 يشكلون مجموع

المناصب الوزارية، والبقية تكون من نصيب حزب الرفاه، وعلى أن تنتقل صلاحيات رئيس الحكومة إلى تشيللر في بداية النصف الثاني من عمر الحكومة البالغ أربع سنوات.

وهكذا تحقق ائتلاف بين طانسو تشيللر، التي كانت تنعت أرباكان بأنه "رمز للتخلف والرجعية" والتي كانت من أشد "الخائفين" منه، وبين نجم الدين أرباكان الذي كان دائماً يقول أن الأتراك لا يرضون بحكم "النسوان". ويبدو أن هذا أصبح "أسوأ الشرور"، الذي يحقق مصلحة لكلا الطرفين.

في 29 حزيران / يونيو أُعلن رسمياً عن التشكيل الوزاري الإئتلافي التركي بين حزبي الرفاه "الإسلامي" والطريق القويم، الذي يضم 20 نائباً ينتمون إلى حزب الرفاه و17 من حزب الطريق القويم، وفقاً لقائمة تلاها أرباكان في مؤتمرٍ صحفي، جاءت على الشكل التالي:

رئيس الوزراء: نجم الدين أرباكان.

نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية: طانسو تشيللر.

وزير الداخلية: محمد اغار.

وزير الدفاع: توران تيان.

وزير المالية: عبد اللطيف سنر.

وزير العدل: سفكيت كازان.

وزير التعليم: محمد سفلام.

وزير الثقافة: اسماعيل كهرمان.

وزير الإسكان والأشغال العامة: سفات ايهان.

وزير الصحة: يلدريم اكتونا.

وزير الزراعة: موسى دمرسي.

وزير العمل: نساتي سليك.

وزير التجارة: بليم ايريز.

وزير الطاقة والموارد الطبيعية: رساي كوتان.

وزير السياحة: بوهاتين بوسيل.

وزير الأحراج: هاليت دغلي.

وزير البيئة: زياد الدين توكار.

وزير النقل: عمر براتسو.

وزراء دولة: فهيم أداك، نغزات ارسان، عبدا لله غول، ايسلاي سيغين، صبري تكير، نافذ كرت، محمد التنسوي، نامق كمال زيبق، لطفو اسنقون، سليم انسار اوغلو، أحمد سنبل تونس، بكرا اكسوي، غرسان دغداس، يوفوك سويليميز، تيومان رضا غونري، ايفر يلماظ، ساسين غونبيه، جهاد الدين سكر، أحمد دمرسان.

وهكذا نجد أن حزب الطريق القويم استولى على أهم الوزارات في هذه الحكومة. فهل يا تُرى سيصبح أرباكان مجرد "وزير" عند السيدة تشيللر؟ أم أنه قدم جميع هذه التنازلات

ليراهن على الوقع النفسي ـــ السياسي لمجرد وصوله إلى رئاسة الوزارة؟ وهو يعرف أن ثمن هذا الوصول لن يكون اقل من هذه التنازلات المشار إليها. وحتى في تشكيل الوزارة، كانت العادة، كما حصل في السبعينات، أن يحصل الأصوليون على ترضية "وزارة الداخلية"، بدل اقصائهم عن وزارتي الدفاع والخارجية ... وهنا حتى وزارة الداخلية تنازل عنها، التي حتى الآن هنالك لغط يُشير أنها منذ تلك الآونة تعج بالرفاهيين. بل حتى أن العادة قد جرت في أي بلد إسلامي يأتلف فيه الإسلاميون ، يأخذون وزارة التعليم (الأردن)، غير أن أرباكان تخلى عنها أيضاً. حصل الرفاه على وزارتي العدل والثقافة، فضلاً عن إدارة حساسة تابعة لرئيس الوزراء هي إدارة الشؤون الدينية. ومن الوزارات التي حصل عليها الرفاه أيضاً وزارة الطاقة والمصادر الطبيعية، الوزارة المسؤولة تقنياً عن مشروع "غاب" الشهير، موضوع الخلاف مع سوريا والعراق على نهر الفرات، كما أصبحت وزارة الزراعة من نصيبه.

إن الائتلاف الذي جاء للمرة الأولى برئيس "إسلامي" إلى رئاسة الحكومة التركية هو أساساً وليد وضع تركي متعدد العوامل. لكن يجب أن لا يغيب عن بالنا أمر جوهري هو أن النظام السياسي التركي يثبت أنه قادر على الذهاب إلى الذروة المنطقية لأي سياق ديمقراطي ـ تسليم رئاسة الحكومة إلى حزب فائز في الانتخابات بالكتلة الأكبر، حتى لو كان حزباً إسلامياً.

كان يوم السبت الموافق لـ 29 حزيران / يونيو 1996 يوماً مميزاً في تاريخ تركيا. إننا أمام مشهد فريد من نوعه. رجل في السبعين من عمره، متدين منذ صغره، ويريد في نهاية المطاف تطبيق الشريعة الإسلامية، وامرأة في نهاية العقد الخامس، سافرة، جميلة شقراء ورمز للمرأة العصرية ورئيسة أحد أكبر الأحزاب العلمانية في تركيا. الرجل هو نجم الدين أرباكان زعيم حزب الرفاه الإسلامي، والمرأة هي طانسو تشيللر زعيمة حزب الطريق القويم، جلسا ظهيرة ذلك اليوم جنباً إلى جنب ليعلنا انبثاق أول حكومة يرأسها إسلامي في تركيا العلمانية منذ عام 1923، في حدث لعله الأهم في التاريخ الإسلامي الحديث، تتكشف فيه الدلالات والرموز بصورة لم يسبق لها مثيل. حيث في هذا اليوم شكلت حكومة ائتلافية بين حزبي الرفاه والطريق القويم، لتعلن في أول دلالاتها، طي مرحلة وبدء صفحة جديدة من تاريخ تركيا. فهل يا ترى نستطيع القول أن صفحة "الكمالية" قد انطوت وانضمت إلى قائمة الأيديولوجيات الكبرى التي كان القرن العشرون شاهداً على بزوغها وعلى موتها أيضاً، الشيوعية، الفاشية، النازية والصهيونية بمعناها الجغرافي؟ فهل يا ترى، أيضاً، نستطيع القول، أنه بترأس إسلامي، يدعو علناً إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، حكومة في ظل ظروف تاريخية جديدة، يُعاد الاعتبار فيها إلى المثل والقيم الاجتماعية التقليدية، دون وصد

الأبواب أمام الدخول إلى العصر الحديث بكل منجزاتـه الإيجابيـة، التي قدمتها الحضارة الغربية للبشرية.

جـاء تشـكيل الحكومـة الجديـدة ليفتـح صفحـة "الاعـتراف المتبادل" بين النظام العلماني والحركـة الإسـلامية في تركيـا. ومـن خلال البيان الوزاري أكد علـى مبـادئ الجمهوريـة الـتي أسسـها أتاتورك، وفي مقدمتها العلمانية، ولعصمت أينونو الذي أتى بعـده إلى رئاسة الجمهورية التركية ليدشن الديمقراطية والنظام التعـددي، والخضـوع لشـروطها وقواعدهـا والقوانـين الـتي تحكمهـا. وهـل ستكون التجربة التركية منارة لبلداننا العربية الإسلامية في التعامل الحاصل بين أنظمة الحكم والحركات الإسلامية، حيث تتواجه في لعبة تجاهل متبادل، فلا توفر الأنظمة ديموقراطية حقيقية، تتاح الفرصة فيها للجميع لممارسة حقهم في العمل االسياسـي، والوصـول إلى السـلطة. ولا تجـد الحركـات الإسـلامية سـبيلاً سـوى اعتمـاد أسـاليب غـير ديموقراطية من العنف والاغتيالات والارهاب؟.

جاء أرباكان إلى السلطة وتركيا تواجه مشكلات ومصاعب كثيرة وكبيرة، فهنالك أحـزاب سياسـية ينخرهـا الفسـاد، وأزمـة اقتصادية واجتماعيـة مسـتعصية، والمسـألة الكرديـة(13 عامـاً مـن الصراع مـع حـزب العمـال الكردسـتاني الـتركي PKK) ، الـتي تستقطع جزءاً هاماً من الميزانية(35 بالمئة، حسب بعض المصـادر)، بالإضافـة إلى الأنفـس الـتي تقتـل في كـل يـوم، زائـداً التقـارب

والاتفاق العسكري مع الدولة العبرية، التي يعتبرها أرباكان الشيطان الأكبر. فقبيل استلام أرباكان السلطة، عقدت حكومة يلماز - تشيللر، اتفاقية عسكرية مع الدولة العبرية يمكن تلخيص بنودها بالآتي:

ـ في مجال القوات الجوية:

1 ـ السماح للقوات الجوية لكلا البلدين بإجراء تدريبات في المجال الجوي للدولة الأخرى، منفردة أو مشتركة.

2 ـ تبادل المعلومات والخبرات في مجال التدريب العسكري للقوات الجوية.

3 ـ السماح للطائرات الإسرائيلية باستخدام القواعد الجوية التركية، على الأخص، في قونيه وقاعدة انجرليك.

4 ـ تحديث إسرائيل 54 طائرة حربية تركية من طراز F4 بتكلفة تبلغ حوالي 635 مليوناً من الدولارات.

ـ في مجال القوات البحرية:

1 ـ زيارات متبادلة للقطع البحرية للدولتين.

2 ـ القيام بدوريات بحرية مشتركة.

3 ـ تنفيذ مناورات بحرية مشتركة سنوياً، قد تشترك فيها وحدات بحرية أميركية.

ـ في مجال القوات البرية:

1 ـ تنفيذ مناورات برية مشتركة.

ـ في مجال الاستخبارات:

1 ـ تبادل المعلومات والخبرات.

2 ـ تبادل الوفود العسكرية لمراقبة المناورات التي تجريها كل دولة على حدة.

3 ـ الاستخدام المتبادل للأفلام العسكرية الوثائقية لكل دولة، والتعاون التام بين استديوهات الأفلام والصور والوثائق العسكرية.

4 ـ بناء شبكة الكترونية متطورة تسمح بالتجسس ورصد التحركات والاستعدادات العسكرية على طول الحدود التركية مع كل من سورية والعراق وإيران.

5 ـ وضع معلومات وصور الأقمار الصناعية الإسرائيلية وأجهزة التجسس الالكترونية تحت تصرف الجيش التركي في مواجهته الأمنية مع متمردي "حزب العمال الكردستاني".

6 ـ تبادل المعلومات في الميادين العسكرية والاجتماعية والثقافية، والتعاون في مجالات التاريخ والمتاحف وحفظ الملفات العسكرية.

ـ في مجال التدريب والتأهيل:

1 ـ تعاون وتنسيق كاملان في تخطيط التدريب والتأهيل العسكري.

2 ـ تبادل المعلومات والتجارب في ميدان التدريب العسكري.

3 ـ زيارات متبادلة بين المنشآت التعليمية في البلدين، وبين المجموعات العسكرية في مجالي الرياضة والفن.

منذ الأيام الأولى لتوليه السلطة، عبر أرباكان عن امتعاضه الشديد من العلاقات بين تركيا والدولة العبرية، ففي حديثٍ له أمام عدد من المسؤولين الأتراك عن أطماع الدولة العبرية في العالم العربي، قال أن جزءاً من هذه الأطماع يصل إلى الأراضي التركية، ملقياً مسؤولية الأزمات في الشرق الأوسط عليها. وقال أرباكان من خلال لقائه رئاسة الأركان العامة التركية ومسؤولين في وزارة الخارجية في 9 تموز / يوليو 1996 أن «الخطين الأزرقين فوق وأسفل نجمة داوود في علم إسرائيل هما رمزان، يشير الأعلى منهما إلى نهر الفرات والأسفل إلى نهر النيل، وأن اليهود حسب معتقداتهم يعتبرون هذه الحدود، هي الحدود الطبيعية لدولتهم». أضاف في هذا الحديث: «إن لإسرائيل أطماعاً توسعية، حيث تعتبر أن جزءاً من الأراضي التركية يقع ضمن حدودها الطبيعية، وذلك حسب الخطين المذكورين في العلم الإسرائيلي». وأرباكان بموقفه هذا، من الاتفاقيات التي أبرمت بين الحكومة التركية وحكومة الدولة العبرية، أو الاتفاقيات التي ستبرم، يخرج عن سرب مراكز القوى الرئيسة في البلاد وهي المؤسسة العسكرية التي يمثلها مجلس الأمن القومي وشريكه في الائتلاف حزب الطريق القويم بزعامة تشيللر وحزب المعارضة الرئيسي الوطن الأم بزعامة مسعود يلماز. وسرعان ما أخذت ردود الفعل تترى. فهذه هي قيادة الجيش التركي تقرر تسريح 29 ضابطاً وصف ضابط بسبب

نشاطاتهم الإسلامية، متعللة بأن هذا القرار اتخذه المجلس العسكري الأعلى الأسبوع الماضي، الذي نص على أن تسريحهم تم بسبب "نشاطاتهم الرجعية" وهو التعبير الذي تستخدمه عادة المؤسسة العسكرية التركية لوصف النشاطات الإسلامية الأصولية. وما كان من أرباكان إلا أن أقر قرار التسريح هذا لأنه كرئيس وزراء يعتبر الرئيس الشكلي لمجلس الأمن القومي، وذلك لتجنب حدوث أزمة بين حزبه "حزب الرفاه" والمؤسسة العسكرية. ويذكر أن أرباكان وآخرين في قيادة حزبه كانوا قد انتقدوا قيادة الجيش لأنها أقدمت على تسريح "آلاف" العسكريين لميولهم الإسلامية، وذلك إبان الحملة الانتخابية في كانون الأول / ديسمبر الماضي. إلا أن حزب الرفاه وأرباكان توقفا عن توجيه الانتقادات للمؤسسة العسكرية منذ أصبح الأخير رئيساً للحكومة الائتلافية.

ومن جهة أخرى توقفت حملات أرباكان، التي كان يوجهها ضد الغرب، أثناء الحملة الانتخابية، كما أعلن عن احترامه للاتفاق العسكري الذي وقعته تركيا في شباط / فبراير الماضي مع الدولة العبرية، وعن تمسكه بالعلاقات مع الاتحاد الأوروبي، متراجعاً عن تعهداته السابقة بأنه سيلغي الاتفاق مع الدولة العبرية وسينهي علاقة بلاده مع الاتحاد الأوروبي. وجاء أكبر تراجع له عندما دعا نواب حزبه إلى التصويت على تمديد بقاء "قوة المطرقة" الغربية في الأراضي التركية المكلفة بمهمة حماية أكراد العراق.

وأرباكان في مقابل هذه التوازنات، أعلن أنه سيزور طهران في الأسبوع المقبل لبحث تطور العلاقات الاقتصادية، لا سيما إمكانية تزويد إيران لتركيا بالغاز، في صفقة وصفها بأنها إذا تمت ستكون من صفقات العصر، وذلك على الرغم من توتر العلاقات بين أمريكا وإيران. وسرعان ما أتى رد الفعل الأمريكي عن طريق دبلوماسي أمريكي في طهران بتصريح قال فيه: «قد تؤدي زيارة أرباكان لإيران إلى مشكلات بين تركيا والولايات المتحدة»، لأنها تتم في وقت وصلت فيه العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية إلى "مسار تصادمي". وتبعه نيكولاس بيرنز (المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية) بتصريح آخر قال فيه: «لقد قلنا بوضوح كبير للحكومة التركية أن إيران دولة يجب عزلها» وأضاف: «نعتقد أن مواصلة العلاقات مع إيران وكأن شيئاً لم يكن ليست أمراً عاقلاً». وهدد الأخير بتطبيق القانون الذي وقعه الرئيس كلينتون قبل يومين، على الشركات التركية. ذلك القانون الذي يقضي بمعاقبة الشركات الأجنبية التي تستثمر مبالغ تفوق 40 مليون دولار في قطاع الطاقة في كل من إيران وليبيا. وفي تطور آخر شهدت تركيا نقاشاً متفاعلاً أطلقته مبادرة أرباكان من أجل حل المشكلة الكردية، دار هذا النقاش حول ما إذا كان ملائماً فتح حوار ولو غير مباشر مع حزب العمال الكردستاني. وكان أرباكان قد استقبل مرتين متتاليتين الكاتب الكردي الإسلامي

إسماعيل نجار، المعروف بأن لديه اتصالات مع زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله اوجلان، الأمر الذي أثار تكهنات بأن حكومة أرباكان تستعد لإطلاق مبادرة لحل المشكلة الكردية. لكن تشيللر كان موقفها حاسماً حينما صرحت أنها ضد الحوار مع حزب العمال الكردستاني: «ليس من الوارد أن تتحادث الدولة مع إرهابيين، في حين يستمر سفك الدماء». كما رفض رئيس الدولة ديميريل هو أيضاً فكرة الحوار، حيث قال: «إن القوانين تحدد كيفية معاملة العصابات المسلحة (متمردي الحزب الكردي) ويجب ألا نسعى إلى مصالحة مع المسلحين المنتشرين في الجبال والمدن والقرى». وأشار وزير الداخلية محمد أغار، وهو من حزب "الطريق القويم" إلى أن: «موقف حزب الرفاه (الذي يتزعمه أرباكان) لم يرد، لا في بروتوكول الائتلاف ولا في برنامج الحكومة ولا يلزم سوى الرفاه».

ورغم الضغطين الأمريكي والداخلي، بدأ أرباكان زيارة رسمية إلى إيران في 10 آب/ أوغسطس 1996 على رأس وفد رسمي، يضم عدداً كبيراً من رجال الأعمال. وهي جولته الخارجية الأولى، التي صرح خلالها أنه سيزور ثلاث دول إسلامية كبرى إضافة إلى سنغافورة. فهل، يا ترى بدأ نجم الدين أرباكان، أول رئيس وزراء إسلامي لتركيا العلمانية، في تنفيذ أكبر تحول في السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الأولى؟ يبدو أن

أرباكان مهتم بتطوير علاقات تركيا التجارية والاقتصادية مع الدول الإسلامية، لا كبديل تام للعلاقات مع الغرب، بل انطلاقاً من قناعته التامة بأن هذا يصب في المصلحة الوطنية التركية، وأن دول "المحيط الإسلامي" يمكنها أن تتبادل منافع كثيرة وتحقق لذاتها قدراً أكبر من الاستقرار في الوقت ذاته. لذا أدرج على جولته الخارجية الأولى إضافة إلى إيران كلاً من باكستان وأندونيسيا وماليزيا. وهكذا باشر أرباكان يدير سياسة اللعب على الحبال وسط أمواج عاتية لا تعرف الرحمة. فمرةً تجده راضخاً وأخرى متمرداً. يتحدى الجيش ويرضخ له، يقف في وجه أمريكا والغرب، ثم يتراجع قليلاً، يتعامل مع شريكته في الائتلاف مرة تعامل الكلي القدرة، وأخرى يقفز فوق إرادتها. إلا أن المؤسسة العسكرية بناءً على قول صحيفة "يني يوزيل" التركية، أعلنت أنها تشعر بعدم ارتياح إزاء ثلاث مسائل هي: رغبة أرباكان في حل مسألة "الارهاب" من خلال الحوار مع العناصر "الارهابية" (الكردية). كما أنها لا ترغب في التعامل مع إيران لتأييدها (الإرهاب). وترى ضرورة إنجاز الاتفاق العسكري مع الدولة العبرية الخاص بالتعاون بين الدولتين في مجال الصناعات العسكرية. وبالنسبة للموضوع الأخير، برز جدل وتناقض في التوجهات الإقليمية للشريكين في الائتلاف، مع الإعلان في 9 آب / أغسطس 1996 عن رسالة وجهها الرئيس السوري حافظ الأسد

إلى رئيس الوزراء التركي نجم الدين أرباكان يؤكد فيها رغبة سوريا بتوثيق العلاقات مع جارتها، فرد أرباكان بتأكيد رغبة مماثلة لديه. في حين سارعت وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيللر إلى الاجتماع بسفير الدولة العبرية لتبحث معه سبل تطوير العلاقات بين البلدين، ولطمأنة تل أبيب بأن أنقرة ملتزمة بالتوقيع على اتفاق التعاون الشامل في التكنولوجيا العسكرية في "فترة قصيرة".

وفي تحدٍ آخر، أعلن أرباكان من إيران أنه يولي شخصياً "أهمية خاصة" للتعاون الثلاثي بين تركيا وإيران وسوريا، وذلك في أثناء توقيعه على اتفاقية ستحصل تركيا بموجبها على الغاز الطبيعي لمدة 22 عاماً ابتداءً من 1999 وتبلغ قيمة الصفقة 20 بليون دولار. ستزود إيران تركيا بموجب هذه الاتفاقية 190 بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي لمدة 22 عاماً. كما اتفق أيضاً على مد خطوط أنابيب غاز من تبريز في محافظة أذربيجان الإيرانية إلى أنقرة طولها 1200 كم. وصرح أحد رجال الأعمال الأتراك، كان مرافقاً للوفد، بأن الحكومة التركية «عازمة على دفع بعض الشركات الأجنبية للمساهمة في تمويل هذا المشروع رغم الحظر الأمريكي» على إيران.

وفي معرض تصعيد الرد على الموقف الأمريكي الشديد الانتقاد لزيارة إيران، أعلن وزير العدل التركي شوكت قازان في 9 آب/ أغسطس أن «الحكومة التركية موجودة لحماية مصالح تركيا وليس مصالح الولايات المتحدة الأمريكية».

وفي معرض التخفيف من حدة ردود فعل المعارضة التركية ضد هذه الزيارة، التي تعتبر أن إيران تدعم الارهاب ضد تركيا، رتب نجم الدين أرباكان قبيل الزيارة عملية تفقد على الحدود التركية ـ الإيرانية شارك فيها مسؤولون إيرانيون وأتراك، وكان بين المسؤولين مبعوثاً خاصاً لرئيس الوزراء التركي هو قائد شرطة الأقاليم التركية الواقعة على الحدود وقادة الشرطة في إقليم أرومية شمال غربي إيران. وعلى الأثر بثت وكالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للأنباء، من دون أن تشير إلى المعارضين الأكراد، أن الجانبين بحثا أيضاً في تعزيز الأمن على امتداد حدود البلدين.

وفي خطوة تصعيدية أخرى مع أمريكا قام وفد من رجال الأعمال الأتراك بزيارة إلى بغداد للاجتماع مع مسؤولين عراقيين. وكانت هذه الزيارة هي الثانية التي يقوم بها ممثلون لقطاعات الأغذية والأدوية التركية للعراق منذ مطلع تموز / يوليو الماضي. ومن المقرر أن تقوم شركات تركية تنتج مواد طبية بفتح معرض لمنتجاتها بين 25-27 آب/ أغسطس في بغداد وفق اتفاق كان قد أبرم سابقاً.

وفي هذه الأثناء أكد رئيس الوزراء التركي نجم الدين أرباكان أنه يولي شخصياً "أهمية خاصة" للتعاون الثلاثي بين تركيا وإيران وسوريا فيما يتعلق بالعراق، أثناء محادثاته مع وزير الخارجية الإيراني "للحفاظ على وحدة الأراضي العراقية". وأوضح أرباكان أنه يؤيد استمرار اللقاءات الثلاثية على مستوى

الوزراء، مؤكداً أن أنقرة ستستضيف قريباً اجتماعاً لهذه الغاية.
وعلى نفس الصعيد كشف وزير العدل التركي شوكت قازان في تصريحات نسبت إليه في 11 آب / أغسطس على أن أرباكان ينوي الدعوة إلى عقد قمة تضم رؤساء إيران والعراق وسوريا لإيجاد حل لمسألة شمال العراق، في إشارة منه إلى كردستان العراقية، وذلك أثناء محادثاته مع الرئيس هاشمي رفسنجاني، الذي بدا مرتاحاً في حديثه إلى أرباكان كرئيس للحكومة التركية وزعيم لحزب الرفاه "الإسلامي"، فشكره على اختياره طهران محطته الأولى خارج بلاده بعد توليه مسؤوليته في رئاسة الحكومة. وشدد رفسنجاني على "المشتركات الدينية والثقافية والتاريخية، التي تربط الشعبين التركي والإيراني".

وعلى صعيد آخر أكدت نائبة رئيس الوزراء التركية، وزيرة الخارجية طانسو تشيللر في معرض تحليلها لسياسات أرباكان الخارجية، أكدت على أن «تركيا تطلق سياسة ذات وجوه عدة بحكم موقعها كجسر بين الشرق والغرب»، وأنها «تستعد لتعزيز علاقاتها مع جيرانها في الشرق» ولكن «في الوقت ذاته لا نتخلى عن علاقاتنا مع العالم... مع الغرب». وأردفت قائلة أن محور هذه السياسة هو "مصلحة تركيا". كما دافعت عن اتفاق الغاز الموقع مع إيران لأن «تركيا تعاني من نقص جدي في الطاقة». وقالت إن الاتفاق «يهدف إلى سد هذا النقص، خاصة أن واردات تركيا من الغاز الطبيعي الروسي لا تلبي كل احتياجاتنا».

وفي معرض شرح نجم الدين أرباكان لسياسات حكومته وللتخفيف من نهجه المتشدد، سواء إبان الحملة الانتخابية أو بزيارته الأخيرة لإيران، قال رداً على سؤال حول دعوته، إبان الحملة الانتخابية، إلى رحيل "قوة المطرقة" ونكوصه عن ذلك بعدما أصبح في السلطة: أن الصورة لم تكن واضحة لنا من جوانب عدة. وأن ترحيل "قوة المطرقة" بصورة فورية كان سيؤدي إلى نتائج سلبية. وأننا في هذا التمديد الأخير وضعنا شروطاً تعبر عن مصالح تركيا، وطلبنا ضمانات لهذه الشروط. إضافة إلى أننا حكومة ائتلافية تسير وفق "روزنامة" مشتركة، غايتنا تطبيقها، وهذا أمر يجب أن يعرف جيداً، وهو من هذه الزاوية، سبب لعدم تحقيق بعض ما كان ينادي به حزب الرفاه، ومن ذلك مسألة "قوة المطرقة".

وفي مجرى هذا المؤتمر الصحفي لم يجب أرباكان على جميع الأسئلة التي تتعلق باتفاقيات التعاون العسكري والتكنولوجي بين تركيا والدولة العبرية وتلك المتعلقة بالعراق. أما فيما يخص السياسة الداخلية فأكد أنه مع النظام العادل، الذي يعني حسب القاموس الرفاهي: إلغاء التفاوت في توزيع الدخل في تركيا ورفع الضائقة الاقتصادية عن الناس وإنهاء الظلم. «نحن نقصد نظاماً يفتح الطريق أمام الإنسان، ليصبح سعيداً، ولا يعود هناك من ظلم ليصبح ظلم، وبإمكان كل واحد منا أن يظهر كفاءته». وأكد أن حكومته ليست ضد السوق الحرة واقتصادها.

وفي معرض تخفيفه من حدة ردات الفعل العربية على الاتفاقات التي عقدتها تركيا مع الدولة العبرية، وبهدف تعزيز التعاون الاقتصادي مع البلدان العربية، قام نجم الدين أرباكان رئيس الوزراء التركي في 2 تشرين الأول / أوكتوبر بزيارة إلى كل من مصر وليبيا على رأس وفد ضخم جداً وصل عدده إلى "700" شخص، بالإضافة إلى أكثر من "50" صحفي وإعلامي تركي. ضم هذا الوفد إلى جانب أعضاء الحكومة سياسيين وبرلمانيين كباراً، ورجالات دولة وأصحاب رؤوس أموال من خارج حزب الرفاه ومن ذوي الاتجاهات العلمانية المتشددة وأنصار الأتاتوركية المحسوبين على الجناح الغربي، الذين ينظرون إلى بلدان آسيا والشرق والدول ذات التوجه الإسلامي باعتبارها بلدان بعيدة عن التطور والحضارة.

كانت المحطة الأولى للزيارة هي مصر، حيث التقى الرئيس حسني مبارك وسلمه رسالة من نظيره التركي سليمان ديميريل. وقال أرباكان الذي تمحورت زيارته حول التعاون الاقتصادي بشكل خاص، حيث كانت تبلغ المبادلات التجارية بين تركيا ومصر زهاء 457 مليون دولار: إن محادثاته مع الرئيس المصري تناولت مسائل عديدة بينها التعاون الثنائي الذي سيتطور ويقوى خلال المرحلة المقبلة. وفي معرض تلطيفه من أهمية الاتفاقيات التركية مع الدولة العبرية، أشار إلى أنها عبارة عن صفقة تجارية

أشبه بـ "شراء كيلوغرام من التفاح من السوق". وشدد أرباكـان، أمام الرئيس المصري، على أن التعاون مع الدولـة العبريـة لا يرقـى إلى تحالف بينها وبين تركيا لأن «بلداً كتركيا له علاقات قوية مـع العالم الإسلامي، لا يمكنه التورط في أمر مثل التحالف مع الدولة العبرية».

وعلى الرغم من أهميـة زيـارة أرباكـان لمصر، إلا أن محطتـه التالية في الجولة أي ليبيا طغت على مـا عداهـا، بفعـل الانتقـادات الأمريكية لها، والانتقادات من داخل تركيا، من قبل اليمين المحافظ الغربي الاتجاه.

وكانت محادثات تركيـة ــ ليبيـة قـد جـرت قبـل الزيـارة في طرابلس تحضيراً لزيارة أرباكان ولبحث سبل التعاون المشـتركة في كافة الميـادين. وبـالفعل تم تشـكيل ثـلاث لجـان فرعيـة للاقتصـاد والتجارة، للتعاون الصناعي والمصرفي، وللتعاون التقني.

أثناء الزيارة هبت زوبعة عنيفة، سببها التصريحات النارية التي أطلقها زعيم ليبيا معمر القذافي، متهجماً فيها علـى سياسـة تركيـا الخارجية، متهماً إياها بالتعاون مـع "العدو الإسـرائيلي" وبـالعداء للأكراد، وأعلن تأييده لإنشاء دولة كردية مسـتقلة، وانتقـد أيضـاً انتماء تركيا إلى الحلف الأطلسي.

أوردت صحيفـة "صبـاح" التركيـة الواسـعة الانتشـار، تصريحات القذافي في صـدر صفحتهـا الأولى، الـتي حملـت عنـوان "ليلة العار" وقالت إن زعيم حزب الرفاه «أفقد تركيا مـاء الوجـه

لعدم خبرته». أما صحيفة "حرييت" الواسعة الانتشـار أيضـاً فقـد أوردت في صدر صفحتها الأولى، مانشيتاً عريضاً "الأمة ستطلب تقديم حسابات" وقالت: «لم يصـدر عـن أرباكـان أي ردة فعـل ضد تصريحات الزعيم الليبي المتعجرف مكتفياً بـالنظر إلى السـقف عندما كان يتكلم»، مما يشكل، بحسب قولها، «إهانة وفضيحـة لا سابق لها في تاريخ تركيا». لكـن صحيفـة "صبـاح" كـانت أكثر قسوة بوصفها القذافي بأنه «صعلوك يطلق شتائم ضد تركيـا أمـام رئيس وزرائها وأعضاء الوفد التركي، ضيـوف بـلاده». وقـال زعيـم حزب الوطن الأم مسعود يلمـاز: «إذا حـاول ديكتـاتور إرهـابي أن يعطي العبر للدولة التركية فإن المشكلة تكمن في خفة أرباكان»، وأنه «يتوجب على السيد أرباكان أن يعود فوراً إلى تركيا. عليـه أن يعـود مباشرة من المطار إلى جنكايا "القصر الجمهوري" ليقدم استقالته».

وهكذا كان لا بد أن يستقبل نجم الدين أرباكان إثـر عودتـه من زيـارة ليبيـا بعاصفـة شـديدة مـن الاحتجاجـات والتهديـدات والتحديـات. وفي معـرض رد حـزب الرفـاه علـى هـذه العاصفـة، قالت صحيفـة "مللـي غازيتـه" لسـان حـال الحـزب: «إن أولئـك الذين يحاربون لوضع بلادنا تحـت السيطرة الغربيـة، دون مراعـاة سياسة مستقلة ووطنية بوصفها في مسار سياقها التـاريخي لإنقـاذ بلادنا، جن جنونهم بسبب اعتزام أرباكـان زيـارة ليبيـا الشـقيقة، فاشـتكوا رئيـس وزرائهـم إلى الغـرب وأخـذوا يسـتعدونه ضـد

بلادهم... ألا فليخسأوا». إلى ذلك فقد دافع رئيس الوزراء التركي عن ليبيا ضد اتهامها بالإرهاب، فقد وصف المزاعم الأمريكية بأنها «دعاية، فنحن نعرف أن ليبيا ضد الأنشطة الإرهابية، ليبيا من أكثر الدول التي تعاني من الإرهاب». وعرض أرباكان زيادة حجم العلاقات التجارية بين البلدين إلى ملياري دولار، مقارنة بما كان عليه (622 مليون دولار) عام 1995. وأثناء زيارة قام بها أرباكان إلى مقر الزعيم الليبي الذي قصفته الطائرات الأمريكية عام 1986، دعا القذافي تركيا إلى العودة إلى حلفائها الطبيعيين العرب، كما دعا الشعب التركي إلى الانضمام لحزب الرفاه.

بعد عودة أرباكان بأيام قليلة، افتتح في 13 تشرين الأول / أوكتوبر المؤتمر السنوي لحزب الرفاه "الإسلامي"، بعد أن كانت أحزاب المعارضة قد تقدمت من البرلمان باقتراح حجب الثقة بحكومته بسبب زيارته لليبيا والطريقة التي قوبل فيها هناك.

أمام هذه الموجة الهجومية الصاعقة من الخارج (أمريكا) والداخل (أحزاب المعارضة)، ما كان من نجم الدين أرباكان إلا أن يخفف من لهجته ويغير شعاراته لكسب ود الغرب والمعارضة. وهكذا افتتح أرباكان هذا المؤتمر وهو في قمة السلطة لأول مرة منذ قيام تركيا الحديثة. وتحت صورة كبيرة لمؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال "أتاتورك"، أكد أرباكان أنه يرغب لقاء قادة الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، ليطمئنهم على

عزمه "التعاون" معهم وتوضيح زيارته الأخيرة إلى ليبيا، التي أثارت موجة استياء داخل وخارج تركيا.

وقال أرباكان: «رحلاتنا الخارجية لم تكن ضد حلفائنا الغربيين ولا ضد الولايات المتحدة». وأضاف: «إننا نعمل في اتجاه تحسين الروابط، الوثيقة بالفعل، مع الاتحاد الأوروبي». وأشار إلى: «أننا نريد علاقات جيدة مع كل الدول في الشرق وفي الغرب وفي أماكن أخرى». ونذكر هنا إلى أن أرباكان قد وعد قبل وصوله إلى رئاسة الحكومة بإخراج تركيا من حلف الأطلسي والتخلي عن المساعي الهادفة إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ودعا أيضاً إلى: «تحرير البوسنة والشيشان والقدس» و«القتال في سبيل وحدة إسلامية، بدلاً من وحدة مسيحية».

وفي هذا المؤتمر، الذي حضره أكثر من عشرة آلاف شخص، لاقى أرباكان استقبالاً حافلاً وحاراً، وانتخب من جديد زعيماً للحزب وفازت اللائحة التي اختارها لعضوية الجهاز التنفيذي للحزب. ويذكر أن هذا الاجتماع لحزب الرفاه، كان قد خلا من المظاهر المألوفة الاستفزازية في مناسبات "الرفاه". إذ منع المنظمون إدخال أعلام غير تلك التي وزعتها اللجنة المنظمة، كما صودرت الأعلام الخضراء الحاملة لآيات قرآنية، التي يلوح بها عادة "أنصار الرفاه في كل المناسبات". كما لجأ المنظمون إلى تغطية الهتافات "غير المحضرة" من قبل اللجنة المنظمة عبر تشغيل مكبرات الصوت، مذيعة الهتافات المختارة.

وبعد ذلك، أخذ أرباكان يشدد على انتماء تركيا لأوروبا، وانتقد أوروبا على عدم قبولها تركيا عضواً فيها «يبدو أن الغربيين لم يكونوا جديين عندما وقعوا (في عام 1963) اتفاق أنقرة، الذي يربط تركيا بالاتحاد الأوروبي» وأضاف: «يبدو أنهم كانوا يريدون خداع تركيا» وتابع: «انظروا إلى المعاملة التي لقيتها تركيا خلال هذه المرحلة». وتساءل: «هل هي (تركيا) عضو في أوروبا، أم لا؟ ولِمَ لم يتحقق بعد انضمامها كعضو كامل إلى الاتحاد الأوروبي، علماً بأنه أمر منصوص عليه في الاتفاق. إن أي حجج من حججهم ليست مقبولة». فأرباكان كان بتصريحاته هذه يضرب عصفورين بحجر واحد: الأول هو التأكيد للغرب وللمعارضة العلمانية في الداخل أنه يؤمن بأوربة تركيا، والثاني هو إقناع عامة الشعب بأن تركيا ليست أوروبية، بدليل أنها مرفوضة من الغرب.

وفي خطوة لاحقة أقر نجم الدين أرباكان رئيس الوزراء التركي في 1 كانون الأول/ديسمبر اتفاقاً مع الدولة العبرية بقيمة 600 مليون دولار لتطوير طائرات (إف ـ 4) تابعة لسلاح الجو التركي، وسارع دبلوماسي للدولة العبرية في أنقرة إلى الترحيب بهذه المبادرة الأرباكانية. وذكرت المصادر أنه كان للعسكريين باعاً طويلاً في إقناع أرباكان بالتصديق على هذه الاتفاقية.

ومن جهة أخرى وفي معرض فضحه للأحزاب العلمانية وعلاقاتها بالمافيا، استغل نجم الدين أرباكان حادث وقع في هذه

الأثناء وأثار فضيحة كبرى. فقد قتل أحد كبار رجال الشرطة وملكة جمال وعضو عصابة هارب في نفس السيارة في حادث اصطدام وقع قرب بلدة سوسورلوك الغربية. وكان في السيارة أيضاً النائب الكردي سيدات بوجاق الذي يرأس ميليشيا كردية تقاتل إلى جانب القوات الحكومية ضد حزب العمال الكردستاني. وينتمي بوجاق إلى حزب الطريق القويم المشارك في ائتلاف أرباكان. وقال أرباكان في هذا الصدد أن الدولة تستخدم كل إمكانياتها للتحري عن هذه الفضيحة التي هزت الحكومة والتي تدور حول صلات بين الجريمة المنظمة والأجهزة الأمنية. وفي وقت لاحق أجبر وزير الداخلية الذي ينتمي إلى حزب الطريق القويم والذي له مواقف متشددة من حزب الرفاه، أجبره على الاستقالة.

وفي إطار آخر افتتح رئيس الوزراء التركي نجم الدين أرباكان في اسطانبول في 4 كانون الأول / ديسمبر اجتماعاً وزارياً لسبع دول إسلامية بهدف دعم التعاون الاقتصادي بينها. وهذه الدول هي إيران وباكستان ونيجيريا وبنغلادش وماليزيا وإندونيسيا وتركيا. وتم في هذا الاجتماع بحث احتمال عقد قمة بين زعماء هذه الدول السبع في وقت لاحق من هذا العام. وقال أرباكان في هذا الاجتماع: «هدفنا أن يكون هذا الاجتماع مثمراً ليس بالنسبة إلى الدول الممثلة فيه فحسب، بل إلى الإنسانية كلها». وتجدر الإشارة إلى أن أرباكان كان قد زار جميع هذه

الدول، ما عدا بنغلاديش. وفي ذات الشهر قام رئيس الجمهورية الإيرانية هاشمي رفسنجاني بزيارة إلى تركيا، وذلك بدعوة منها، مما أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية ثانية. كما دعا أرباكان إلى إنشاء ما أطلق عليه "منظمة الدول النامية الثمانية"، بعد إضافة مصر إلى الدول السبع السابقة الذكر، التي ستتخذ من اسطانبول مقراً لها. وقال أرباكان أن مجالات التعاون ستشمل البنوك والسياحة والطاقة والبيئة والبحث العلمي. وجاء هذا الإعداد في وقت متزامن مع توتر العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي وتوقف المساعدات التي يمنحها الأخير لتركيا بسبب مخاوف من سجل حقوق الإنسان التركي ومعارضة اليونان لها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة كانت قد أوقفت مبيعات سفن وطائرات هليوكبتر لتركيا. وفي تشرين الأول/ أوكتوبر أوقف البرلمان الأوروبي مساعدةً لأنقرة باتحادها الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، وذلك جميعه بحجج انتهاك الحكومة التركية لحقوق الإنسان. كما نصح البرلمان الأوروبي بأن يركز على مساعدة منظمات حقوق الإنسان ووكالات الإغاثة المستقلة وتشجيع العمل من أجل الديمقراطية.

وهكذا نرى أن أرباكان مع كل هدوء في حربه مع الغرب والأحزاب العلمانية في تركيا، نرى أنه يطرق الباب ثانية لتنفيذ بعض توجهاته السياسية الاستراتيجية التي يؤمن بها هو وحزبه، ليرى ردات الفعل عليها، والتي حسبها يقرر الاستمرار بسياساته

أو التراجع عنها. وكانت أشد ردات الفعل على سياساته الداخلية والخارجية، تصدر عن المؤسسة العسكرية، التي أخذت منذ بداية تسلم أرباكان لسدة رئاسة الحكومة تضع له العصي في الدواليب، وكانت ترسل له التحذير إثر الآخر. وآخر تحذير له من المؤسسة العسكرية كان ذلك الذي وجه إثر الجهود التي بذلها حزب الرفاه للتشكيك أمام القضاء بأحقية تسريح 69 ضابطاً من الجيش بتهم الميول الإسلامية. وجاء تحذير المؤسسة العسكرية هذا على لسان ضابط كبير، عقب سلسلة انتقادات وجهتها الصحف الإسلامية وعدد من برلمانيي حزب الرفاه على قرار التسريح. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أرباكان كان قد وقع على قرار المجلس العسكري بتسريح هؤلاء الضباط، قبل يومين من التحذير الذي قدمته المؤسسة العسكرية. ونقلت الصحف عن هذا الضابط الكبير، الذي لم يذكر اسمه، تأكيداً مفاده أن هؤلاء العسكريين المسرحين «كانوا مدعومين من أوساط أصولية مسلمة»، وأن الجيش قد «نظف بيته». وقال «إننا نشكل جيش جمهورية أتاتورك العلمانية، وصفات جنوده واردة في النظام الداخلي الذي ينص على أن يكون لعائلات العسكريين نمط الحياة الحديثة». وذلك في إشارة واضحة إلى حظر ارتداء زوجات العسكريين للحجاب. وننوه هنا إلى أن مجلس الأمن القومي هو برئاسة رئيس الجمهورية ويضم في عضويته رئيس الوزراء ووزير الدفاع وقادة الجيوش والدرك.

وكانت المؤسسة العسكرية وبعض الأحزاب العلمانية الأخرى قد سارت على أسلوب التحشيد الجماهيري، الذي يستخدمه أحياناً حزب الرفاه. فقد حشدت أكثر من 1,5 مليون شخص لزيارة ضريح أتاتورك "مؤسس الجمهورية التركية العلمانية" في العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر، وذلك لتوجيه رسالة مفتوحة إلى حزب الرفاه. وفي هذه المناسبة حذر رئيس هيئة أركان الجيش التركي الجنرال إسماعيل حقي قره دابي من أي محاولة لـ "تغيير النظام الديمقراطي العلماني" في تركيا، و"جر البلاد إلى ظلامية القرون الوسطى" واعتبر أن قيام 1,5 مليون شخص بزيارة ضريح أتاتورك في ذكرى وفاته "يظهر بوضوح تمسك الشعب التركي بذكراه".

حنى نجم الدين أرباكان رأسه بعض الوقت حتى تمر هذه الموجة العاصفة التي أطلقتها المؤسسة العسكرية. لكن ما أن هلَّ شهر رمضان وبعد ستة أشهر من عمر سلطته، رأى أن هذه الحكومة الائتلافية تملك تصميماً أكيداً على البقاء، بما كانت قد خلقته من جو استقرار اقتصادي وسياسي، إذا ما قورنت بحكومات أنقرة الائتلافية في العقد الأخير، الأمر الذي ساهم فيه بعض الاجراءات الاقتصادية ورفع الرواتب. لهذا كله أقدم أرباكان مرة أخرى وبجرأة ليطرح عدة مواقف وذلك اغتناماً لشهر رمضان بحيث يكون لدعواته ومواقفه هذه صداها المؤثر

على شرائح الشعب التركي المسلم، والتي رأى أنها ستنعكس إيجاباً على صورته ووضعه الحزبي، أياً كانت النتائج وردود الفعل التي ستولدها، إن كان لدى المؤسسة العسكرية أو أقطاب الأحزاب العلمانية التركية، وجاءت هذه المواقف لتطرح عدة قضايا، كان المتشددون من حزبه يدعون إليها ويلومونه على عدم تنفيذها:

1 ـ تشريع حرية ارتداء الحجاب في دوائر الدولة.

2 ـ السماح للحجاج الأتراك بالانتقال براً إلى مكة المكرمة، وذلك توفيراً للنفقات.

3 ـ بناء جامع في منطقة "تقسيم" وفي منطقة قصر تشانكايا الجمهوري، وهما من أرقى الأحياء في العاصمة أنقرة.

4 ـ تنظيم دوام العمل في دوائر الدولة في شهر رمضان، بحيث يتناسب مع أداء فريضة الصيام.

وبعد هذه المقترحات التي أطلقها أرباكان أقدم بصفته الرسمية كرئيس لمجلس الوزراء على استضافة بعض رؤساء الطرق الدينية في حفل إفطار في 3 رمضان الموافق في 11 كانون الأول/ ديسمبر، مع العلم أن مثل هذه الاستضافات الرسمية لرجال الدين ممنوعة قانونياً منذ عام 1925.

ولم يمر على ذلك طويلاً حتى أقدم رئيس بلدية "سنجان" التابعة لأنقرة وهو من قياديي حزب الرفاه ويدعى بكير ييلديز في 3 شباط/ فبراير، على تنفيذ احتفال ديني بيوم القدس، دعا إليه

السفير الإيراني محمد رضا باقري، ألقى فيه الأخير خطاباً دعا فيه الإسلاميين الأتراك إلى المضي قدماً في مسيرة تطبيق الشريعة الإسلامية. هذا الفعل وسابقوه، كان بمثابة "القشة" التي قصمت ظهر البعير، والذي أجج المشاعر العدائية والـ "وطنية" لدى المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية الأخرى، التي لم تكتف بالتنديد بتدخل إيران في الشؤون الداخلية التركية، بل ذهبت إلى حد العمل على إسقاط حكومة حزب الرفاه التي تشكلت في 29 حزيران/ يونيو 1996.

وإذا تساءلنا عن عوامل "التصعيد الرفاهي" وتوقيته فإن أحداً لا يشك بأنها كانت تهدف إلى واحد من إثنين، وكلاهما مفيد للرفاه: الأول هو "جس نبض" القوى العلمانية في النظام بعد المحاولات لإضفاء طابع إسلامي ولو كان محدوداً على الدولة. أما الثاني فهو خلق حالة عامة من العطف والتضامن، لدى الرأي العام خلال شهر رمضان، تكسبه مزيداً من التأييد وتغير الانطباع الذي ساد خلال المرحلة الماضية من حكمه من أنه كان قد "فرط" بمبادئه الإسلامية. وتجدر الإشارة إلى استغلال أرباكان أيضاً، تقريراً كان قد صدر في 20 كانون الثاني/ ديسمبر 1997 عن جمعية الصناعيين ورجال الأعمال، التي تضم كل الهيئات والقوى الرأسمالية ذات النفوذ الاقتصادي في تركيا، التقرير الأخطر من نوعه في تركيا، والذي يدعو وبكل جرأة إلى رفع يد المؤسسة

العسكرية عن السياسة وإلغاء مجلس الأمن القومي، المؤسسة الأهم في صنع القرار في تركيا، وإتاحة الفرصة أمام الأكراد للتعبير عن حقوقهم وتطلعاتهم. وجاء هذا التقرير إثر شعور من الإقتصاديين الذين رأوا أن الاوضاع الأمنية في شرق البلاد وجنوبها تحرمهم من فرص استثمار وتنمية الأجزاء المتخلّفة من شرق البلاد وجنوبها، فيخسرون أرباحاً أكيدة من جهة، وتتأثر استثماراتها في الغرب التركي بالإنعكاسات السلبية للإنماء الغير متوازن، الذي ينتج الهجرات والفقر والبطالة والجريمة في المدن الكبرى. هذا وقد ذهب بالفعل رجل الاعمال التركي، اوزده مير صابنجي، ضحية جريمة في كانون الثاني / يناير 1996، وهو في مكتبه الكائن في اسطانبول. واللافت للنظر أن "التقارير الأكثر بروزاً كانت تصدر عن أوساط اقتصادية لها وزن كبير وتأثير هام على الساحة الاقتصادية التركية. ومنها ذلك التقرير الذي صدر عن اتحاد غرف البورصات التركية الذي يترأسه باليم ايريز النائب عن حزب الطريق القويم ووزير الصناعة في الحكومة الحالية. وقد وصف التقرير الذي صدر قبل سنتين مشكلة جنوب شرق تركيا بأنها مشكلة تكامل، بمعنى أنها تعكس هوية مختلفة عن هوية المناطق الاخرى. ويتهم التقرير المهربين والموظفين الحكوميين(ومعظمهم من العاملين في الأمن والاستخبارات والقوات المسلحة) بأنهم المستفيدين الأول من استمرار الصدام المسلح مع حزب العمال

الكردستاني. ويبرز التقرير النقطة الهامة والمركزية فيه والتي تتعلق برغبة سكان جنوب شرق تركيا(الأكراد في معظمهم) في العيش بسلام و"كما يريدون" في اطار فيدرالية. وإذ يدعو إلى الاستفادة من نماذج عالمية لحل المشكلات العرقية مثل نموذج الباسك ونموذج ايرلندا الشمالية، يرى واضعوه أن المشكلة الكردية خرجت عن كونها مسألة سياسية إلى مسالة نظام، وتالياً الدعوة إلى تصحيح النظام. وكان رد فعل المؤسسة العسكرية استدعاء كاتبي هذا التقرير والتحقيق معهم بذات الطريقة التي تم بها استدعاء رئيس جمعية الصناعيين ورجال الأعمال السابقة الذكر، خالص قوميلي، إلى رئاسة الأركان، بعد نصف ساعة من انتهاء تلاوة التقرير المذكور سابقاً.

إثر ذلك مباشرة، قُرع ناقوس الخطر في المؤسسة العسكرية، وتداعت رموزها لاجتماع عُقد في مقر قيادة القوى البحرية بين 22 و25 كانون الثاني/ ديسمبر، سربت عنه معلومات أن رئيس أركان الجيش إسماعيل حقي قره داي، أشار في تلك الاجتماعات إلى أن تركيا جمهورية علمانية وديمقراطية، وإلى أن الأخطار تتعاظم فيما وظيفة الجيش "واضحة" وهي حماية تركيا من "الأخطار الداخلية والخارجية". وترافق ذلك مع تسريبات عن تصريحات أطلقها سليمان ديميريل رئيس الجمهورية، من أن المؤسسة العسكرية قلقة وغير مرتاحة، ناصحاً بالاستفادة من تجارب الماضي، التي قام بها الجيش (1960، 1971، 1980).

وفي تصعيد آخر من قبل المؤسسة العسكرية، أقدم الجيش بصورة استفزازية في 4 شباط/ فبراير (أي في اليوم اللاحق لاحتفالات يوم القدس)، على إنزال دباباته في محلة سنجان التي قام فيها الاحتفال بيوم القدس.

وفي خطوة من الأحزاب العلمانية لدعم تحركات المؤسسة العسكرية، قدمت كتلة حزب اليسار الديمقراطي المعارض بتاريخ 5 شباط/ فبراير اقتراحاً إلى البرلمان مؤداه حجب الثقة عن الحكومة الائتلافية التي يرأسها زعيم حزب الرفاه "الإسلامي" نجم الدين أرباكان. وأكد حزب معارض آخر هو الإشتراكي الديمقراطي أنه أيضاً يعتزم تقديم اقتراح منفصل بحجب الثقة عن الحكومة. واعتبر البيان الذي قدمه بولند أجاويد عن المجموعة البرلمانية لحزب اليسار الديمقراطي، اعتبر أن «الجمهورية التركية الديمقراطية والعلمانية أصبحت مهددة».

استطردت المؤسسة العسكرية التركية حملتها على حزب الرفاه "الإسلامي" وذلك بتصريح أدلى به مسؤول عسكري كبير في 25 شباط/ فبراير، أشار فيه إلى أن نشاطات الإسلاميين في تركيا تشكل "خطراً أكبر" من تلك التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني الانفصالي. كما أكد القائد الأعلى للقوات البحرية الأميرال غوفين أركايا أن «النشاطات الأصولية الدينية أصبحت المشكلة الرئيسة في تركيا». وأضاف أن «التهديد الذي يشكله

حزب العمال الكردستاني أصبح الآن في المرتبة الثانية وتقدمت عليه حركة التطرف الديني». وتعتبر مثل هذه التصريحات الأولى من نوعها من حيث اعتبارها أن الخطر الإسلامي أدهى من الخطر الانفصالي الكردي، لأن الأولوية ومنذ مرحلة زمنية مديدة سابقة، كانت للخطر الذي يشكله الأكراد، الأمر الذي جرى بسببه، كما ذكرنا سابقاً، غض الطرف نوعاً ما عن الممارسات الدينية، التي استفادت كثيراً من ذلك.

وفي اجتماع لاحق لمجلس الأمن القومي، وجه الأخير على لسان العسكريين نقداً لاذعاً وتحذيراً شديداً لرئيس الوزراء "الإسلامي" نجم الدين أرباكان. وتسربت إلى وسائل الإعلام أنباءٌ تفيد أن المجلس سيضع تدابير مراقبة صارمة للمؤسسات المالية التي تديرها الجمعيات الدينية. وأن المجلس قد طالب بإغلاق معاهد تعليم القرآن الكريم، التي يسيطر عليها الإسلاميون. كما دعا البلديات التي يسيطر عليها الإسلاميون من حزب الرفاه إلى الكف عن توظيف الضباط المسرحين من الجيش بسبب ميولهم الإسلامية. كما التقى الأمين العام لمجلس الأمن القومي في 2 آذار/ مارس كلاً من أرباكان ووزيرة خارجيته طانسو تشيللر شريكته في الائتلاف الحكومي، وعلى الرغم من أنه لم يتسرب أي شيء عن الاجتماع، إلا أن الصحافة خمنت أنه دار حول تنفيذ التدابير التي اقترحها مجلس الأمن القومي في اجتماعه الأخير.

وفي هذه الأثناء جاء الموعد الدوري للاجتماعات السنوية لمجلس العلاقات الأمريكية ـــ التركية الذي شهد أسبوعه قبل الأخير 19 ـ 23 شباط/ فبراير استنفاراً تركياً تمثل في حضور متنوع وكبير، سياسي وعسكري واقتصادي ذهب من أنقرة واسطانبول إلى واشنطن. وكان الوجه المدني الأبرز للوفد التركي هو وزير الدولة عبد الله غيول، أحد أهم شخصيات حزب "الرفاه".

فـ "الرفاه" بدوره يركز بشكل مكثف على صورته الأمريكية. (سبق لنجم الدين أربكان قبل سنوات، ثم لأحد قياديي حزبه الرئيسيين، أن زارا واشنطن).

اللافت للنظر أن الوزير الرفاهي غيول فاجأ الأوساط السياسية التركية بمداخلة في واشنطن، قال فيها صراحة أن «الرفاه يحبذ النموذج الأمريكي للعلمانية». وأنه «يقترح نقل هذا النموذج إليها باعتباره لا يتضمن منع أية أفكار».

جاءت تصريحات غيول بهذا الشكل المختصر. وعندما سُئل نائبا رئيس الكتلة البرلمانية لحزب "الطريق القويم" شريك "الرفاه" في الحكومة الحالية، علي رضا غينول وصفوت أريكان بيدوك، عما إذا كانا يوافقان على مضمون تصريح غيول.. أجابا بسرعة شديدة أن هناك نموذجاً واحداً للعلمانية في تركيا، هو النموذج التركي!

في الواقع.. النموذج التركي للعلمانية مشدود إلى النموذج الفرنسي الذي يفصل الدين عن الدولة بهدف منع الكنيسة من

لعب أي دور سياسي.. تبعاً للسياق التاريخي الذي ولد فيه وعبرت عنه الثورة الفرنسية. أما النموذج الأمريكي، فقد وُلد في سياق كانت مطلوبة منه حماية المجموعات الدينية للتنوع الاجتماعي الأمريكي.

لا نعرف طبعاً إذا كان عبد الله غيول يعني هذا الفارق الأساسي في طرحه الموجز، لكن الأمر الأكيد الذي ينم عنه تصريحه، هو وعيه بأن "العلمانية الأمريكية" لا تتخذ موقفاً سلبياً من المؤسسات الدينية، كالموقف السلبي من الكنيسة الذي طبع شخصية النموذج الفرنسي.

وفي مثل هذا الجو المتوتر حاول أرباكان أن يخفف من غلوائه. إذ أعلن في 3 آذار/ مارس أن «قادة الجيش وأعضاء الائتلاف الحكومي ورئيس الوزراء، هم جميعاً في انسجام تام». إلا أن الأمين العام لرئاسة الأركان في الجيش الجنرال ايرول اوزكاسناك سارع إلى الرد قائلاً: «القوات المسلحة لا تنسجم إلا مع أولئك الذين يعملون من أجل تطبيق المبادئ الأساسية للجمهورية العلمانية التي نادى بها أتاتورك».

إزاء هذا الموقف العسكري لم يكن بوسع أرباكان غير هجوم مضاد معلناً أن «مجلس الأمن القومي لا يمكنه الطلب من الحكومة اعتماد قوانين، إنه هيئة استشارية»، وذلك لحفاظ ماء الوجه أمام قواعد حزبه.

وفي وقت لاحق اجتمع نجم الدين أرباكان مع زعيم حزب اليسار الديمقراطي بولند أجاويد وزعيم حزب الشعب الجمهوري دينيز بايكال، في إطار لقاءاته مع قادة المعارضة لمناقشة نتائج اجتماع مجلس الأمن القومي. وصرح بولند أجاويد إثر اللقاء بأنه ودينيز بايكال نصحاه بتقديم الاستقالة. لكن أرباكان في تصريح لاحق أمام البرلمان قال: «لن أستقيل».

وفي مجرى هذا الصراع اعتبر زعيم حزب الوطن الأم مسعود يلماز أن رئيس الوزراء «يبدو وكأنه لا يفهم ما يجري». وقال يلماز: «عندما سألتقيه سأطلب منه تقديم استقالة حكومته».

وعلى صعيد آخر، تعرض أرباكان إلى ضغط أيضاً من أحد القياديين البارزين في حزبه، ايدن مندريس، نجل عدنان مندريس رئيس الوزراء الذي أعدمه الجيش إثر انقلاب 1960، حيث دعا "الرفاه" إلى "اتخاذ خطوات لتهدئة" الجيش.

لكن أرباكان صرح أمام كتلة حزبه البرلمانية أن الذين يضغطون عليه على خطأ وهدد بالمطالبة بانتخابات جديدة. وأكدت الصحف التركية أن أرباكان يرفض مطالب الجيش وتوقيع اللائحة التنفيذية لها. وكانت مطالب الجيش تتضمن 18 بنداً من أهمها:

1 ـ منع أي دعوات مؤيدة لتطبيق الشريعة الإسلامية.

2 ـ إيقاف شبكات البث الإذاعي والتلفزيوني الإسلامية.

3 ـ فرض قيود صارمة على ارتداء الملابس الدينية. ومنع ارتداء أزياء تتعارض مع تلك المنصوص عليها في القانون بأي شكل من الأشكال.

4 ـ فرض إجراءات للحيلولة دون خرق الإسلاميين المتشددين لأجهزة الدولة.

5 ـ رقابة صارمة على المؤسسات المالية التي تديرها الجمعيات الدينية.

6 ـ فرض رقابة مشددة على شراء البنادق القصيرة الماسورة، التي تُقبِل عناصر إسلامية على شرائها.

7 ـ إحياء المادة 163 من قانون العقوبات التي تنص على تجريم اي نشاط سياسي بدافع ديني (أدخلت هذه المادة في عهد حكومة حزب "الوطن الأم" في عام 1991).

8 ـ إلزام الحكومة بالمراقبة الدقيقة لجهود إيران الرامية إلى زعزعة النظام السائد في تركيا، ومواجهتها حيثما كان ذلك ضرورياً.

9 ـ تحريم العمل بصورة مطلقة ضد النظام الديمقراطي العلماني المفروض بقوة القانون.

10 ـ التطبيق الكامل لجميع القوانين التي وردت في المادة 174 من الدستور، التي تتعلق بعدم مس الإصلاحات التي اعتمدت في ظل الجمهورية التركية منذ تأسيسها عام 1923.

11 ـ على المدعيين العامين في تركيا اتخاذ إجراءات فورية ضد أي عمل يعتبر انتهاكاً لهذه القوانين. أما المؤسسات الدينية التي تنتهكها فتغلق.

12 ـ العمل مجدداً على جعل السياسات التعليمية مشمولة بقانون "توحيد التعليم" ويجب زيادة مدة التعليم الإلزامي إلى ثماني سنوات وتحديد عدد المدارس التي تعد رجال الدين وتحويل العدد الفائض إلى مدارس مهنية.

13 ـ إغلاق مدارس تعليم القرآن التي يديرها أصوليون وربط بقية المدارس بوزارة التعليم.

14 ـ مساءلة الأحزاب على تصريحات وبيانات رؤساء بلديات ينتمون إليها.

15 ـ منع تسليم مجالس بلدية تمويلاً من منظمات دينية في أوروبا.

16 ـ منع إقامة المسجد في حي "تقسيم" وهو أحد أحياء أنقرة، الذي يعد أحد معاقل العلمانية في هذه المدينة.

وعلى التوازي مع ذلك خرجت من ميدان "تقسيم" وسط العاصمة أنقرة في 3 آذار/ مارس مظاهرة ضمت آلاف العلمانيين، غالبيتهم من النساء، رددوا أغاني الجمهورية وشعارات مناهضة لحكومة أرباكان ولحزبه حزب الرفاه.

وعلى صعيد استقراء آخر لرأي الشارع التركي أورد مراسل صحيفة الـ"فايننشال تايمز" مقتطفاً على صفحات الصحيفة من

تصوراته حول الرأي العام في مدينة "سنجان التي زارها بعد الاحتفال الذي قام فيها بمناسبة يوم القدس والذي أثار حفيضة العسكر: "في الشوارع المغبرة لمدينة "سنجان"، تبدو المكائد السياسية التي تعج في العاصمة التركية الواقعة على بعد ساعة من هذه المدينة، جزءاً من عالم آخر. هنا يجلس الرجال في مقهى "يلدز" لشرب الشاي وتناول بذر عباد الشمس تحت أشعة شمس الربيع البراقة. إن حدود المعركة بين الإسلاميين والعلمانيين هي أقل وضوحاً بالنسبة لرواد مقهى يلدز، فقد قال رجل عجوز وهو يعدل شاربه الكثيف: إن كلا الطرفين على خطأ. فقد كان رئيس البلدية شخصاً جيداً جداً، عمل بنشاط لكنه ارتكب خطأً وهو يدفع الثمن الآن (وهو بهذا يشير إلى اعتقاله، بعد انتهاء الاحتفال بيوم القدس). وأضاف: لقد كان على الجيش أن يعطي تحذيراً أولاً، فنحن لا نريد متطرفين. هذا بلد إسلامي لكن يتعين أن يكون هنالك توازن في كل شيء. واشتكى هذا المواطن لأن القانون يمنع ابنته من العمل في القطاع العام بسبب ارتدائها حجاباً إسلامياً على الرأس. كما يمنع القانون المتخرجين من المعاهد الدينية العمل في الجيش. ولذا يتساءل: لم لا؟ أليس هؤلاء من أبناء هذا البلد؟

أما الشاب محمد، الذي هو من مؤيدي حزب الرفاه والذي يلتزم بالتعاليم الإسلامية بدقة، فيقول: تعني العلمانية أن الإسلام السياسي ليس بوسعه الوصول إلى السلطة. وهي بالتالي لا تسمح للناس بأن يعيشوا بالطريقة التي يريدون.

لكن من الواضح أن الكثيرين لا يتفقون مع وجهة النظر هذه. فروّاد مقهى يلدز يعتبرون أنفسهم مسلمين جيدين وعلمانيين جيدين، فقد انبرى رجل عجوز آخر قائلاً: انظر إني مسلم وأذهب إلى المسجد، لكن لو لم يكن هنالك علمانية لما كان بإمكانك أن تتحدث بهذا الشكل. نحن جميعاً مسلمون لكننا بحاجة للعلمانية لكي نداقع عن حريتنا. ومثل كل الأتراك الآخرين يحترم سكان مدينة "سنجان" الجيش التركي، فقد أظهر استطلاع للرأي مرةً أخرى أن 90 بالمئة من الناس يؤيدونه، رغم المزاعم التي تتحدث عن فساد كبار الضباط.

ومع هذا كله كان الإجماع في مقهى يلدز واضحاً فكل شخص يريد الحفاظ على الديمقراطية والحق في العيش على هواه.

وبعد ذلك أخذت المؤسسة العسكرية تضغط على زعيمة حزب الطريق القويم طانسو تشيللر لتنسحب من ائتلافها مع أرباكان، على الرغم من أن تشيللر كانت قد أخذت موافقة هذه المؤسسة والضوء الأخضر من أمريكا، حينما ائتلفت معه. وفي لقاءات صحفية مع أعضاء قياديين من حزب الطريق القويم (علي رضا غينيول وصفوت أرباكان بيدوك) وهما نائبان في كتلة تشيللر البرلمانية، حرص كلاهما على القول أن مصير التحالف مع "حزب الرفاه" يتوقف على سلوك "الرفاه" نفسه ومدى التزامه بالمبادئ الأساسية للنظام العلماني وعلى بنود اتفاق التحالف

نفسه (وبالمناسبة نص اتفاق التحالف على سابقة في العرف الدستوري. وهي ضرورة توقيع نائبة رئيس الوزراء على كل مرسوم يوقعه عادة الوزير المختص ورئيس الحكومة والجمهورية.. أياً كان موضوعه).

أما زعيمة حزب الطريق القويم طانسو تشيللر فإنها في الوقت الذي اعترفت فيه، بعد لقاء أجرته في 4 آذار/ مارس مع رئيس الجمهورية سليمان ديميريل للبحث في الوضع المتأزم، اعترفت بعودة النشاطات "الرجعية" إلا أنها عزت،ذلك لسياسات تراكمت منذ 20 عاماً. وأضافت أنه إذا كانت دروس القرآن ومدارس "إمام خطيب" (المخصصة لإعداد أئمة المساجد) تعتبر «مصادر للنشاطات الرجعية، فإن المسؤول عن ذلك ليس الحكومة الحالية». لكنها زادت منتقدة أرباكان، إن «بعضهم يريد تسييس الدين وإدخال السياسة إلى المساجد. إنه موقف خاطئ ينبغي ألا يمارس أحد السياسة انطلاقاً من الدين وتحويل بناء مسجد إلى "فتح ثان للقسطنطينية"».

وفي هذا الوقت تعرضت حكومة أرباكان في 4 آذار/ مارس إلى مواجهة مشروعي قرارين في البرلمان، أولهما بتوبيخ الحكومة وثانيهما لفتح تحقيق مع وزير العدل (من الرفاه) شوكت كازان بسبب زيارته لرئيس بلدية سنجان (إحدى ضواحي أنقرة) بكر يلدز في أحد سجون العاصمة (حيث كان قد احتجز منذ الشهر

الماضي لرعايته احتفالاً بيوم القدس، تحدث فيه السفير الإيراني في تركيا). إلا أن كلا المشروعين باءا بالفشل، ورفض مشروع التوبيخ (272 ضد 265)، لكن هذه الأغلبية التي حصل عليها حزب الرفاه، كانت ضعيفة بالمقارنة مع اقتراعات مشابهة في الآونة الأخيرة.

ومن جهة أخرى سربت صحافة 6-5 آذار/ مارس بعض ما دار في اجتماع مجلس الأمن القومي، الذي تمخض عن مطالب عددها 18 للمؤسسة العسكرية من حكومة أرباكان ـ تشيللر. تضمن هذا البعض عرض لفيلم فيديو قدمه ممثلو المؤسسة العسكرية، شوهد من خلاله طلاب من الإسلاميين يرددون قسماً يندد بالنظام العلماني وبالعمل على الإطاحة به، وبعد القسم يقوم هؤلاء الأطفال بالبصق على تمثال لمصطفى كمال "أتاتورك" مؤسس الجمهورية التركية. وجاء نص هذا القسم، حسب الصحافة، على الشكل التالي:

«أقسم با لله.. بأن أجاهد من أجل إقامة دولة تقوم على أساس الدين والشريعة الإسلامية في تركيا، واهباً نفسي للحرب ضد إلحاد مصطفى كمال».

كما أوردت الصحافة إحصاءً يقول أن هناك 160 ألف طفل تركي يدرسون الإسلام في مدارس غير مشروعة لتعليم القرآن، الأمر الذي جعل بسط وزارة التربية سيطرتها على هذه المدارس، من أحد مطالب الجيش الثمانية عشر الأخيرة.

في 6 آذار/ مارس أجريت محادثات بين سكرتير مجلس الأمن القومي الجنرال إلهان قليش وزعيم حزب الرفاه، أعلن على إثره الأول أن هذا الاجتماع أدى إلى توقيع أرباكان بصفته رئيساً لمجلس الوزراء على مطالب الجيش من "دون أي تغيير". وفي محاولة لاحقة من أرباكان للتسويف بتطبيق مطالب الجيش ، الذي حدد له مهلة من 2-3 شهر، حصل أرباكان على موافقة شريكته في الائتلاف طانسو تشيللر على تقديم هذه المطالب لمناقشتها في البرلمان.

في هذه الأثناء انتقدت الصحافة طلب أرباكان تقديم هذه المطالب للبرلمان لمناقشتها، متعللة بأن هذا الأمر سيؤدي إلى مواجهة بين الجيش والبرلمان، مما يشكل خطراً على البلاد، كما أعلنت الأحزاب المعارضة أنها ستقاطع جلسات البرلمان التي ستناقش هذه المطالب. واعترض رئيس مجلس النواب مصطفى قلحلي على طرح الموضوع على البرلمان وقال أن رئيس الجمهورية سليمان ديميريل يشاطره هذا الموقف.

وعلى ذات الصعيد نقلت صحيفة "ييني ساكا" التركية اليمينية أن أرباكان قال أمام مجموعة من الصحفيين في 7 آذار/ مارس خلال عشاء أقيم في ذلك اليوم «لا يمكن لأحد أن يقضي على شعب مؤمن». وأضاف «أولئك الذين حاولوا أن يعملوا هذا الأمر هنا فشلوا. وستالين أيضاً حاول محاربة الدين وفشل». كما دعا أحد مساعدي أرباكان، في تصريح له، إلى إجراء انتخابات عامة مبكرة لتسوية الخلاف بين الجيش والحكومة.

وفي رد لاحق للمؤسسة العسكرية على نوايا أرباكان، وجه له تحذيراً آخراً على شكل بيان صدر عن الأمانة العامة لرؤساء الأركان، جاء فيه:

«إن القوات المسلحة التركية مؤسسة دستورية واجباتها ومسؤولياتها محددة بالقانون». و«إنه أمر محزن للغاية أن تصبح القوات المسلحة التركية في بعض الأحيان عرضة للهجوم السياسي. بحلس الأمن القومي هو جهة شرعية. وقادة الجيش باعتبارهم أعضاء في المجلس يستمعون بحرية ويدلون بوجهة نظرهم وأفكارهم».

وفي هذه الأثناء تقدم مسعود يلماز زعيم حزب الوطن الأم، أكبر أحزاب المعارضة، ليدلي بدلوه في هذا الصراع ليأول قلق الجيش إلى عاملين أساسيين، أولهما: جهود "الرفاه" الحثيثة في إدخال كوادره في معظم مؤسسات الدولة، خصوصاً في دوائر وزارة التربية الوطنية، وثانيهما: سعي حزب الرفاه إلى "تسليح" قواعده خصوصاً في محافظتي قونيه وسيواس وغيرها من المحافظات "الحساسة" حيث تسجل مبيعات البنادق ذات الفوهتين "انفجاراً مذهلاً"، على حد تعبير يلماز. هذا فضلاً عن ظهور بعض العناصر الحزبية المرافقة لأرباكان في زي موحد. ويرى يلماز أن مثل هذه المظاهر لا تعكس "مجادلة سياسية"، بل "مواجهة مسلحة"، الأمر الذي يذكرنا بما كان أرباكان قد قاله في ربيع 1994 حول الوصول إلى السلطة «عن طريق الدم أو من دونه».

كما شارك مسعود يلماز قلقه هذا، بولند أجاويد، زعيم حزب اليسار الديمقراطي حيث ذهب إلى القول أن: قلق الجيش لا يقتصر عليه، بل هو جزء من قلق المجتمع ككل، والجيش جزء من هذا المجتمع. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه صدحت عدة دعوات من زعماء أحزاب المعارضة، تدعو فيها أرباكان إلى تقديم استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية سليمان ديميريل.

أمام هذه العاصفة العاتية، لم يكن من نجم الدين أرباكان إلا أن يعمل على تلطيف الجو السياسي المشحون بإجراءات عملية، أولها عقد جلسة لمجلس الوزراء لمناقشة اللوائح التنفيذية لمطالب الجيش، التي تم عقدها في 13 آذار/ مارس في جو مشحون. إلا أن أرباكان خضع للعاصفة التي أحدثها الجنرالات وكلف طانسو تشيللر نائبته المضي في الإجراءات التي تهدف إلى تطبيق مطالب الجيش في "تحجيم التيار الأصولي".

وفي مجال آخر وأمام مؤتمر لـ "الرفاه" وفي محاولة أخرى منه لتلطيف الجو السياسي وتخفيف غلوى التطرف في حزبه، قال أرباكان: «إن العلمانيين الفاشيين لا وجود لهم الآن سوى في التاريخ، وحل محلهم الآن في تركيا علمانيون متحضرون وعلمانيون غربيون».

وعلى صعيد آخر، فتحت صحيفة "حرييت" العلمانية، المعادية لحزب الرفاه، ملفاً قديماً لأرباكان وهو تصريح أدلى به

لصحيفة الأنباء الكويتية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 1993 تهجم فيه، عندما كان في المعارضة، على النظام العلماني في تركيا متهماً إياه بأنه جلب الفقر والتخلف للبلاد واتهم فيه مصطفى كمال "أتاتورك" بأنه أعلن الحرب على الإسلام وأنه قام بتحويل المساجد إلى اصطبلات عبر فرض العلمانية على الشعب التركي عام 1926. وسرعان ما تلقفت النيابة العامة التركية هذا النبأ وقامت بالتحقيق القضائي الأول، الذي على إثره رفعت دعوى أمام المحكمة الدستورية لحظر حزب الرفاه بزعامة أرباكان بحجة أن هذا التصريح يعد انتهاكاً لقانون الأحزاب السياسية في تركيا. وعلى التوازي وجهت النيابة العامة في محكمة التمييز التركية طلباً إلى القضاء المصري، عبر وزارة الخارجية، تطلب فيه الحصول على تسجيل لتصريح أرباكان سابق الذكر.

وفي هذه الأثناء استقبل أرباكان وزير خارجية الدولة العبرية ديفيد ليفي، بعد ضغوط من المؤسسة العسكرية وترددٍ من طرفه. إلا أن لهجة أرباكان كانت قاسية في حديثه مع ديفيد ليفي، حيث وجه إليه الحديث قائلاً: «على إسرائيل أن تنسحب من الأراضي التي احتلتها منذ سنوات ويجب عليها أن تتخلى عن خططها الجديدة في بناء المستوطنات» و«أن القدس مدينة مقدسة ليس بالنسبة لليهود والمسيحيين فحسب، وإنما للمسلمين أيضاً». و«أن السيناريو وبعض الأفكار المطروحة الآن تزعج مليار مسلم». وما

كان من ليفـي الـذي كـان مشـدوهاً، إلاّ أن أجـاب كمـا يجيب التلميذ المذنب معلمه: «إن إسرائيل كانت مخلصة لكافـة اتفاقـات السـلام». وأن «القـدس لم تكـن ابـداً عاصمـة لدولـة أخـرى». وكانت الشرطة التركية قد اقدمت على اعتقـال عشـرة إسـلاميين كـانوا يشـاركون في تظـاهرة في اسـطانبول احتجاجـاً علـى بنـاء المستوطنة اليهودية في جبـل "أبـو غنيـم" في القـدس، والقمـع الاسرائيلي بحق الفلسطينيين، أحرقوا خلالها علم الدولة العبرية.

باشـرت الحكومـة التركيـة بتطبيـق الإجـراءات الضروريـة لتحقيـق مطـالب المؤسسـة العسـكرية، إذ أقرّت وزيـرة الداخليـة ميرال اكسير، وهـي مـن الجنـاح العلمـاني في الحكومـة، بـإغلاق مدارس تحفيظ القـرآن غـير المرخصـة ومكـاتب الطـرق الصوفيـة، والتي يقول الجيش بأنهـا: «تربـة خصبـة للنشـيطين الإسـلاميين». كما أقرت الحكومـة بإقالـة الموظفـين الإسـلاميين الأصوليـين مـن الوظائف العامة. وطلبت وزيرة الداخلية من 80 محافظـاً اجتمعـت بهـم، أن يصار إلى «تسريح من الوظائف العامة، كل مـن يشـارك في نشاطات دينية تخريبية».

وفي جلسة احتفالية للبرلمـان الـتركي بمناسبة يومـي السيادة والطفل في 24 نيسـان/ابريـل، جـرت مشـادة كلاميـة أعـادت إلى الأذهان طرح الثقة بمصير حكومة أرباكان. وذلك عندما خـاطب بولاند أجاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطي نواب البرلمان قائلاً:

«إن الجيش التركي لن يسمح لمجموعة من ذوي العقول الرجعية بهدم النظام». فقاطعه نواب حزب "الرفاه" بالهتاف ضده وبدق المناضد الخشبية بعنف. غير أن أجاويد استمر بحملته ضد حزب الرفاه قائلاً: «إن حزب الرفاه أخطر على النظام القائم من منظمة حزب العمال الكردستاني». فسار بعض نواب حزب الرفاه نحوه وهم يصيحون صيحات الاستنكار ضده، ودعا آخرون إلى إسكات هذا الصوت النشاز، في حين سُمع صوت نجم الدين أرباكان وهو يردد: «اسكت أيها الكذاب، واترك الخطاب». وقال دينيز بايكال رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض، عندما جاء دوره في الخطاب: «إن هؤلاء النواب الذين يريدون إقامة جمهورية على غرار جمهورية الجزائر، يجب أن يتركوا الحكم، وعليكم أيها النواب أن تسقطوا هذه الحكومة إذا كنتم لا تريدون أن تُذبحوا كالشياه في وضح النهار». وفي هذا الجو المكهرب والمشحون بالحقد، لوحظ انسحاب الجنرال حكمت كوكسال قائد القوات البرية ووكيل أركان الجيش من صالة الاحتفال.

وفي 26 نيسان/ ابريل اجتمع مجلس الأمن القومي في جلسة طارئة ليناقش مدى تطبيق الحكومة للاجراءات التي طالب بها وذلك لوضع حد لتغلغل الإسلاميين من أنصار حزب الرفاه في مؤسسات الدولة.

وعلى التوازي مع ذلك نصح ايدين مندريس نائب رئيس حزب الرفاه ويعتبر من المعتدلين فيه، وكان قد انضم إلى الحزب

قبل أسابيع من الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الأول/ ديسمبر 1995، نصح الحكومة بتقديم استقالتها قائلاً: «إن الحكومة لا تستطيع البقاء في السلطة ما دامت المواجهة قائمة مع الجيش». وأيده بذلك عضو في حزب الرفاه، يعمل مستشاراً لنجم الدين أرباكان للشؤون الخارجية، إذ قال: «يجب الامتثال لإرادة الشعب التركي المطالب بإنهاء الائتلاف الحكومي». وجاء هذا التصريح إثر استطلاع للرأي العام أجرته صحيفة "توركيش ديلي نيوز"، أجرته في أنقرة واسطانبول وازمير وأعلن فيه أن 72٪ من المشاركين يؤيدون إنهاء الائتلاف الحاكم. وأكد 66٪ أن انتخابات مبكرة هي طريق الخروج من الأزمة، بينما اعتبرت النسبة ذاتها أن المدنيين يمكنهم إدارة البلاد بصورة أفضل من العسكريين. ولم تحظ حكومة وحدة وطنية سوى بدعم 43٪، بينما رفضها نحو 49٪. وقال 60٪ أنهم يعتبرون النزعات المادية للعلمانية أخطر من النزعات الانفصالية لحزب العمال الكردستاني.

وفي ختام اجتماع مجلس الأمن القومي السابق الذكر، صرح رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الجنرال إسماعيل حقي قره دايي أن: «الجيش التركي الذي أطاح بثلاث حكومات مدنية بين 1960 و1980، يراقب التطورات السياسية عن كثب ويطالب البرلمان باتخاذ إجراءات لإنهاء الأزمة السياسية الحالية». وأضاف أن «القوات المسلحة التركية تقف كلياً خارج السياسة وستبقى خارجها». وأن «هنالك تطورات في بلادنا تناقض مبادئ أساسية

في الدستور، الأمر الذي يثير حساسية كبيرة داخل القوات المسلحة». وتابع «لا أحد يمكنه أن يبقى لامبالياً تجاه هذه الأمور. ولكن البرلمان هو المكان الذي يجب أن تحل فيه هذه المسائل. ونحن نعتقد بأن كل أمر يمكن، ويجب، أن يحل تحت سقفه». وفي هذه الأثناء أمر وزير العدل شوكت قازان (حزب الرفاه) بفتح تحقيق مع قائد قوات الدرك لمنطقة الأناضول الجنرال عثمان أوزبك، الذي شن هجوماً على أرباكان واتهم الإسلاميين بأنهم يستخدمون الديمقراطية بمجرد وسيلة للوصول إلى السلطة، وقال إنهم «مثل نظرائهم في الجزائر، مستعدون لقطع الرؤوس تحقيقاً لأغراضهم». وجاءت تصريحاته هذه رداً على مسرحية عرضتها فرقة إسلامية في شرق البلاد وصفت فيها الجيش بأنه «ملحد وعدو للشعب» ودعت الأمة إلى «الانقضاض عليه»، قامت على إثرها الشرطة باعتقال 15 من المشاركين فيها.

واتهم ضابط كبير في هيئة الأركان أرباكان بـ "ممارسة التقية" لإخفاء نواياه الحقيقية. وقال «إنه يحاول أن ينصب فخاً ويكسب الوقت». وأضاف أن «رئيس الوزراء يقبل كل شيء في مجلس الأمن القومي ويقول أنه موافق ولكن الناطقين باسم حزب الرفاه يقولون خارج (اجتماع المجلس) العكس تماماً». وجاء هذا رداً على تصريحات لبعض قياديي حزب الرفاه، أشاروا فيها إلى أن حزب الرفاه يستعد لمواجهة سياسية فاصلة مع الجيش والقوى

العلمانية التركية لمنع إغلاق مدارس الأئمة والخطباء حتى لو أدى ذلك إلى إسقاط الحكومة. وعقب ذلك تصريحات لآخرين قالوا فيها أن نجم الدين أرباكان يسعى إلى عرض قرار عن طريق البرلمان، ينص على تمديد التعليم الإلزامي إلى ثماني سنوات، وذلك لجعل الجيش وجهاً لوجه أمام البرلمان، ومن دون معركة سياسية تحرجه، وفي إدراك منه إلى وجود معارضين لإغلاق مدارس الأئمة والخطباء في الأحزاب اليمينية الأخرى من بين أعضاء البرلمان الحالي، من خريجي مدارس الأئمة والخطباء، جُلهم من حزب الرفاه، وبعضهم ينتمي إلى الحزبين اليمينيين الآخرين، إضافة إلى 7 وزراء من الحكومة الحالية. وكان قد نقل عن أحدهم هو عبد الله غيول وزير الدولة للشؤون الخارجية قوله أنه «يفضل أن تسقط الحكومة الحالية على أن يشارك في جريمة إغلاق مدارس الأئمة والخطباء»* .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المدارس تلاقي إقبالاً شديداً، ويعتبر وجودها أحد المطالب التقليدية لشيوخ الطرق الصوفية

---

* مدارس الأئمة والخطباء - يدخل التلاميذ هذه المدارس بعد المرحلة الابتدائية فيقضون ثلاث سنوات في مرحلتها المتوسطة وأربعاً في الثانوية، ثم يمكنهم دخول الجامعة في أي تخصص يريدون. وعلى الرغم من صبغتها الدينية، إلا أن هذه المدارس توفر مناهج علمية ولغات أجنبية وغير ذلك من التخصصات الأخرى، لكنها تتميز بالتركيز على القرآن الكريم والعلوم الدينية، ولا يقتصر التعليم فيها على الذكور إذ أن هناك مدارس للفتيات، يدرس فيها أكثر من 200 ألف تلميذة.

أصحاب النفوذ في الأحزاب اليمينية. وعلى الرغم من أن هذه المدارس توفر مصدراً لكوادر حزب الرفاه، إلا أن معظم ما افتتح منها كان في عهد الرئيس الراحل طورغوت أوزال، كما أن تشيللر سمحت بفتح مالا يقل عن 100 منها خلال ترؤسها الوزارة السابقة. وننوه هنا إلى أنه سبق أن قدم 70 نائباً مشروعاً لتمديد فترة الدراسة الإلزامية إلى 8 سنوات، لكنه فشل في البرلمان.

في خضم هذه المعركة السياسية الحادة، تبين لكل من نجم الدين أرباكان وحليفته طانسو تشيللر أن ائتلافهم الحكومي آيل للزوال، لذا اقدما على عقد جلسة لمجلس الوزراء للتباحث حول شروط الطلاق الاختياري. وجاء هذا الاجتماع بعد استقالة وزيرين في حكومة أرباكان، هما وزير الصناعة والتجارة بالم اريز ووزير الصحة يلدرم اكتونا، اللذان ينتميان إلى حزب الطريق القويم الذي تتزعمه تشيللر.

طلبت طانسو تشيللر من أرباكان في هذا الاجتماع أن يتخلى لها عن رئاسة الوزراء اعتباراً من الشهر المقبل، في مسعى لإنهاء النزاع المتفاقم بين الحكومة والمؤسسة العسكرية، ولعل ذلك يساعدها في احتواء التمرد الذي بدأ في قيادي حزبها ونواب يمثلونه في البرلمان. إلا أن كبار مستشاري أرباكان أوضحوا في وقت سابق أن تسليم تشيللر رئاسة الوزراء، قبل الموعد المحدد، غير وارد إطلاقاً.

في غضون ذلك شارك أرباكان في 26 نيسان/ ابريل باجتماع للمجلس العسكري الأعلى وصادق خلال الاجتماع على قرار لقيادة الجيش بطرد 141 ضابطاً إسلامياً و20 ضابطاً يسارياً.

وكان أرباكان في هذه المعمعة السياسية الحادة، قد لبى دعوة وجهها له خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، بزيارة السعودية لأداء فريضة مناسك الحج. وغادر أرباكان إلى السعودية مصطحباً معه وفداً كبيراً يتجاوز المئة شخص، يضم عدداً من الوزراء والنواب، معظمهم من حزب الرفاه الذي يتزعمه. وقام نجم الدين أرباكان والوفد المرافق له بالتوجه من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة، عقب اختتام مناسك الحج، وذلك لزيارة مسجد الرسول عليه الصلاة والسلام والصلاة فيه، وعاد إلى البلاد يوم 22 نيسان/ ابريل.

بين 25 و28 نيسان أجرى معهد بيار ـ غالوب استطلاعاً للرأي العام الرسمي شمل عينة من ألف وتسعة أشخاص في إحدى عشرة محافظة، ونشرت نتائجه في السادس من أيار/ مايو. وتناول الاستطلاع الكثير من القضايا الساخنة التي تشغل بال الأتراك.

والسؤال المركزي الذي تمحور عليه الاستطلاع كان حول الطريقة التي يمكن بها الخروج من الأزمة الحالية بين "الرفاه" والجيش. وكانت النتائج على درجة عالية من الأهمية في وقت كثر الحديث عن احتمالات قيام الجيش بانقلاب عسكري ينهي

"عصيان" الإسلاميين. فقد أظهر الاستطلاع أن أقلية ضئيلة جداً تؤيد تنفيذ انقلاب عسكري كوسيلة للخروج من الأزمة. وبلغت نسبة هذه الأقلية 11,4٪ فقط، فيما دعت نسبة 42,1٪ إلى الخروج من المأزق عن طريق إجراء انتخابات نيابية مبكرة. وإذ دعت نسبة 28,1٪ إلى استمرار الائتلاف الحالي مع ضرورة انسجامه مع قرارات مجلس الأمن القومي الداعية إلى الحد من نشاط الإسلاميين فإن 18,4٪ رأت تشكيل حكومة ائتلافية جديدة كحل للتنافر والتشاحن الحالي.

واستمرت القوات المسلحة المؤسسة لتبقى الأكثر وثوقاً من جانب الرأي العام، حيث نالت تأييد 70,9٪ من العينة التي جرى فيها الاستطلاع. وتلاها مقام رئاسة الجمهورية ممثلاً بسليمان ديميريل الذي حصل على ثقة 60,6٪.

واعتبر واحد من ثلاثة أن أياً من الأحزاب الحالية لا تعكس قناعاته، فيما أخذ 72,3٪ على البرلمان الحالي عدم قيامه بما تتطلبه وظيفته. ويشير الاستطلاع إلى أن هذه النتائج تعكس تضاؤل الآمال والتوقعات التي يعلقها المواطن على البرلمان والأحزاب السياسية. وإذ رأى الاستطلاع أن اهتزاز الأحزاب المركزية يقوي الاتجاهات الراديكالية، فإن إطاحة حزب "الرفاه" من السلطة عن طريق القوة يحمل مخاوفاً مقلقةً، منها انتشار التيارات الإسلامية السياسية المتطرفة. ولكن إجراء انتخابات نيابية مبكرة في ظل

قانون الانتخاب الحالي والبنية السياسية القائمة، قد يسفر عن نتائج خطيرة لم يحددها ناشرو الاستطلاع، ولكنهم كانوا يلمحون إلى إمكان فوز أكبر للرفاه في انتخابات مقبلة وفق القانون المعمول به حالياً.

وفي خطوة تصعيدية أخرى من جانب حزب الرفاه، وجه الأخير دعوة إلى شخصيات وقوى إسلامية فاعلة صديقة لحزب الرفاه والشعب التركي لحضور سلسلة من الاجتماعات احتفالاً بذكرى فتح القسطنطينية. ومن هذه التنظيمات التي وجهت لها الدعوة حركة "الاخوان المسلمين" في مصر ومنظمات متهمة أمريكياً بالإرهاب مثل حركة "المقاومة الإسلامية" (حماس) وحركة "الجهاد الإسلامي" وحركة الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية في باكستان والحزب الإسلامي في ماليزيا والجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر والجبهة الإسلامية القومية في السودان، إضافة إلى التجمعات التابعة لهذه التنظيمات في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. إلى ذلك دعت منظمة "وقف الشباب" وهي تنظيم شبابي تابع لـ "الرفاه" القيادات الإسلامية إلى حضور احتفال ضخم بمناسبة ذكرى فتح القسطنطينية، يشارك فيه ما لا يقل عن 50 ألف شاب تركي في جو استعراضي حماسي لإحياء ذكرى فتح المدينة على يد السلطان محمد الفاتح. وسيتحدث أرباكان في هذه المناسبة أيضاً، وذلك في خطوة منه

إلى استعادة التراث العثماني، تحريكاً للمشاعر الوطنية التركية ممزوجة بالإسلام. هذا مع العلم أن الأوساط العلمانية والمؤسسة العسكرية يعتبران أن هذا الاحتفال بمناسبة فتح القسطنطينية هو بمثابة استفزاز لهما.

وفي تاريخ 11 أيار/ مايو تظاهر مئات الألوف من أنصار حزب الرفاه في ميدان السلطان أحمد، الذي يطل عليه المسجد الأزرق التاريخي للاحتجاج على خطط إغلاق المدارس الدينية، ووصفت التظاهرة، التي جرت ،دون وقوع حوادث، بأنها أكبر تجمع للإسلاميين في تركيا منذ عقود. وحمل المتظاهرون لافتات لدعم المدارس الدينية ورددوا هتافات "الله أكبر". وقدر عدد المتظاهرين بـ 300 ألف شخص ملأوا الميدان والشوارع المؤدية إليه. وفي خطوة استفزازية ارتدت المشاركات في المظاهرة النقاب، فيما ارتدى مشاركون زياً إسلامياً، متحدين بذلك القوانين التي تحظر على الأتراك استخدام هذا الزي. وردد المتظاهرون هتافات تدعو إلى إقامة نظام إسلامي، ولوح آخرون برايات خضر. كما صدحت هتافات تقول: «هذه تركيا وليست إسرائيل». وكان قد صرح خليل إبراهيم جيليك وهو نائب عن حزب الرفاه، ويعتبر أحد مساعدي أرباكان، صرح موجهاً حديثه للجيش قائلاً: «أنه إذا أقفلتم المدارس الثانوية الدينية فستحصل إراقة دماء». و«في هذه الحال ستصبح تركيا جزائر ثانية، بل إن الوضع سيصبح أسوأ

مما هو في الجزائر». وفي مجال آخر أقدم وزير العدل التركي شوكت قازان (حزب الرفاه) إلى إصدار أمر بفتح تحقيق مع ثمانية صحفيين ونقابيين بتهمة "تحريض الجيش عبر الصحف على القيام بانقلاب". ومن جانبه أعلن رئيس الوزراء التركي نجم الدين أرباكان في 13 أيار/ مايو أن المناورات البحرية التي أعلن عنها بين تركيا والدولة العبرية والولايات المتحدة «أرجئت إلى السنوات المقبلة». وتجدر الإشارة إلى أنه تم التخطيط لتنفيذ هذه المناورات، عبر زيارات متبادلة بين القيادات العسكرية في كل من تركيا والدولة العبرية بحضور ممثلين عن الجانب الأمريكي، في كل من أنقرة وتل أبيب في الآونة الأخيرة. وكان رد فعل المؤسسة العسكرية على لسان كبار ممثليها أن "المناورات لن تؤجل" وأيدتهم في ذلك وزارة الخارجية التركية التي صرحت في 14 أيار/ مايو على لسان الناطق الرسمي باسمها بأن «خطط إجراء مناورات بحرية مشتركة مع إسرائيل ستمضي قدماً، رغم تصريحات لأرباكان، لمح فيها باحتمال تأجيلها».

وهكذا نجد أن الوضع السياسي في تركيا وصل في هذه الآونة، إلى حد الانفجار، فمن جهة هنالك مؤسسة عسكرية تقف متذرعة بدستور "أتاتورك" لتحمي "العلمانية" لتحد من النشاط الإسلامي المتنامي في البلاد والذي يمثله حزب الرفاه وتصر على تطبيق مطالبها، التي رفعتها في الآونة الأخيرة إلى الحكومة،

يتعاون معها في هذا الشأن جميع أحزاب المعارضة العلمانية. ومن جهة أخرى هنالك حزب الرفاه الذي أتى إلى السلطة عن طريق صناديق الاقتراع الديمقراطي، وله في الشارع التركي شعبية كبيرة تدافع عنه وتحضه على عدم الانصياع لمطالب الجيش، والوفاء بوعوده التي قدمها أثناء حملته الانتخابية الأخيرة (كانون أول / ديسمبر 1995). وكأني بالشارع السياسي التركي وصل إلى حد التوازن بين طرفي الصراع، فلا الجيش يجرؤ على القيام بانقلاب عسكري كما اعتاد (1960، 1971، 1980)، نظراً لخشيته من انقلاب الأمور ضده وتحجيم دوره أو من تحول تركيا إلى جزائر أخرى، لا يعلم أحد نتائج هذا التحول، ولا زعماء حزب الرفاه يستطيعون عدم الاكتراث بمطالب الجيش والذهاب بعيداً في تطبيق سياسة متشددة ترمي إلى تطبيق المبادئ التي قام عليها حزبهم وهي تطبيق "دولة العدالة" الموازية لـ "الدولة الإسلامية" وذلك لتخوفهم من أن يخسروا كل ما جنوه منذ تسلمهم السلطة والعودة مرة أخرى إلى الظل، كما حصل سابقاً لحزبين سياسيين إسلاميين، كانا قد أسسوهما (النظام الوطني والسلامة الوطني) سابقاً، واللذان آلا إلى الحظر من السلطات العسكرية الانقلابية. وفي المقابل لم يذهب هؤلاء الزعماء وعلى رأسهم نجم الدين أرباكان إلى طأطأة الرأس والرضوخ التام لمطالب العسكر، خشيةً من فقدان القاعدة الشعبية التي جاهدوا جهاداً مريراً لخلقها.

أمام هذه اللوحة المعقدة، لم يكن من الجيش إلا أن يصدر أزمته السياسية إلى الخارج. فقد أقدم على شن حملة عسكرية كبيرة* في شمال العراق بحجة ملاحقة حزب العمال الكردستاني (PKK).

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية، بعد سيطرة القوات العراقية على مدينة أربيل في الآونة الأخيرة، سحبت جميع المتعاملين معها من الأكراد مع عائلاتهم ويقدر عددهم بالآلاف وأناطت بدور الحفاظ على الأمن وعلى مصالحها في منطقة كردستان العراقية إلى الجيش التركي. ففي الآونة الأخيرة كثرت الاجتماعات التصالحية والتنسيقية بين مسعود البرزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني وجلال الطالباني زعيم

---

* وقد جرت العلملية الأولى في تشرين الثاني/ نوفمبر 1992 واستمرت الثانية من نهاية آذار /مارس حتى مطلع أيار/ مايو 1995 وشارك في كلتيهما عشرات ألوف الجنود. وشن الجيش التركي إضافة إلى هاتين العمليتين سلسلة من العمليات المحددة الأهداف والغارات البرية والجوية ضد حزب العمال الكردستاني. وفي 20 آذار /مارس 1995 شن الجيش التركي عملية أوسع نطاقاً في هذه المنطقة وشارك 35 ألف جندي في العملية الجوية البرية "فولاذ" والتي وصلت إلى عمق 220 كيلومتراً على طول الحدود البالغ 385 كيلومتراً والتي دكر أن فيها ما بين 2500 و2800 "إرهابي" من حزب العمال الكردستاني. وتلت عملية "فولاذ" عملية أخرى مطلع تموز /يوليو 1995 شارك فيها ثلاثة آلاف جندي واسفرت عن مقتل 67 كردياً وحوالي عشرين عسكرياً تركياً خلال ستة أيام من المعارك.

الحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وذلك تحت رعاية تركيا وإشرافها المباشر.

وفي نهاية هذه المشاورات التي جرت جميعها في أنقرة تم التوقيع على اتفاق بين الطرفين وُقع في 31 تشرين الأول/ أوكتوبر 1996، ينص على تبادل مناطق النفوذ بين الأطراف الثلاثة وتخلي مسعود البرزاني عن التعاون مع النظام العراقي. ويهدف هذا الاتفاق والمصالح الأمريكية - التركية إلى تحويل شمال العراق إلى كانتونات - برزانية، طالبانية، تركمانية . بهذا الشكل تكون أمريكا حافظت على مصالحها عن طريق الروموت كونترول، أما تركيا فحافظت عليها عن طريق الإشراف شبه المباشر. ولاستكمال تنفيذ هذه الخطة البعيدة الأمد، أقدمت تركيا على شن هذه الحملة الأخيرة، بعد أن زودتها أمريكا بما ينقصها من عتاد حديث، كما أقدمت إسرائيل بدورها على تزويد الجيش التركي بمعدات الكترونية خاصة لمراقبة الحدود، بالإضافة إلى إرسال عدد كبير من الخبراء المستشارين العسكريين لإسداء المشورة العسكرية وتقديم الخبرات التي استقاها الجيش الإسرائيلي أثناء حربه العدوانية ضد لبنان وإقامته للمنطقة العازلة على أراضيه.

شارك في هذه الحملة زهاء /50/ ألف جندي من مختلف صنوف القوات المسلحة. ودخلت هذه القوات الأراضي العراقية

حتى عمق 200 كم، ساعدتها على ذلك قوات مسعود البرزاني، المنتشرة في تلك المنطقة، كما صاحب هذه القوات مستشارون من جيش الدولة العبرية مع تجهيزات الكترونية حديثة. لاقت هذه الحملة استنكاراً شديداً ابتداءً من العراق وصولاً إلى أروقة الأمم المتحدة.

ويشير بعض المحللين إلى أن الهدف الرئيسي من القيام بهذه العملية ليس إلا تصفية حسابات داخلية وتوفير مبررات للمؤسسة العسكرية (تحت اسم الحاجة الوطنية) تساعدها على حسم صراعها مع حزب "الرفاه" الحاكم والدينيين (المدعومين من إيران). وعلى الرغم من أن كل هذه التوقعات تعتبر صحيحة إلا أن أحد الأهداف الهامة لهذه العملية هو إقامة شريط حدودي عازل على الأراضي العراقية شبيهاً بذلك الذي أقامته إسرائيل على الأراضي اللبنانية.

وهنالك مصادر تشير إلى أن عملاء من الدولة العبرية يقيمون مراكز تنصت الكترونية في مدينة "الدهوك" العراقية، مستغلين تحالفهم مع العسكريين الأتراك للتحرك على مسافة لاتزيد عن 100 ميل (160 كم) من حدود إيران مع العراق. وهذا معناه أن مراكز التنصت هذه ستسمح لمخابرات الدولة العبرية بالقفز فوق دائرةٍ قطرها يُقدر بنحو 500 ميل لالتقاط نشاطات إيران والعراق الإلكترونية واتصالاتهما السلكية واللاسلكية

باستخدام تجهيزات إلكترونية بسيطة. وأكدت مصادر كردية إلى أن وفداً عسكرياً من الدولة العبرية قام بزيارة تفقدية للقواعد العسكرية لحزب العمال الكردستاني التي دمرتها القوات التركية في هجومها الحالي، كما قام بعملية مسح جوي لمنطقة الحدود التركية ـ العراقية في إطار التعاون المشترك لإنشاء منطقة أمنية تمنع هجمات المتمردين الأكراد.

وأشارت بعض المصادر إلى أن الجيش التركي يرمي من وراء ذلك التذكير بأن له حق بأراضٍ من شمال العراق، وذلك إشارة إلى الموصل وكركوك، اللتين تعتبران من أغنى الأراضي العراقية بالنفط.

وتجدر الإشارة إلى أن قيادة الجيش لم تبلغ رئيس الوزراء نجم الدين أرباكان مسبقاً بخطتها تنفيذ هذه العملية العسكرية في شمال العراق وذلك "خشية أن تتسرب المعلومات إلى حزب العمال الكردستاني إذا أبلغت الحكومة، وهذا من شأنه أن يفسد العملية"، وهذا القول يعود إلى مسؤول رفيع المستوى في رئاسة الأركان.

وفي خطوة تصعيدية أخرى أقدمت رئاسة أركان القوات المسلحة التركية على تقديم موعد الاجتماع الدوري لمجلس الأمن القومي ليصبح بتاريخ 27 أيار/ مايو بدلاً من نهاية الشهر، وذلك لتذكير أرباكان بالتاريخ الذي أقدم فيه الجيش على القيام بانقلابه الأول في 27 أيار/ مايو 1960. وقدمت ثلاثة من أحزاب المعارضة البرلمانية في 16 أيار/ مايو مذكرة لحجب الثقة عن حكومة

أربـاكـان الائتلافيـة، وهـذه الأحـزاب هـي "حزب الوطـــن الأم" بزعامة مسعود يلماز وحزب " اليسار الديمقراطـي" بزعامـة بولنـد أجـاويد وحـزب "الشعب الجمهوري" بزعامـة دينـيز بايكــال. وجاءت هذه المذكرة متهمةً الحكومة بـ "الانتهاك المستمر للمبادئ الأساسية للجمهورية التركية" (أي العلمانية) و"جر المجتمع التركي إلى صراع داخلي بتقسـيم المواطنـين إلى فـرق مثـل مؤمنـين وغـير مؤمنين". كما توالت الاستقالات من الحكومة، إذ قدمـت وزيـرة الدولة التركية للأسرة وشؤون المـرأة أصيـلاي سـايجين وهـي مـن حزب الطريق القويم استقالتها وأعلنـت لتـبرير هـذه الاسـتقالة في مؤتمر صحفي: «إنني على طول خط حياتي السياسية سعيت لخـير الشعب» وأضافت قائلة: «إن مشاريع القوانين التي تخص المـرأة لم تصدق من قبل البرلمان. وأن الحكومة الحالية أخذت تطرح مسائل تمس الديمقراطية والعلمانيـة في الجمهوريـة التركيـة». وسـبق هـذه الاستقالة استقالتان لوزيري الصحة والتجارة والصناعة وهمـا مـن حزب الطريق القويم أيضـاً، جـاءت اسـتقالتاهما احتجاجـاً علـى فشل الحكومة في اتخاذ إجراءات للحد من النشــاطات الإسـلامية. وفي غضون ذلك تظـاهر أكـثر مـن 20 ألفـاً مـن العلمـانيين في 17 أيار/ مايو في أنقرة للاحتجاج على حكومة أربـاكـان، رددوا فيهـا شعارات منها "تركيا سـتبقى علمانيـة"، وانفضـت هـذه المظـاهرة بعـد اجتمـاع أمـام ضريـح مؤسـس الجمهوريـة التركيـة مصطفـى

كمال "أتاتورك"، وقيام الجنرال دوغمان غيوريش، الذي كان أبرز المشاركين في المظاهرة، وهو رئيس سابق للأركان، بكتابة كلمة في سجل زوار الضريح: «إننا، كما في السابق، حماة مبادئك وقوانينك العلمانية». وقبل أيام قليلة من مناقشة الاقتراع بحجب الثقة عن الحكومة في البرلمان، قدم نائب من حزب الرفاه استقالته، وانضم إلى حزب الوطن الأم المعارض. وبهذا نقص عدد المقاعد التي يشغلها الائتلاف الحاكم في البرلمان إلى 280 صوتاً من أصل 550. وتجدر الإشارة إلى أن المعارضة تحتاج إلى 276 صوتاً لحجب الثقة عن الحكومة، الأمر الذي لم يمكنها في هذه المرة من تمرير هذا الحجب.

وبعد هذا الفشل من جانب المعارضة ر فع رئيس الادعاء العام فورال سافاش، بتحريض من المؤسسة العلمانية التركية، دعوى أمام المحكمة الدستورية، طالب فيها بحظر نشاطات حزب الرفاه بتهمة إدخال البلاد في دوامة نشاطات تنتهك المبادئ العلمانية المثبتة في القانون الأساسي لتركيا. واتهم سافاش، في مؤتمر صحفي عقده في 21 أيار/ مايو، الرفاه بجرٍّ تركيا إلى حرب أهلية. كما اتهم ضمناً سياسيين ينتمون إلى هذا الحزب بالخيانة. وقع ملف الاتهام ضد حزب الرفاه من 18 صفحة، ضمنها رئيس الادعاء العام قائمة بـ "انتهاكات" هذا الحزب تراوحت بين ارتداء أزياء إسلامية في الجامعات ودفاعه العنيد عن المدارس الدينية

وصولاً إلى تصريحات لأرباكان وزعماء آخرين من حزب الرفاه.
لكن حزب الرفاه لم يقف مكتوف اليدين في مواجهة هذه الاتهامات، إذ أعلن نائب رئيس الحزب، وزير الدولة عبد الله غيول: «سنجعله (أي رئيس الادعاء العام) يمثل أمام القضاء. لقد قدم وثائق غير قانونية ولا أساس لها ضدنا».

وهكذا نجد أن الأزمة السياسية بلغت ذروتها في تركيا، وأصبحت البلاد تُساس برأسين، أحدهما يطالب بالاحتكام إلى الديمقراطية، والآخر بالاحتكام إلى علمانية "أتاتورك"، الأمر الذي خلق فراغاً سياسياً يمكن أن يشل مؤسسات الدولة في حال استمراره. وأمام هذا التأزم وأخطار الانشقاقات من حزب الطريق القويم، الشريك الائتلافي في الحكومة، لم يكن أمام أرباكان وتشيللر إلا أن يبحثا عن حلٍ لهذه الأزمة، يخرجان عن طريقه بحفظِ ماء الوجه.

وفي ضوء هذا الانهيار المتوقع للائتلاف الحاكم، قبل مرور سنة على تشكيله، اتفق طرفاه في 28 أيار/ مايو على إجراء انتخابات مبكرة مع سعي إلى تحديد شروطها وموعد إجرائها، وذلك في اجتماع لمجلس الوزراء. وبعدها التقى أرباكان بتشيللر على انفراد لإجراء مزيد من المشاورات في شأن شروط "الطلاق"، طالب خلالها أرباكان بإجراء الانتخابات خلال 3 أشهر وذلك قبل الموعد الذي ستبت فيه المحكمة الدستورية

بالدعوى التي رفعها رئيس الادعاء العام لحظر حزب الرفاه وهي ستة أشهر. كما تشاوروا حول نجاح مساعي تشيللر بإشراك طرف ثالث في الائتلاف وهو زعيم حزب الوحدة الكبرى محسن يازجي أوغلو، الذي يمتلك 8 مقاعد في البرلمان لاستغلالها في مواجهة الاقتراحات المحتملة بحجب الثقة عن الحكومة.

وفي وقت لاحق، رضخ أرباكان لطلب شريكته في الائتلاف بتسليمها رئاسة الوزراء. وجاء رضوخ أرباكان هذا في وقت كانت قيادة حزب الطريق القويم مجتمعة لتقرير فيما إذا كان الحزب سيستمر في الائتلاف أو ينسحب منه. وكان شرط أرباكان الوحيد هو إجراء انتخابات مبكرة في تشرين الأول/ أوكتوبر القادم. إلا أن هذا الأمر بقي موضع خلاف بين الحزبين المؤتلفين، ليس من جهة حتمية إجراء الانتخابات، بل من حيث تحديد موعدها.

في هذه الأثناء وبينما أصبحت أيام نجم الدين أرباكان في رئاسة الوزراء معدودة، احتفلت تركيا بمرور 544 عاماً على "فتح القسطنطينية"* . وكان الاحتفال في هذا العام مميزاً ومعداً إعداداً جيداً، حيث أشرفت كوادر حزب الرفاه على تنظيمه. وفي أحد

---

* فتح القسطنطينية ـ تم على يد السلطان محمد الفاتح في التاسع والعشرين من أيار/ مايو، قبل 544 سنة، أنجز بعد 54 يوماً. بعد هذا الفتح جعل محمد الفاتح هذه المدينة عاصمة للإمبراطورية العثمانية.

أيام الاحتفال، الذي دام أسبوعاً، سار حشد كبير من الناس في وسط اسطانبول وهم يرتدون أزياءً عثمانية ويسحبون نموذجين لسفينتين على عجلات حتى القرن الذهبي على البوسفور، وهو الطريق الذي قيل أن قوات محمد الفاتح سارت عليه، بعدما أغلق البيزنطيون المدخل البحري من جهة البوسفور. ويذكر أن أرباكان كان قد أثار ضجة كبيرة وسخط العلمانيين عندما أعلن قبل أشهر أن الإسلاميين «سيعيدون فتح أنقرة» ويشيدون مسجداً مطلاً على ميدان تقسيم الكائن في مركز المدينة، والذي يعتبره العلمانيون رمزاً لأوروبية تركيا، وينتصب وسطه تمثال مصطفى كمال "أتاتورك".

وفي اليوم الثالث للاحتفال تظاهر حوالي 40 ألف شخص من أنصار حزب الرفاه في تحدٍ واضح للجيش والعلمانيين في اسطانبول. ووصل أرباكان بطائرة هليوكبتر إلى حيث تجمع أنصاره في استاد أينونو الواقع قرب اسطانبول وقال مخاطباً الحشد: «إن استيلاء السلطان محمد الفاتح على القسطنطينية في 29 أيار/ مايو 1453م يشكل يوماً مشرقاً بالنسبة إلى العالم الإسلامي، الذي يضم 1,5 مليار نسمة». وتابع: «إننا وحدنا قادرون على ملء هذا الاستاد في تركيا». وتابع أيضاً: «إن الفتوحات التكنولوجية ممكنة بقيادة قائد مؤمن مثل محمد الفاتح".

وفي خطوة استفزازية أخرى وقبل أن يرحل، شارك أرباكان في قمةٍ عقدها رؤساء دول وحكومات ثماني دول إسلامية في مدينة اسطانبول، الذين أعلنوا عن قيام منظمتهم للتعاون الإقتصادي والتجاري، أطلقوا عليها اسم "مجموعة الدول النامية الثمانية"، وتضم بنقلاديش ومصر وأندونيسيا وإيران وماليزيا ونيجيريا وباكستان وتركيا. وكان نجم الدين أرباكان قد أطلق فكرة تشكيل هذه المجموعة في تشرين أول / أكتوبر الماضي. وقال أن هذه المجموعة تشكل "قوة كبيرة يبلغ عدد سكانها 800 مليون نسمة وحجم تبادلها التجاري 400 مليار دولار. ووقع رؤساء دول أو حكومات هذه الدول بياناً مشتركاً أطلقوا عليه اسم "إعلان اسطانبول"، مما أضفى طابعاً رسمياً على المجموعة. وتضمن البيان المبادئ الستة التي تسعى المجموعة لتحقيقها وهي السلام والحوار والتعاون والمساواة والديمقراطية.

أمام هذا الجو المشحون جداً، وأمام هذه الاستقالات المتتالية لنواب ووزراء من حزب الطريق القويم، لم يكن أمام أرباكان إلا أن يُسلم مصير حكومته إلى رئيس الجمهورية سليمان ديميريل، ظاناً أن الأخير سيحترم اتفاق التناوب المبكر للسلطة بينه وبين طانسو تشيللر. وما كان من رئيس الجمهورية إلا أن قبل هذه الاستقالة التي قُدمت له في 19 حزيران / يونيو 1997، هذه الاستقالة التي أُرفقت بتعهدٍ من الحزبين المؤتلفين (الرفاه والطريق

القويم) وحزب يميني صغير هو حزب الوحدة الكبرى الذي يتزعمه محسن يازجي اوغلو، بتعهدٍ مفاده القدرة على تشكيل حكومة تحظى بالأكثرية في البرلمان.

لكن سليمان ديميريل لم يستجب لهذا التعهد الذي قدمته الأحزاب السياسية السابقة الذكر، بل ذهب إلى تكليف مسعود يلماز زعيم حزب الوطن الأم بتشكيل الحكومة. وبهذا حكم سليمان ديميريل على ابنته المدللة طانسو تشيللر بالإعدام السياسي وأدخل نفسه طرفاً في الصراع الدائر بين المؤسسة العسكرية وحزب الرفاه.

وبهذا طويت صفحة من صفحات أول حكومة إسلامية في الشرق الأوسط في العصر الحديث، والتي لم يصبر عليها "العلمانيون الديمقراطيون" سوى أقل من عام واحد.

المراجع

الدوريات

- جريدة الحياة اليومية: أرشيف 1994 ـ 1995 ـ 1996 ـ 1997.

- جريدة السفير اليومية: أرشيف 1993- 1994 ـ 1995 ـ 1996 ـ 1997.

- جريدة الشرق الأوسط اليومية: أرشيف 1995 ـ 1996 ـ 1997.

- مجلة النور الشهرية ـ لندن: أرشيف 1994 ـ 1995 ـ 1996.

- مجلة جيش الشعب الأسبوعية: أرشيف 1996.

- جريدة الرأي: أرشيف 1996 ـ 1997.

- جريدة الدستور اليومية: أرشيف 1996 ـ 1997.

- جريدة النهار اليومية: أرشيف 1996 ـ 1997.

- مجلة الراية: (حزيران/ يونيو 1996).

- الاتحاد اليومية: أرشيف 1995 ـ 1996 ـ 1997.

- مجلة سوراقيا الأسبوعية: (1995/4/3).

- مجلة الوسط الأسبوعية: أرشيف 1995 ـ 1996 ـ 1997.

- جريدة البيان اليومية: أرشيف 1995 ـ 1996 ـ 1997.

- جريدة نداء الوطن: (1996/2/13).

- أرشيف نشرات ايتار تاس: (الأعوام 1996 - 1997).

- جريدة الوحدوي الاشتراكي: أرشيف (1997).

- جريدة الكفاح العربي اليومية: أرشيف (1997).

- جريدة المحرر الأسبوعية: أرشيف 1997.

- جريدة الديار: أرشيف 1996 - 1997.

- جريدة النهار: أرشيف 1996 - 1997.

- جريدة تشرين: أرشيف 1994 - 1995 - 1996 - 1997.

- جريدة الثورة: أرشيف 1994 - 1995 - 1996 - 1997.

- جريدة البعث: أرشيف 1994 - 1995 - 1996 - 1997.

- جريدة الوفاق العراقية: أرشيف (1997).

- جريدة المجد الأردنية اليومية: أرشيف (1996 - 1997).

- الإذاعة الإسرائيلية: نشرة أخبار 7,00 صباحاً، تاريخ 1996/4/5.

- مجلة دراسات تاريخية: أرشيف 1985 - 1990 جامعة دمشق - سورية.

- مجلة شؤون تركية - تقرير فصلي. الأعداد (من 1 ـ 15) ـ مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

الكتب:

- الأرمن عبر التاريخ - مروان المدور - مكتبة الحياة - بيروت - لبنان - ط1 1982.

- العرب والعثمانيون (1516 - 1916) د. عبد الكريم رافق - بلا ناشر - دمشق ـ ط1 1974.

- تاريخ سورية (1908 - 1918) - د. علي سلطان - دار طلاس - دمشق - سورية - ط2 1996.

- المسألة الكردية (1917 - 1923) - م. س. لازاريف - ترجمة عبدي حاجي ــ دار الرازي - بيروت - لبنان - ط1 1991.

- لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث (الأجزاء من 1 - 8) - د. علي الوردي - دار كوفان - لندن 1991.

- أطلس المياه، الصراع والتوافق في الشرق الأوسط ــ فايز سارة ــ دار مشرق مغرب - دمشق - سورية 1996.

- الغرب ضد العالم الإسلامي (من الحملات الصليبية حتى أيامنا) - بونداريفسكي - دار التقدم - موسكو 1985.

- تركيا (حلقة ضعيفة في السلسلة الإمبريالية) ــ د. يورك أوغلو ــ ترجمة فاضل لقمان - دار ابن رشد - بيروت - لبنان 1979.

- الاسلام والغرب (آفاق التصادم) - صموئيل هاتينجتون - مكتبة مدبولي - القاهرة - مصر - ط1 1995.

- الكتاب الأحمر - حول المؤامرة الإمبريالية على دجلة والفرات ــ إصدار لجنة الدفاع عن الرافدين - دمشق - سورية.

- تركيا (بوابة استراتيجية للامبريالية العالمية) ــ نديم البتكين ــ الحقيقة برس ــ بيروت - لبنان - ط1 1987.

- كردستان ــ تركيا (دراسة اقتصادية اجتماعية سياسية) - د. مجيد جعفر ــ مطبعة أميرال - بيروت - بدون تاريخ نشر.

- الحركة الكردية في العصر الحديث ـ مجموعة مؤلفين ـ دار الرازي ـ بيروت ـ لبنان ـ ط1 1992.

- قضية لواء اسكندرون (وثائق وشروح) ـ محمد علي زرقة ـ دار العروبة ـ بيروت 1993.

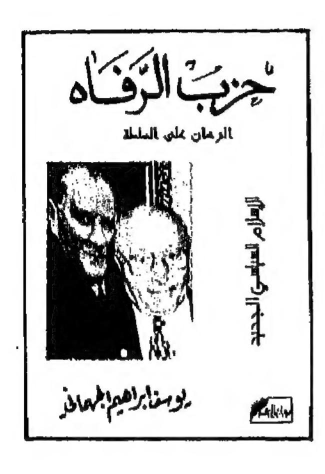
الفهرس

من إصدارات الدار

العنوان	المؤلف	السنة
على دروب الثقافة الديمقراطية	بوعلي ياسين	1994
قراصنة وأباطرة	نوعام تشومسكي	1995
حرية الآخر	جاد الكريم الجباعي	1995
المعري والشيرازي	علي خلوف	1996
القرآن بين التفسير والتأويل	أنور خلوف	1997
ما وراء الحجاب	فاطمة المرنيسي	1997
حوارات في قضايا المرأة ـ التراث ـ الحرية	نبيل فياض	1997
نرسيس وغولدموند	هرمان هسه	1996
روسهالده	هرمان هسه	1997
كاليغولا	ألبير كامو	1997
ذئب السهوب	هرمان هسه	1997
خلفاء بلا خلافة	أ. أ. إغناتنكو	1997
انهيار الماركسية السوفييتية	محمد سيد رصاص	1997

تحتل تركيا في الخريطة الإسلامية مكاناً مميزاً، لما تركته الإمبراطورية العثمانية الإسلامية من بصمات على شعوب شتى في العالم. ولم يكن لانقلاب أتاتورك في الربع الأول من هذا القرن أن يستطيع محو الإسلام كظاهرة تركية جوانية.

في الآونة الحاضرة يمثل حزب الرفاه "الإسلامي" الشعب التركي المؤمن بالإسلام، ذلك الدين الذي ينتمي إليه أكثر من 98٪ من مجموع الشعوب التركية. لذا تحتل دراسة حزب الرفاه وزعيمه نجم الدين أرباكان، كإسلام سياسي جديد، أهمية كبرى لتركيا وللعالمين العربي والإسلامي.





دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع

سوريا ـ دمشق ص . ب 32105
أشرفية صحنايا هـ: 6713079

السعر: 150 ل.س.
5 $